موسوعة علم الأصول النظرية للتفسير البياني

في ميزان القرآن ومنطق البيان

الكتاب الخامس عشر

الميزان بين المحكم والمتشابه

نظرية الإحكام والتشابه والرد والترجيح والتوقف في التفسير البياني

الخلاصة التنفيذية

يؤسس هذا الكتاب نظريةً بيانيةً للمحكم والمتشابه تنطلق من القرآن نفسه، ولا تحصر الإحكام والتشابه في قائمة ثابتة من الآيات أو الألفاظ. فالقرآن يصف كتابه بالإحكام من جهة، وبالتشابه من جهة أخرى، ثم يقرر وجود آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات؛ ولذلك يجب تفسير هذه الأوصاف في مستوياتها ووظائفها، لا جعلها متناقضةً أو رد بعضها إلى اصطلاح واحد.

يقوم الكتاب على أن الإحكام ليس مجرد الوضوح اللغوي، بل قوةٌ في التحديد والضبط والحاكمية والقدرة على رد الاحتمالات، وأن التشابه ليس الغموض وحده، بل تعدد وجوه أو تقارب صور أو حاجة إلى رد إلى محكم أو سياق أو شبكة. وقد يكون النص محكماً في أصل المعنى ومتعدد الاحتمال في بعض تفصيله، وقد يكون متشابهاً لمفسر بسبب نقص المدونة أو السياق لا لأن القرآن تركه بلا بيان.

يحرر الكتاب الفرق بين التشابه النصي والتشابه التفسيري؛ فالأول خاصية في بنية الدلالة تحتاج إلى رد وتبيين، أما الثاني فقد ينشأ من اقتطاع الآية أو تحميلها اصطلاحاً مذهبياً أو تجاهل التصريف أو اختلاف القراءة أو ضعف اللغة أو غياب سياق السورة. وهذا التفريق يمنع نسبة غموض المفسر إلى النص من غير برهان.

تحتل آية آل عمران السابعة مركزاً حاكماً في النظرية: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ (آل عمران: 7). غير أن الكتاب يقرأها مع قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾ (هود: 1)، وقوله: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ﴾ (الزمر: 23)، حتى تتبين مراتب الإحكام والتشابه المختلفة.

يبني الكتاب خوارزميةً لرد المتشابه تبدأ بتحديد وحدة السؤال، ثم تثبيت النص والقراءات، وجمع المدونة، وتحليل اللسان والتركيب والسياق والسورة، ثم تعيين المحكمات الأقرب والأعلى رتبة، وبناء الفرضيات المتنافسة، واختبار كل تفسير بالمقابلات والاستثناءات والمآلات، ثم صياغة النتيجة بدرجة الثقة أو التوقف.

ويحذر الكتاب من ثلاثة طغيانات متقابلة: طغيان الإحكام المصطنع الذي يحول كل آية إلى معنى واحد قطعي، وطغيان التشابه الذي يجعل القرآن مفتوحاً بلا حدود لأي تأويل، وطغيان المذهب الذي يقرر سلفاً ما هو المحكم وما هو المتشابه ثم يعيد ترتيب القرآن وفق عقيدته. والميزان البياني يرد هذه الطغيانات إلى النص المحكم والشبكة والسياق والقسط.

تُختبر النظرية على مسائل الصفات والعرش واليد والوجه والروح والشفاعة والقدر والهداية والإضلال والولاية والطاعة وآيات القتال والمرأة والحدود والكون والقصص والمآل. وفي كل

مختبر يُفصل بين أصل المعنى والمحكمات الحاكمة وموضع التشابه والقراءات الممكنة وحدود الترجيح وما لا يجوز الجزم به.

ينتهي الكتاب إلى أن رد المتشابه إلى المحكم ليس إجراءً مذهبياً لتسوية النصوص مع نظرية سابقة، بل حركة تفسيرية داخل القرآن نفسه: من الجزء المحتمل إلى النظام الأوضح، ومن اللفظ المفرد إلى التركيب والسورة والشبكة، ومن الاحتمال إلى الميزان، ومن الجزم غير المبرهن إلى التوقف المسؤول عند بقاء الاحتمال.

المعادلة الحاكمة

تحديد موضع التشابه ← وتثبيت النص والقراءة ← وتحليل اللسان والتركيب ← والسياق والمقطع والسورة ← وجمع المحكمات والنظائر ← وبناء شبكة القيود والمقابلات ← وتحديد الفرضيات المتنافسة ← ووزنها بميزان القرآن ← ورد المتشابه إلى المحكم ← وصياغة درجة النتيجة ← والتوقف عند بقاء الاحتمال المؤثر ← والمراجعة والإصدار.

خريطة الكتاب

الرقم	العنوان
الباب الأول	ماهية المحكم والمتشابه ومشكلة الاصطلاح
الباب الثاني	الإحكام العام والتشابه العام ومراتب الوصف
الباب الثالث	آل عمران 7: أم الكتاب والزيغ والابتغاء والتأويل
الباب الرابع	أنواع الإحكام: اللفظ والسياق والسورة والشبكة والمقصد
الباب الخامس	أنواع التشابه: اللفظي والدلالي والسياقي والمفهومي
الباب السادس	التشابه النصي والتشابه التفسيري ومصدر الإشكال
الباب السابع	رد المتشابه إلى المحكم: المبادئ والخطوات
الباب الثامن	المحكم والمتشابه في صفات الله والتنزيه
الباب التاسع	المحكم والمتشابه في الغيب والقدر والهداية والجزاء

الرقم	العنوان
الباب العاشر	المحكم والمتشابه في التشريع والأحكام والحقوق
الباب الحادي عشر	المحكم والمتشابه في القصص والرمز والمثل
الباب الثاني عشر	المحكم والمتشابه في الآيات الكونية والعلمية
الباب الثالث عشر	المأثور والمذاهب والكلام والفلسفة في تحديد المحكم
الباب الرابع عشر	تعارض القراءات وترتيب المحكمات والترجيح
الباب الخامس عشر	التأويل وحدوده والتوقف المسؤول
الباب السادس عشر	الخوارزمية والمصفوفة الحاسوبية للإحكام والتشابه
الباب السابع عشر	المختبرات التطبيقية الكبرى
الباب الثامن عشر	النظرية الجامعة وميثاق الباحث في المحكم والمتشابه

الباب الأول: ماهية المحكم والمتشابه ومشكلة الاصطلاح

يقوم هذا الباب على السؤال: ما الحد الذي يجعل الآية محكمة أو متشابهة، وهل الإحكام والتشابه وصفان للآية بذاتها أم لعلاقتها بسؤال ومفسر وشبكة؟ وتختبر الدراسة الفرضية الآتية: الإحكام والتشابه وصفان متعددا المستويات، ويجب تحديد نوع الوصف ومجاله قبل الحكم.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل الباب: ما الحد الذي يجعل الآية محكمة أو متشابهة، وهل الإحكام والتشابه وصفان للآية بذاتها أم لعلاقتها بسؤال ومفسر وشبكة؟ وتقوم فرضيته على أن الإحكام والتشابه وصفان متعددا المستويات، ويجب تحديد نوع الوصف ومجاله قبل الحكم. ولا يُقبل هذا الجواب بوصفه تعريفاً سابقاً على المدونة، بل يجب أن يثبت من الآيات والسياقات والعلاقات التي تؤدي وظيفة الإحكام أو تكشف موضع التشابه.

يتصل السؤال بمفاهيم الإحكام والتشابه والوضوح. ويجب تحرير كل مفهوم في طبقته؛ لأن اضطراب المصطلح قد يجعل المفسر يصف آيةً بالمتشابه لمجرد أن اصطلاحه الموروث لا يطابق طريقة القرآن في البيان.

يفصل هذا الباب بين الإحكام والوضوح وبين التشابه والغموض، وبين النص والفهم وبين الوصف والرتبة. وهذه الفروق ليست لغويةً فقط، بل تحدد ما يجوز للمفسر أن يجزم به وما ينبغي أن يرده إلى شبكة أوسع أو يتوقف فيه.

يُختبر السؤال بقراءة منافسة، فإذا استطاعت قراءة بديلة تفسير المحكمات والقيود والاستثناءات بقدرة أعلى وتكلف أقل، وجب خفض الثقة في القراءة الأولى. ومن ثم يكون الاختبار جزءاً من تعريف الإحكام نفسه.

ينتج عن الباب مقياس عملي: لا يوصف النص بالإحكام أو التشابه إلا مع بيان المستوى والسؤال والقرائن والمفسر ونطاق الحكم. وقد تكون الآية محكمةً في أصل ومتشابهةً في تفصيل، أو محكمةً في شبكة ومحتملةً في لفظ جزئي.

المدونة والآيات الحاكمة

من الآيات الحاكمة في هذا الباب: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ﴾ (الزمر: 23). وتُقرأ هذه الآية مع شبكة آل عمران وهود والزمر، حتى لا يُختزل المصطلح في موضع واحد.

تُجمع المدونة في طبقات: الآيات التي تستعمل مادة الحكم أو التشابه، والآيات التي تقرر التفصيل والبيان والتصريف، والآيات التي تضبط التنزيه والعدل والمسؤولية، والآيات التي تكشف أثر الزيغ واتباع الاحتمال. ويُسجل لكل آية نوع وظيفتها.

لا تكفي كثرة الآيات المؤيدة لتعريف الإحكام، بل يجب إدخال المواضع التي قد تبدو مخالفةً للتعريف. فإذا عجزت النظرية عن تفسير وصف القرآن كله بالمتشابه، مثلاً، مع وصف بعض آياته بالمتشابهات، كانت ناقصةً أو خلطت بين مستويين.

تُعامل القراءات الثابتة والسياق السُّوري والمأثور الصحيح بوصفها بيانات مساعدة، لا بوصفها بدائل عن الشبكة القرآنية. ويُفصل بين ما يثبت في النص وما يروى في سبب نزول أو تفسير تاريخي.

تُحفظ الآيات التي لم يُحسم موقعها في سجل معلق، ولا تُجبر على تصنيف محكم أو متشابه. فالتوقف في التصنيف أصدق من بناء نظرية تبدو مكتملةً لأنها حذفت الحالات المربكة.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم الوضوح بتمييزه من الاحتمال. فالوضوح النفسي لدى قارئ ما لا يساوي الإحكام القرآني، كما أن تعدد الاحتمال لا يساوي التشابه المذموم إذا كانت الاحتمالات منضبطةً ولا ينتج عنها زيغ أو فتنة.

تتعلق رتبة الوظيفة بعلاقات النص لا بالكلمة وحدها. وقد يكون لفظٌ مشتركاً لكن التركيب يحسم معناه، أو يكون التركيب محتملاً لكن سياق السورة يرده إلى وجه أرجح، أو تبقى كيفية الغيب غير معلومة مع ثبوت أصل المعنى.

يُفصل بين التشابه بسبب نقص اللغة، والتشابه بسبب غياب السياق، والتشابه بسبب طبيعة الغيب، والتشابه الناتج من اصطلاح مذهبي سابق. ويُعالج كل نوع بأداة مختلفة، ولا يصح استعمال قاعدة واحدة لجميع الأنواع.

الإحكام في النظرية البيانية قدرة على الضبط والرد، ولذلك لا يشترط أن يكون المحكم أبسط لفظاً أو أقصر تركيباً. فقد تحكم شبكة من الآيات آيةً مفردة لأنها أوسع بياناً للحدود والمآلات.

يُصاغ التعريف التشغيلي بحيث يذكر: موضوع الحكم، ومستوى النص، ونوع القرينة، ومدى قابلية المعنى لرد الاحتمال، ودرجة الثقة. وبذلك يبتعد المصطلح عن الاستخدام الجدلي الذي يسمي ما يوافق المذهب محكماً وما يخالفه متشابهاً.

منهج الرد والترجيح

يبدأ الرد من المحكم الأقرب: التركيب والسياق المباشر، ثم المقطع والسورة، ثم التصريف والنظائر والمحكمات الكلية. ولا يجوز القفز مباشرةً إلى أصل كلامي أو فلسفي مع إهمال السياق الداخلي.

تُبنى فرضيتان على الأقل عند وجود احتمال معتبر. ولكل فرضية قائمة بالآيات المؤيدة والقيود والآيات النافية وكلفة الافتراضات. ثم يُقارن بينها بميزان القدرة التفسيرية والاتساق مع المحكمات.

لا يعني رد المتشابه إلغاء لفظه أو صرفه دائماً عن ظاهره، بل وضعه في موضعه الصحيح. وقد يكون الرد بتقييد العموم، أو تفسير المجاز، أو حفظ أصل الغيب مع رد الكيفية إلى الله، أو التوقف في تعيين مصداق.

تُراعى مراتب المحكمات؛ فالمحكم الصريح المتكرر في شبكة واسعة أقوى من دلالة محتملة في آية منفردة. لكن الاتساع وحده لا يكفي، بل يجب أن تكون العلاقة بالسؤال حقيقيةً لا مجرد كثرة استشهادات.

تنتهي عملية الترجيح بثلاثة مخرجات: محكم راجح يرد الاحتمال، أو تفسير مقيد مع بقاء احتمال ضعيف، أو توقف مسؤول عند توازن الأدلة. ولا يجوز تحويل كل مسألة إلى جواب قطعي لإرضاء توقع القارئ.

الحدود والمغالطات

من أخطر المغالطات في هذا الباب: جعل الإحكام والوضوح مرادفاً للتشابه والغموض، ثم بناء حكم شامل على هذا الترادف المصطنع. ويجب أن تُختبر المصطلحات على أمثلة لا توافق التوقع الأول.

ومن المخاطر اختيار «المحكم» بعد معرفة النتيجة؛ فيبحث المفسر عن آية تؤيد مذهبه ثم يجعلها أمّاً لبقية النصوص. ويعالج المنهج ذلك بإعلان معايير الحاكمية قبل التطبيق وبناء قراءة منافسة.

كما يُمنع استعمال التشابه ذريعةً لتعليق دلالة النص كلها أو فتح التأويل بلا حد. فالمتشابه داخل كتاب وصف نفسه بالبيان والتفصيل، ولا يُفهم خارج النظام الذي يرده إلى المحكم.

ويُمنع كذلك الجزم في الغيب بما لم يبينه النص؛ فثبوت لفظ الوجه أو اليد أو الروح لا يجيز اختلاق كيفية، كما أن التنزيه لا يجيز محو اللفظ أو تحويله إلى معنى لا قرينة عليه.

تُسجل حدود الحكم صراحةً: ما الذي ثبُت؟ وما الذي رُجّح؟ وما الذي بقي متشابهاً؟ وما الذي لا يتعلق به السؤال أصلاً؟ وهذه الحدود تمنع إعادة استعمال النتيجة في مجال أكبر من دليلها.

التطبيق والاختبار

يُختبر الباب على حالة من الإحكام، ثم على حالة مقابلة من التشابه. والغاية أن تثبت القاعدة قدرتها على التفسير خارج الأمثلة التي صيغت لأجلها.

يتضمن الاختبار أربع طبقات: قراءة أولية، وتحديد موضع التشابه، وجمع المحكمات، ثم بناء قراءة منافسة. ويُقارن أثر كل قراءة في السياق والسورة والشبكة والمآل.

تُدخل الحالات الحدية التي لا تحسمها القاعدة بسهولة. فإذا احتاجت النظرية إلى استثناءات كثيرة أو تعريفات متغيرة لحماية النتيجة، دل ذلك على ضعف الصياغة أو اتساعها أكثر من اللازم.

يُطلب من مراجع مستقل إعادة تحديد المحكم والمتشابه من المدونة نفسها من غير الاطلاع على الحكم النهائي، ثم تقارن النتائج. ويصبح اختلاف المراجعين بيانات لتطوير المعيار لا مشكلةً يجب إخفاؤها.

ينتهي التطبيق إلى بطاقة تبين: النص محل البحث، والمحكمات المختارة، وسبب حاكمية كل محكم، والقراءات المنافسة، ودرجة الترجيح، وما يحتاج إلى بحث إضافي.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى: الإحكام والتشابه وصفان متعددا المستويات، ويجب تحديد نوع الوصف ومجاله قبل الحكم. وتُطبق هذه القاعدة مع إعلان المستوى الذي تعمل فيه حتى لا تتحول إلى شعار مطلق.

وتُستخرج قاعدة ثانية تقضي بأن الفصل بين الإحكام والوضوح والتشابه والغموض شرط سابق للترجيح. فما دام المفهومان مدمجين، لا يمكن تحديد مصدر الاحتمال أو أداة علاجه.

وتقرر قاعدة ثالثة أن المحكم هو ما يملك قدرةً مبرهنةً على ضبط الاحتمال في السؤال المحدد، لا ما اعتاده المذهب أو اشتهر في كتب الجدل. ويُثبت ذلك من النص والسياق والشبكة.

أما القاعدة الرابعة فتجعل التوقف نتيجةً علميةً حين لا يكفي الدليل. فالرسوخ في العلم لا يساوي الادعاء بالإحاطة، بل يتضمن معرفة حدود ما بينه القرآن وما لم يفصله.

تنتهي نتائج الباب إلى سجل قابل للإصدار: تعريفات، ومحكمات، ومتشابهات، وقراءات بديلة، ودرجة ثقة، وحدود، وتاريخ مراجعة. وبذلك يصبح الحكم قابلاً للتصحيح من غير أن تضيع مادته السابقة.

البعد	السؤال	المخرج
النص	ما وحدة التشابه؟	موضع محدد
المحكم	ما الآية أو الشبكة الحاكمة؟	رتبة وتعليل
الاحتمال	ما القراءات الممكنة؟	فرضيات
الميزان	ما المرجحات والقيود؟	ترجيح معلل
الحد	ما الذي لا يثبته الحكم؟	حدود
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار

الباب الثاني: الإحكام العام والتشابه العام ومراتب الوصف

يقوم هذا الباب على السؤال: كيف يوصف القرآن كله بأنه محكم ومتشابه مع وجود محكمات ومتشابهات داخله؟ وتختبر الدراسة الفرضية الآتية: الإحكام العام يدل على الإتقان والضبط، والتشابه العام على التناسب والتثاني، أما التقسيم الخاص فيتعلق بوظيفة الآيات في الرد والحاكمية.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل الباب: كيف يوصف القرآن كله بأنه محكم ومتشابه مع وجود محكمات ومتشابهات داخله؟ وتقوم فرضيته على أن الإحكام العام يدل على الإتقان والضبط، والتشابه العام على التناسب والتثاني، أما التقسيم الخاص فيتعلق بوظيفة الآيات في الرد والحاكمية. ولا يُقبل هذا الجواب بوصفه تعريفاً سابقاً على المدونة، بل يجب أن يثبت من الآيات والسياقات والعلاقات التي تؤدي وظيفة الإحكام أو تكشف موضع التشابه.

يتصل السؤال بمفاهيم الإحكام العام والتشابه العام والمثاني. ويجب تحرير كل مفهوم في طبقته؛ لأن اضطراب المصطلح قد يجعل المفسر يصف آيةً بالمتشابه لمجرد أن اصطلاحه الموروث لا يطابق طريقة القرآن في البيان.

يفصل هذا الباب بين العام والخاص وبين الإحكام والتفصيل، وبين التشابه والتثاني وبين الكتاب والآية. وهذه الفروق ليست لغويةً فقط، بل تحدد ما يجوز للمفسر أن يجزم به وما ينبغي أن يرده إلى شبكة أوسع أو يتوقف فيه.

يُختبر السؤال بقراءة منافسة، فإذا استطاعت قراءة بديلة تفسير المحكمات والقيود والاستثناءات بقدرة أعلى وتكلف أقل، وجب خفض الثقة في القراءة الأولى. ومن ثم يكون الاختبار جزءاً من تعريف الإحكام نفسه.

ينتج عن الباب مقياس عملي: لا يوصف النص بالإحكام أو التشابه إلا مع بيان المستوى والسؤال والقرائن والمفسر ونطاق الحكم. وقد تكون الآية محكمةً في أصل ومتشابهةً في تفصيل، أو محكمةً في شبكة ومحتملةً في لفظ جزئي.

المدونة والآيات الحاكمة

من الآيات الحاكمة في هذا الباب: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: 11). وتُقرأ هذه الآية مع شبكة آل عمران وهود والزمر، حتى لا يُختزل المصطلح في موضع واحد.

تُجمع المدونة في طبقات: الآيات التي تستعمل مادة الحكم أو التشابه، والآيات التي تقرر التفصيل والبيان والتصريف، والآيات التي تضبط التنزيه والعدل والمسؤولية، والآيات التي تكشف أثر الزيغ واتباع الاحتمال. ويُسجل لكل آية نوع وظيفتها.

لا تكفي كثرة الآيات المؤيدة لتعريف الإحكام، بل يجب إدخال المواضع التي قد تبدو مخالفةً للتعريف. فإذا عجزت النظرية عن تفسير وصف القرآن كله بالمتشابه، مثلاً، مع وصف بعض آياته بالمتشابهات، كانت ناقصةً أو خلطت بين مستويين.

تُعامل القراءات الثابتة والسياق السُّوري والمأثور الصحيح بوصفها بيانات مساعدة، لا بوصفها بدائل عن الشبكة القرآنية. ويُفصل بين ما يثبت في النص وما يروى في سبب نزول أو تفسير تاريخي.

تُحفظ الآيات التي لم يُحسم موقعها في سجل معلق، ولا تُجبر على تصنيف محكم أو متشابه. فالتوقف في التصنيف أصدق من بناء نظرية تبدو مكتملةً لأنها حذفت الحالات المربكة.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم المثاني بتمييزه من أم الكتاب. فالوضوح النفسي لدى قارئ ما لا يساوي الإحكام القرآني، كما أن تعدد الاحتمال لا يساوي التشابه المذموم إذا كانت الاحتمالات منضبطةً ولا ينتج عنها زيغ أو فتنة.

تتعلق رتبة التفصيل بعلاقات النص لا بالكلمة وحدها. وقد يكون لفظٌ مشتركاً لكن التركيب يحسم معناه، أو يكون التركيب محتملاً لكن سياق السورة يرده إلى وجه أرجح، أو تبقى كيفية الغيب غير معلومة مع ثبوت أصل المعنى.

يُفصل بين التشابه بسبب نقص اللغة، والتشابه بسبب غياب السياق، والتشابه بسبب طبيعة الغيب، والتشابه الناتج من اصطلاح مذهبي سابق. ويُعالج كل نوع بأداة مختلفة، ولا يصح استعمال قاعدة واحدة لجميع الأنواع.

الإحكام في النظرية البيانية قدرة على الضبط والرد، ولذلك لا يشترط أن يكون المحكم أبسط لفظاً أو أقصر تركيباً. فقد تحكم شبكة من الآيات آيةً مفردة لأنها أوسع بياناً للحدود والمآلات.

يُصاغ التعريف التشغيلي بحيث يذكر: موضوع الحكم، ومستوى النص، ونوع القرينة، ومدى قابلية المعنى لرد الاحتمال، ودرجة الثقة. وبذلك يبتعد المصطلح عن الاستخدام الجدلي الذي يسمي ما يوافق المذهب محكماً وما يخالفه متشابهاً.

منهج الرد والترجيح

يبدأ الرد من المحكم الأقرب: التركيب والسياق المباشر، ثم المقطع والسورة، ثم التصريف والنظائر والمحكمات الكلية. ولا يجوز القفز مباشرةً إلى أصل كلامي أو فلسفي مع إهمال السياق الداخلي.

تُبنى فرضيتان على الأقل عند وجود احتمال معتبر. ولكل فرضية قائمة بالآيات المؤيدة والقيود والآيات النافية وكلفة الافتراضات. ثم يُقارن بينها بميزان القدرة التفسيرية والاتساق مع المحكمات.

لا يعني رد المتشابه إلغاء لفظه أو صرفه دائماً عن ظاهره، بل وضعه في موضعه الصحيح. وقد يكون الرد بتقييد العموم، أو تفسير المجاز، أو حفظ أصل الغيب مع رد الكيفية إلى الله، أو التوقف في تعيين مصداق.

تُراعى مراتب المحكمات؛ فالمحكم الصريح المتكرر في شبكة واسعة أقوى من دلالة محتملة في آية منفردة. لكن الاتساع وحده لا يكفي، بل يجب أن تكون العلاقة بالسؤال حقيقيةً لا مجرد كثرة استشهادات.

تنتهي عملية الترجيح بثلاثة مخرجات: محكم راجح يرد الاحتمال، أو تفسير مقيد مع بقاء احتمال ضعيف، أو توقف مسؤول عند توازن الأدلة. ولا يجوز تحويل كل مسألة إلى جواب قطعي لإرضاء توقع القارئ.

الحدود والمغالطات

من أخطر المغالطات في هذا الباب: جعل العام والخاص مرادفاً للإحكام والتفصيل، ثم بناء حكم شامل على هذا الترادف المصطنع. ويجب أن تُختبر المصطلحات على أمثلة لا توافق التوقع الأول.

ومن المخاطر اختيار «المحكم» بعد معرفة النتيجة؛ فيبحث المفسر عن آية تؤيد مذهبه ثم يجعلها أمّاً لبقية النصوص. ويعالج المنهج ذلك بإعلان معايير الحاكمية قبل التطبيق وبناء قراءة منافسة.

كما يُمنع استعمال التشابه ذريعةً لتعليق دلالة النص كلها أو فتح التأويل بلا حد. فالمتشابه داخل كتاب وصف نفسه بالبيان والتفصيل، ولا يُفهم خارج النظام الذي يرده إلى المحكم.

ويُمنع كذلك الجزم في الغيب بما لم يبينه النص؛ فثبوت لفظ الوجه أو اليد أو الروح لا يجيز اختلاق كيفية، كما أن التنزيه لا يجيز محو اللفظ أو تحويله إلى معنى لا قرينة عليه.

تُسجل حدود الحكم صراحةً: ما الذي ثبُت؟ وما الذي رُجّح؟ وما الذي بقي متشابهاً؟ وما الذي لا يتعلق به السؤال أصلاً؟ وهذه الحدود تمنع إعادة استعمال النتيجة في مجال أكبر من دليلها.

التطبيق والاختبار

يُختبر الباب على حالة من الإحكام العام، ثم على حالة مقابلة من التشابه العام. والغاية أن نثبت القاعدة قدرتها على التفسير خارج الأمثلة التي صيغت لأجلها.

يتضمن الاختبار أربع طبقات: قراءة أولية، وتحديد موضع التشابه، وجمع المحكمات، ثم بناء قراءة منافسة. ويُقارن أثر كل قراءة في السياق والسورة والشبكة والمآل.

تُدخل الحالات الحدية التي لا تحسمها القاعدة بسهولة. فإذا احتاجت النظرية إلى استثناءات كثيرة أو تعريفات متغيرة لحماية النتيجة، دل ذلك على ضعف الصياغة أو اتساعها أكثر من اللازم.

يُطلب من مراجع مستقل إعادة تحديد المحكم والمتشابه من المدونة نفسها من غير الاطلاع على الحكم النهائي، ثم تقارن النتائج. ويصبح اختلاف المراجعين بيانات لتطوير المعيار لا مشكلةً يجب إخفاؤها.

ينتهي التطبيق إلى بطاقة تبين: النص محل البحث، والمحكمات المختارة، وسبب حاكمية كل محكم، والقراءات المنافسة، ودرجة الترجيح، وما يحتاج إلى بحث إضافي.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى: الإحكام العام يدل على الإتقان والضبط، والتشابه العام على التناسب والتثاني، أما التقسيم الخاص فيتعلق بوظيفة الآيات في الرد والحاكمية. وتُطبق هذه القاعدة مع إعلان المستوى الذي تعمل فيه حتى لا تتحول إلى شعار مطلق.

وتُستخرج قاعدة ثانية تقضي بأن الفصل بين العام والخاص والإحكام والتفصيل شرط سابق للترجيح. فما دام المفهومان مدمجين، لا يمكن تحديد مصدر الاحتمال أو أداة علاجه.

وتقرر قاعدة ثالثة أن المحكم هو ما يملك قدرةً مبرهنةً على ضبط الاحتمال في السؤال المحدد، لا ما اعتاده المذهب أو اشتهر في كتب الجدل. ويُثبت ذلك من النص والسياق والشبكة.

أما القاعدة الرابعة فتجعل التوقف نتيجةً علميةً حين لا يكفي الدليل. فالرسوخ في العلم لا يساوي الادعاء بالإحاطة، بل يتضمن معرفة حدود ما بينه القرآن وما لم يفصله.

تنتهي نتائج الباب إلى سجل قابل للإصدار: تعريفات، ومحكمات، ومتشابهات، وقراءات بديلة، ودرجة ثقة، وحدود، وتاريخ مراجعة. وبذلك يصبح الحكم قابلاً للتصحيح من غير أن تضيع مادته السابقة.

البعد	السؤال	المخرج
النص	ما وحدة التشابه؟	موضع محدد
المحكم	ما الآية أو الشبكة الحاكمة؟	رتبة وتعليل
الاحتمال	ما القراءات الممكنة؟	فرضيات
الميزان	ما المرجحات والقيود؟	ترجيح معلل
الحد	ما الذي لا يثبته الحكم؟	حدود
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار

الباب الثالث: آل عمران 7: أم الكتاب والزيغ والابتغاء والتأويل

يقوم هذا الباب على السؤال: ما الذي تضيفه آية آل عمران 7 إلى علم التفسير، وكيف تُفهم مفردات أم الكتاب والزيغ والابتغاء والتأويل؟ وتختبر الدراسة الفرضية الآتية: تجعل الآية المحكم مرجعاً، وتربط اتباع المتشابه المنفصل عن أم الكتاب بالزيغ وابتغاء الفتنة، وتفرض أخلاقاً للتأويل.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل الباب: ما الذي تضيفه آية آل عمران 7 إلى علم التفسير، وكيف تُفهم مفردات أم الكتاب والزيغ والابتغاء والتأويل؟ وتقوم فرضيته على أن تجعل الآية المحكم مرجعاً، وتربط اتباع المتشابه المنفصل عن أم الكتاب بالزيغ وابتغاء الفتنة، وتفرض أخلاقاً للتأويل. ولا يُقبل هذا الجواب بوصفه تعريفاً سابقاً على المدونة، بل يجب أن يثبت من الآيات والسياقات والعلاقات التي تؤدي وظيفة الإحكام أو تكشف موضع التشابه.

يتصل السؤال بمفاهيم أم الكتاب والزيغ والفتنة. ويجب تحرير كل مفهوم في طبقته؛ لأن اضطراب المصطلح قد يجعل المفسر يصف آيةً بالمتشابه لمجرد أن اصطلاحه الموروث لا يطابق طريقة القرآن في البيان.

يفصل هذا الباب بين الاتباع والرد وبين الزيغ والرسوخ، وبين المحكم والأم وبين التأويل والتفسير. وهذه الفروق ليست لغويةً فقط، بل تحدد ما يجوز للمفسر أن يجزم به وما ينبغي أن يرده إلى شبكة أوسع أو يتوقف فيه.

يُختبر السؤال بقراءة منافسة؛ فإذا استطاعت قراءة بديلة تفسير المحكمات والقيود والاستثناءات بقدرة أعلى وتكلف أقل، وجب خفض الثقة في القراءة الأولى. ومن ثم يكون الاختبار جزءاً من تعريف الإحكام نفسه.

ينتج عن الباب مقياس عملي: لا يوصف النص بالإحكام أو التشابه إلا مع بيان المستوى والسؤال والقرائن والمفسر ونطاق الحكم. وقد تكون الآية محكمةً في أصل ومتشابهةً في تفصيل، أو محكمةً في شبكة ومحتملةً في لفظ جزئي.

المدونة والآيات الحاكمة

من الآيات الحاكمة في هذا الباب: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الإسراء: 36). وتُقرأ هذه الآية مع شبكة آل عمران وهود والزمر، حتى لا يُختزل المصطلح في موضع واحد.

تُجمع المدونة في طبقات: الآيات التي تستعمل مادة الحكم أو التشابه، والآيات التي تقرر التفصيل والبيان والتصريف، والآيات التي تضبط التنزيه والعدل والمسؤولية، والآيات التي تكشف أثر الزيغ واتباع الاحتمال. ويُسجل لكل آية نوع وظيفتها.

لا تكفي كثرة الآيات المؤيدة لتعريف الإحكام، بل يجب إدخال المواضع التي قد تبدو مخالفةً للتعريف. فإذا عجزت النظرية عن تفسير وصف القرآن كله بالمتشابه، مثلاً، مع وصف بعض آياته بالمتشابهات، كانت ناقصةً أو خلطت بين مستويين.

تُعامل القراءات الثابتة والسياق السُّوري والمأثور الصحيح بوصفها بيانات مساعدة، لا بوصفها بدائل عن الشبكة القرآنية. ويُفصل بين ما يثبت في النص وما يروى في سبب نزول أو تفسير تاريخي.

تُحفظ الآيات التي لم يُحسم موقعها في سجل معلق، ولا تُجبر على تصنيف محكم أو متشابه. فالتوقف في التصنيف أصدق من بناء نظرية تبدو مكتملةً لأنها حذفت الحالات المربكة.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم الفتنة بتمييزه من التأويل. فالوضوح النفسي لدى قارئ ما لا يساوي الإحكام القرآني، كما أن تعدد الاحتمال لا يساوي التشابه المذموم إذا كانت الاحتمالات منضبطةً ولا ينتج عنها زيغ أو فتنة.

تتعلق رتبة الرسوخ بعلاقات النص لا بالكلمة وحدها. وقد يكون لفظٌ مشتركاً لكن التركيب يحسم معناه، أو يكون التركيب محتملاً لكن سياق السورة يرده إلى وجه أرجح، أو تبقى كيفية الغيب غير معلومة مع ثبوت أصل المعنى.

يُفصل بين التشابه بسبب نقص اللغة، والتشابه بسبب غياب السياق، والتشابه بسبب طبيعة الغيب، والتشابه الناتج من اصطلاح مذهبي سابق. ويُعالج كل نوع بأداة مختلفة، ولا يصح استعمال قاعدة واحدة لجميع الأنواع.

الإحكام في النظرية البيانية قدرة على الضبط والرد، ولذلك لا يشترط أن يكون المحكم أبسط لفظاً أو أقصر تركيباً. فقد تحكم شبكة من الآيات آيةً مفردة لأنها أوسع بياناً للحدود والمآلات.

يُصاغ التعريف التشغيلي بحيث يذكر: موضوع الحكم، ومستوى النص، ونوع القرينة، ومدى قابلية المعنى لرد الاحتمال، ودرجة الثقة. وبذلك يبتعد المصطلح عن الاستخدام الجدلي الذي يسمي ما يوافق المذهب محكماً وما يخالفه متشابهاً.

منهج الرد والترجيح

يبدأ الرد من المحكم الأقرب: التركيب والسياق المباشر، ثم المقطع والسورة، ثم التصريف والنظائر والمحكمات الكلية. ولا يجوز القفز مباشرةً إلى أصل كلامي أو فلسفي مع إهمال السياق الداخلي.

تُبنى فرضيتان على الأقل عند وجود احتمال معتبر. ولكل فرضية قائمة بالآيات المؤيدة والقيود والآيات النافية وكلفة الافتراضات. ثم يُقارن بينها بميزان القدرة التفسيرية والاتساق مع المحكمات.

لا يعني رد المتشابه إلغاء لفظه أو صرفه دائماً عن ظاهره، بل وضعه في موضعه الصحيح. وقد يكون الرد بتقييد العموم، أو تفسير المجاز، أو حفظ أصل الغيب مع رد الكيفية إلى الله، أو التوقف في تعيين مصداق.

تُراعى مراتب المحكمات؛ فالمحكم الصريح المتكرر في شبكة واسعة أقوى من دلالة محتملة في آية منفردة. لكن الاتساع وحده لا يكفي، بل يجب أن تكون العلاقة بالسؤال حقيقيةً لا مجرد كثرة استشهادات.

تنتهي عملية الترجيح بثلاثة مخرجات: محكم راجح يرد الاحتمال، أو تفسير مقيد مع بقاء احتمال ضعيف، أو توقف مسؤول عند توازن الأدلة. ولا يجوز تحويل كل مسألة إلى جواب قطعي لإرضاء توقع القارئ.

الحدود والمغالطات

من أخطر المغالطات في هذا الباب: جعل الاتباع والرد مرادفاً للزيغ والرسوخ، ثم بناء حكم شامل على هذا الترادف المصطنع. ويجب أن تُختبر المصطلحات على أمثلة لا توافق التوقع الأول.

ومن المخاطر اختيار «المحكم» بعد معرفة النتيجة؛ فيبحث المفسر عن آية تؤيد مذهبه ثم يجعلها أمّاً لبقية النصوص. ويعالج المنهج ذلك بإعلان معايير الحاكمية قبل التطبيق وبناء قراءة منافسة.

كما يُمنع استعمال التشابه ذريعةً لتعليق دلالة النص كلها أو فتح التأويل بلا حد. فالمتشابه داخل كتاب وصف نفسه بالبيان والتفصيل، ولا يُفهم خارج النظام الذي يرده إلى المحكم.

ويُمنع كذلك الجزم في الغيب بما لم يبينه النص؛ فثبوت لفظ الوجه أو اليد أو الروح لا يجيز اختلاق كيفية، كما أن التنزيه لا يجيز محو اللفظ أو تحويله إلى معنى لا قرينة عليه.

تُسجل حدود الحكم صراحةً: ما الذي ثبُت؟ وما الذي رُجّح؟ وما الذي بقي متشابهاً؟ وما الذي لا يتعلق به السؤال أصلاً؟ وهذه الحدود تمنع إعادة استعمال النتيجة في مجال أكبر من دليلها.

التطبيق والاختبار

يُختبر الباب على حالة من أم الكتاب، ثم على حالة مقابلة من الزيغ. والغاية أن تثبت القاعدة قدرتها على التفسير خارج الأمثلة التي صيغت لأجلها.

يتضمن الاختبار أربع طبقات: قراءة أولية، وتحديد موضع التشابه، وجمع المحكمات، ثم بناء قراءة منافسة. ويُقارن أثر كل قراءة في السياق والسورة والشبكة والمآل.

تُدخل الحالات الحدية التي لا تحسمها القاعدة بسهولة. فإذا احتاجت النظرية إلى استثناءات كثيرة أو تعريفات متغيرة لحماية النتيجة، دل ذلك على ضعف الصياغة أو اتساعها أكثر من اللازم.

يُطلب من مراجع مستقل إعادة تحديد المحكم والمتشابه من المدونة نفسها من غير الاطلاع على الحكم النهائي، ثم تقارن النتائج. ويصبح اختلاف المراجعين بيانات لتطوير المعيار لا مشكلةً يجب إخفاؤها.

ينتهي التطبيق إلى بطاقة تبين: النص محل البحث، والمحكمات المختارة، وسبب حاكمية كل محكم، والقراءات المنافسة، ودرجة الترجيح، وما يحتاج إلى بحث إضافي.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى: تجعل الآية المحكم مرجعاً، وتربط اتباع المتشابه المنفصل عن أم الكتاب بالزيغ وابتغاء الفتنة، وتفرض أخلاقاً للتأويل. وتُطبق هذه القاعدة مع إعلان المستوى الذي تعمل فيه حتى لا تتحول إلى شعار مطلق.

وتُستخرج قاعدة ثانية تقضي بأن الفصل بين الاتباع والرد والزيغ والرسوخ شرط سابق للترجيح. فما دام المفهومان مدمجين، لا يمكن تحديد مصدر الاحتمال أو أداة علاجه.

وتقرر قاعدة ثالثة أن المحكم هو ما يملك قدرةً مبرهنةً على ضبط الاحتمال في السؤال المحدد، لا ما اعتاده المذهب أو اشتهر في كتب الجدل. ويُثبت ذلك من النص والسياق والشبكة.

أما القاعدة الرابعة فتجعل التوقف نتيجةً علميةً حين لا يكفي الدليل. فالرسوخ في العلم لا يساوي الادعاء بالإحاطة، بل يتضمن معرفة حدود ما بينه القرآن وما لم يفصله.

تنتهي نتائج الباب إلى سجل قابل للإصدار: تعريفات، ومحكمات، ومتشابهات، وقراءات بديلة، ودرجة ثقة، وحدود، وتاريخ مراجعة. وبذلك يصبح الحكم قابلاً للتصحيح من غير أن تضيع مادته السابقة.

البعد	السؤال	المخرج
النص	ما وحدة التشابه؟	موضع محدد
المحكم	ما الآية أو الشبكة الحاكمة؟	رتبة وتعليل
الاحتمال	ما القراءات الممكنة؟	فرضيات
الميزان	ما المرجحات والقيود؟	ترجيح معلل
الحد	ما الذي لا يثبته الحكم؟	حدود
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار

الباب الرابع: أنواع الإحكام: اللفظ والسياق والسورة والشبكة والمقصد

يقوم هذا الباب على السؤال: ما أنواع الإحكام التي يمكن إثباتها من داخل النص؟ وتختبر الدراسة الفرضية الآتية: للإحكام صور لغوية وتركيبية وسياقية وسورية وشبكية ومقصدية ومآلية، ولا يلزم اجتماعها كلها في كل موضع.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل الباب: ما أنواع الإحكام التي يمكن إثباتها من داخل النص؟ وتقوم فرضيته على أن للإحكام صور لغوية وتركيبية وسياقية وسورية وشبكية ومقصدية ومآلية، ولا يلزم اجتماعها كلها في كل موضع. ولا يُقبل هذا الجواب بوصفه تعريفاً سابقاً على المدونة، بل يجب أن يثبت من الآيات والسياقات والعلاقات التي تؤدي وظيفة الإحكام أو تكشف موضع التشابه.

يتصل السؤال بمفاهيم اللفظ والتركيب والسياق. ويجب تحرير كل مفهوم في طبقته؛ لأن اضطراب المصطلح قد يجعل المفسر يصف آيةً بالمتشابه لمجرد أن اصطلاحه الموروث لا يطابق طريقة القرآن في البيان.

يفصل هذا الباب بين اللفظ والشبكة وبين المحلي والكلي، وبين الوضوح والحاكمية وبين المقصد والدلالة. وهذه الفروق ليست لغويةً فقط، بل تحدد ما يجوز للمفسر أن يجزم به وما ينبغي أن يرده إلى شبكة أوسع أو يتوقف فيه.

يُختبر السؤال بقراءة منافسة، فإذا استطاعت قراءة بديلة تفسير المحكمات والقيود والاستثناءات بقدرة أعلى وتكلف أقل، وجب خفض الثقة في القراءة الأولى. ومن ثم يكون الاختبار جزءاً من تعريف الإحكام نفسه.

ينتج عن الباب مقياس عملي: لا يوصف النص بالإحكام أو التشابه إلا مع بيان المستوى والسؤال والقرائن والمفسر ونطاق الحكم. وقد تكون الآية محكمةً في أصل ومتشابهةً في تفصيل، أو محكمةً في شبكة ومحتملةً في لفظ جزئي.

المدونة والآيات الحاكمة

من الآيات الحاكمة في هذا الباب: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ (آل عمران: 7). وتُقرأ هذه الآية مع شبكة آل عمران وهود والزمر، حتى لا يُختزل المصطلح في موضع واحد.

تُجمع المدونة في طبقات: الآيات التي تستعمل مادة الحكم أو التشابه، والآيات التي تقرر التفصيل والبيان والتصريف، والآيات التي تضبط التنزيه والعدل والمسؤولية، والآيات التي تكشف أثر الزيغ واتباع الاحتمال. ويُسجل لكل آية نوع وظيفتها.

لا تكفي كثرة الآيات المؤيدة لتعريف الإحكام، بل يجب إدخال المواضع التي قد تبدو مخالفةً للتعريف. فإذا عجزت النظرية عن تفسير وصف القرآن كله بالمتشابه، مثلاً، مع وصف بعض آياته بالمتشابهات، كانت ناقصةً أو خلطت بين مستويين.

تُعامل القراءات الثابتة والسياق السُّوري والمأثور الصحيح بوصفها بيانات مساعدة، لا بوصفها بدائل عن الشبكة القرآنية. ويُفصل بين ما يثبت في النص وما يروى في سبب نزول أو تفسير تاريخي.

تُحفظ الآيات التي لم يُحسم موقعها في سجل معلق، ولا تُجبر على تصنيف محكم أو متشابه. فالتوقف في التصنيف أصدق من بناء نظرية تبدو مكتملةً لأنها حذفت الحالات المربكة.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم السياق بتمييزه من السورة. فالوضوح النفسي لدى قارئ ما لا يساوي الإحكام القرآني، كما أن تعدد الاحتمال لا يساوي التشابه المذموم إذا كانت الاحتمالات منضبطةً ولا ينتج عنها زيغ أو فتنة.

نتعلق رتبة الشبكة بعلاقات النص لا بالكلمة وحدها. وقد يكون لفظٌ مشتركاً لكن التركيب يحسم معناه، أو يكون التركيب محتملاً لكن سياق السورة يرده إلى وجه أرجح، أو تبقى كيفية الغيب غير معلومة مع ثبوت أصل المعنى.

يُفصل بين التشابه بسبب نقص اللغة، والتشابه بسبب غياب السياق، والتشابه بسبب طبيعة الغيب، والتشابه الناتج من اصطلاح مذهبي سابق. ويُعالج كل نوع بأداة مختلفة، ولا يصح استعمال قاعدة واحدة لجميع الأنواع.

الإحكام في النظرية البيانية قدرة على الضبط والرد، ولذلك لا يشترط أن يكون المحكم أبسط لفظاً أو أقصر تركيباً. فقد تحكم شبكة من الآيات آيةً مفردة لأنها أوسع بياناً للحدود والمآلات.

يُصاغ التعريف التشغيلي بحيث يذكر: موضوع الحكم، ومستوى النص، ونوع القرينة، ومدى قابلية المعنى لرد الاحتمال، ودرجة الثقة. وبذلك يبتعد المصطلح عن الاستخدام الجدلي الذي يسمي ما يوافق المذهب محكماً وما يخالفه متشابهاً.

منهج الرد والترجيح

يبدأ الرد من المحكم الأقرب: التركيب والسياق المباشر، ثم المقطع والسورة، ثم التصريف والنظائر والمحكمات الكلية. ولا يجوز القفز مباشرةً إلى أصل كلامي أو فلسفي مع إهمال السياق الداخلي.

تُبنى فرضيتان على الأقل عند وجود احتمال معتبر. ولكل فرضية قائمة بالآيات المؤيدة والقيود والآيات النافية وكلفة الافتراضات. ثم يُقارن بينها بميزان القدرة التفسيرية والاتساق مع المحكمات.

لا يعني رد المتشابه إلغاء لفظه أو صرفه دائماً عن ظاهره، بل وضعه في موضعه الصحيح. وقد يكون الرد بتقييد العموم، أو تفسير المجاز، أو حفظ أصل الغيب مع رد الكيفية إلى الله، أو التوقف في تعيين مصداق.

تُراعى مراتب المحكمات؛ فالمحكم الصريح المتكرر في شبكة واسعة أقوى من دلالة محتملة في آية منفردة. لكن الاتساع وحده لا يكفي، بل يجب أن تكون العلاقة بالسؤال حقيقيةً لا مجرد كثرة استشهادات.

تنتهي عملية الترجيح بثلاثة مخرجات: محكم راجح يرد الاحتمال، أو تفسير مقيد مع بقاء احتمال ضعيف، أو توقف مسؤول عند توازن الأدلة. ولا يجوز تحويل كل مسألة إلى جواب قطعي لإرضاء توقع القارئ.

الحدود والمغالطات

من أخطر المغالطات في هذا الباب: جعل اللفظ والشبكة مرادفاً للمحلي والكلي، ثم بناء حكم شامل على هذا الترادف المصطنع. ويجب أن تُختبر المصطلحات على أمثلة لا توافق التوقع الأول.

ومن المخاطر اختيار «المحكم» بعد معرفة النتيجة؛ فيبحث المفسر عن آية تؤيد مذهبه ثم يجعلها أمّاً لبقية النصوص. ويعالج المنهج ذلك بإعلان معايير الحاكمية قبل التطبيق وبناء قراءة منافسة.

كما يُمنع استعمال التشابه ذريعةً لتعليق دلالة النص كلها أو فتح التأويل بلا حد. فالمتشابه داخل كتاب وصف نفسه بالبيان والتفصيل، ولا يُفهم خارج النظام الذي يرده إلى المحكم.

ويُمنع كذلك الجزم في الغيب بما لم يبينه النص؛ فثبوت لفظ الوجه أو اليد أو الروح لا يجيز اختلاق كيفية، كما أن التنزيه لا يجيز محو اللفظ أو تحويله إلى معنى لا قرينة عليه.

تُسجل حدود الحكم صراحةً: ما الذي ثبُت؟ وما الذي رُجّح؟ وما الذي بقي متشابهاً؟ وما الذي لا يتعلق به السؤال أصلاً؟ وهذه الحدود تمنع إعادة استعمال النتيجة في مجال أكبر من دليلها.

التطبيق والاختبار

يُختبر الباب على حالة من اللفظ، ثم على حالة مقابلة من التركيب. والغاية أن تثبت القاعدة قدرتها على التفسير خارج الأمثلة التي صيغت لأجلها.

يتضمن الاختبار أربع طبقات: قراءة أولية، وتحديد موضع التشابه، وجمع المحكمات، ثم بناء قراءة منافسة. ويُقارن أثر كل قراءة في السياق والسورة والشبكة والمآل.

تُدخل الحالات الحدية التي لا تحسمها القاعدة بسهولة. فإذا احتاجت النظرية إلى استثناءات كثيرة أو تعريفات متغيرة لحماية النتيجة، دل ذلك على ضعف الصياغة أو اتساعها أكثر من اللازم.

يُطلب من مراجع مستقل إعادة تحديد المحكم والمتشابه من المدونة نفسها من غير الاطلاع على الحكم النهائي، ثم تقارن النتائج. ويصبح اختلاف المراجعين بيانات لتطوير المعيار لا مشكلةً يجب إخفاؤها.

ينتهي التطبيق إلى بطاقة تبين: النص محل البحث، والمحكمات المختارة، وسبب حاكمية كل محكم، والقراءات المنافسة، ودرجة الترجيح، وما يحتاج إلى بحث إضافي.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى: للإحكام صور لغوية وتركيبية وسياقية وسورية وشبكية ومقصدية ومآلية، ولا يلزم اجتماعها كلها في كل موضع. وتُطبق هذه القاعدة مع إعلان المستوى الذي تعمل فيه حتى لا تتحول إلى شعار مطلق.

وتُستخرج قاعدة ثانية تقضي بأن الفصل بين اللفظ والشبكة والمحلي والكلي شرط سابق للترجيح. فما دام المفهومان مدمجين، لا يمكن تحديد مصدر الاحتمال أو أداة علاجه.

وتقرر قاعدة ثالثة أن المحكم هو ما يملك قدرةً مبرهنةً على ضبط الاحتمال في السؤال المحدد، لا ما اعتاده المذهب أو اشتهر في كتب الجدل. ويُثبت ذلك من النص والسياق والشبكة.

أما القاعدة الرابعة فتجعل التوقف نتيجةً علميةً حين لا يكفي الدليل. فالرسوخ في العلم لا يساوي الادعاء بالإحاطة، بل يتضمن معرفة حدود ما بينه القرآن وما لم يفصله.

تنتهي نتائج الباب إلى سجل قابل للإصدار: تعريفات، ومحكمات، ومتشابهات، وقراءات بديلة، ودرجة ثقة، وحدود، وتاريخ مراجعة. وبذلك يصبح الحكم قابلاً للتصحيح من غير أن تضيع مادته السابقة.

البعد	السؤال	المخرج
النص	ما وحدة التشابه؟	موضع محدد
المحكم	ما الآية أو الشبكة الحاكمة؟	رتبة وتعليل
الاحتمال	ما القراءات الممكنة؟	فرضيات
الميزان	ما المرجحات والقيود؟	ترجيح معلل
الحد	ما الذي لا يثبته الحكم؟	حدود
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار

الباب الخامس: أنواع التشابه: اللفظي والدلالي والسياقي والمفهومي

يقوم هذا الباب على السؤال: ما أنواع التشابه التي تواجه المفسر، وكيف تختلف أسبابها وطرق علاجها؟ وتختبر الدراسة الفرضية الآتية: يختلف التشابه اللفظي عن الدلالي والسياقي والمفهومي والتمثيلي والغيبي، ولكل نوع مسار رد مختلف.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل الباب: ما أنواع التشابه التي تواجه المفسر، وكيف تختلف أسبابها وطرق علاجها؟ وتقوم فرضيته على أن يختلف التشابه اللفظي عن الدلالي والسياقي والمفهومي والتمثيلي والغيبي، ولكل نوع مسار رد مختلف. ولا يُقبل هذا الجواب بوصفه تعريفاً سابقاً على المدونة، بل يجب أن يثبت من الآيات والسياقات والعلاقات التي تؤدي وظيفة الإحكام أو تكشف موضع التشابه.

يتصل السؤال بمفاهيم الاشتراك والاحتمال والسياق. ويجب تحرير كل مفهوم في طبقته؛ لأن اضطراب المصطلح قد يجعل المفسر يصف آيةً بالمتشابه لمجرد أن اصطلاحه الموروث لا يطابق طريقة القرآن في البيان.

يفصل هذا الباب بين اللفظ والمعنى وبين المحلي والشبكي، وبين الغيب والتمثيل وبين الاحتمال والتناقض. وهذه الفروق ليست لغويةً فقط، بل تحدد ما يجوز للمفسر أن يجزم به وما ينبغي أن يرده إلى شبكة أوسع أو يتوقف فيه.

يُختبر السؤال بقراءة منافسة، فإذا استطاعت قراءة بديلة تفسير المحكمات والقيود والاستثناءات بقدرة أعلى وتكلف أقل، وجب خفض الثقة في القراءة الأولى. ومن ثم يكون الاختبار جزءاً من تعريف الإحكام نفسه.

ينتج عن الباب مقياس عملي: لا يوصف النص بالإحكام أو التشابه إلا مع بيان المستوى والسؤال والقرائن والمفسر ونطاق الحكم. وقد تكون الآية محكمةً في أصل ومتشابهةً في تفصيل، أو محكمةً في شبكة ومحتملةً في لفظ جزئي.

المدونة والآيات الحاكمة

من الآيات الحاكمة في هذا الباب: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ (هود: 1). وتُقرأ هذه الآية مع شبكة آل عمران وهود والزمر، حتى لا يُختزل المصطلح في موضع واحد.

تُجمع المدونة في طبقات: الآيات التي تستعمل مادة الحكم أو التشابه، والآيات التي تقرر التفصيل والبيان والتصريف، والآيات التي تضبط التنزيه والعدل والمسؤولية، والآيات التي تكشف أثر الزيغ واتباع الاحتمال. ويُسجل لكل آية نوع وظيفتها.

لا تكفي كثرة الآيات المؤيدة لتعريف الإحكام، بل يجب إدخال المواضع التي قد تبدو مخالفةً للتعريف. فإذا عجزت النظرية عن تفسير وصف القرآن كله بالمتشابه، مثلاً، مع وصف بعض آياته بالمتشابهات، كانت ناقصةً أو خلطت بين مستويين.

تُعامل القراءات الثابتة والسياق السُّوري والمأثور الصحيح بوصفها بيانات مساعدة، لا بوصفها بدائل عن الشبكة القرآنية. ويُفصل بين ما يثبت في النص وما يروى في سبب نزول أو تفسير تاريخي.

تُحفظ الآيات التي لم يُحسم موقعها في سجل معلق، ولا تُجبر على تصنيف محكم أو متشابه. فالتوقف في التصنيف أصدق من بناء نظرية تبدو مكتملةً لأنها حذفت الحالات المربكة.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم السياق بتمييزه من المفهوم. فالوضوح النفسي لدى قارئ ما لا يساوي الإحكام القرآني، كما أن تعدد الاحتمال لا يساوي التشابه المذموم إذا كانت الاحتمالات منضبطةً ولا ينتج عنها زيغ أو فتنة.

تتعلق رتبة الغيب بعلاقات النص لا بالكلمة وحدها. وقد يكون لفظٌ مشتركاً لكن التركيب يحسم معناه، أو يكون التركيب محتملاً لكن سياق السورة يرده إلى وجه أرجح، أو تبقى كيفية الغيب غير معلومة مع ثبوت أصل المعنى.

يُفصل بين التشابه بسبب نقص اللغة، والتشابه بسبب غياب السياق، والتشابه بسبب طبيعة الغيب، والتشابه الناتج من اصطلاح مذهبي سابق. ويُعالج كل نوع بأداة مختلفة، ولا يصح استعمال قاعدة واحدة لجميع الأنواع.

الإحكام في النظرية البيانية قدرة على الضبط والرد، ولذلك لا يشترط أن يكون المحكم أبسط لفظاً أو أقصر تركيباً. فقد تحكم شبكة من الآيات آيةً مفردة لأنها أوسع بياناً للحدود والمآلات.

يُصاغ التعريف التشغيلي بحيث يذكر: موضوع الحكم، ومستوى النص، ونوع القرينة، ومدى قابلية المعنى لرد الاحتمال، ودرجة الثقة. وبذلك يبتعد المصطلح عن الاستخدام الجدلي الذي يسمي ما يوافق المذهب محكماً وما يخالفه متشابهاً.

منهج الرد والترجيح

يبدأ الرد من المحكم الأقرب: التركيب والسياق المباشر، ثم المقطع والسورة، ثم التصريف والنظائر والمحكمات الكلية. ولا يجوز القفز مباشرةً إلى أصل كلامي أو فلسفي مع إهمال السياق الداخلي.

تُبنى فرضيتان على الأقل عند وجود احتمال معتبر. ولكل فرضية قائمة بالآيات المؤيدة والقيود والآيات النافية وكلفة الافتراضات. ثم يُقارن بينها بميزان القدرة التفسيرية والاتساق مع المحكمات.

لا يعني رد المتشابه إلغاء لفظه أو صرفه دائماً عن ظاهره، بل وضعه في موضعه الصحيح. وقد يكون الرد بتقييد العموم، أو تفسير المجاز، أو حفظ أصل الغيب مع رد الكيفية إلى الله، أو التوقف في تعيين مصداق.

تُراعى مراتب المحكمات؛ فالمحكم الصريح المتكرر في شبكة واسعة أقوى من دلالة محتملة في آية منفردة. لكن الاتساع وحده لا يكفي، بل يجب أن تكون العلاقة بالسؤال حقيقيةً لا مجرد كثرة استشهادات.

تنتهي عملية الترجيح بثلاثة مخرجات: محكم راجح يرد الاحتمال، أو تفسير مقيد مع بقاء احتمال ضعيف، أو توقف مسؤول عند توازن الأدلة. ولا يجوز تحويل كل مسألة إلى جواب قطعي لإرضاء توقع القارئ.

الحدود والمغالطات

من أخطر المغالطات في هذا الباب: جعل اللفظ والمعنى مرادفاً للمحلي والشبكي، ثم بناء حكم شامل على هذا الترادف المصطنع. ويجب أن تُختبر المصطلحات على أمثلة لا توافق التوقع الأول.

ومن المخاطر اختيار «المحكم» بعد معرفة النتيجة؛ فيبحث المفسر عن آية تؤيد مذهبه ثم يجعلها أمّاً لبقية النصوص. ويعالج المنهج ذلك بإعلان معايير الحاكمية قبل التطبيق وبناء قراءة منافسة.

كما يُمنع استعمال التشابه ذريعةً لتعليق دلالة النص كلها أو فتح التأويل بلا حد. فالمتشابه داخل كتاب وصف نفسه بالبيان والتفصيل، ولا يُفهم خارج النظام الذي يرده إلى المحكم.

ويُمنع كذلك الجزم في الغيب بما لم يبينه النص؛ فثبوت لفظ الوجه أو اليد أو الروح لا يجيز اختلاق كيفية، كما أن التنزيه لا يجيز محو اللفظ أو تحويله إلى معنى لا قرينة عليه.

تُسجل حدود الحكم صراحةً: ما الذي ثبُت؟ وما الذي رُجّح؟ وما الذي بقي متشابهاً؟ وما الذي لا يتعلق به السؤال أصلاً؟ وهذه الحدود تمنع إعادة استعمال النتيجة في مجال أكبر من دليلها.

التطبيق والاختبار

يُختبر الباب على حالة من الاشتراك، ثم على حالة مقابلة من الاحتمال. والغاية أن تثبت القاعدة قدرتها على التفسير خارج الأمثلة التي صيغت لأجلها.

يتضمن الاختبار أربع طبقات: قراءة أولية، وتحديد موضع التشابه، وجمع المحكمات، ثم بناء قراءة منافسة. ويُقارن أثر كل قراءة في السياق والسورة والشبكة والمآل.

تُدخل الحالات الحدية التي لا تحسمها القاعدة بسهولة. فإذا احتاجت النظرية إلى استثناءات كثيرة أو تعريفات متغيرة لحماية النتيجة، دل ذلك على ضعف الصياغة أو اتساعها أكثر من اللازم.

يُطلب من مراجع مستقل إعادة تحديد المحكم والمتشابه من المدونة نفسها من غير الاطلاع على الحكم النهائي، ثم تقارن النتائج. ويصبح اختلاف المراجعين بيانات لتطوير المعيار لا مشكلةً يجب إخفاؤها.

ينتهي التطبيق إلى بطاقة تبين: النص محل البحث، والمحكمات المختارة، وسبب حاكمية كل محكم، والقراءات المنافسة، ودرجة الترجيح، وما يحتاج إلى بحث إضافي.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى: يختلف التشابه اللفظي عن الدلالي والسياقي والمفهومي والتمثيلي والغيبي، ولكل نوع مسار رد مختلف. وتُطبق هذه القاعدة مع إعلان المستوى الذي تعمل فيه حتى لا تتحول إلى شعار مطلق.

وتُستخرج قاعدة ثانية تقضي بأن الفصل بين اللفظ والمعنى والمحلي والشبكي شرط سابق للترجيح. فما دام المفهومان مدمجين، لا يمكن تحديد مصدر الاحتمال أو أداة علاجه.

وتقرر قاعدة ثالثة أن المحكم هو ما يملك قدرةً مبرهنةً على ضبط الاحتمال في السؤال المحدد، لا ما اعتاده المذهب أو اشتهر في كتب الجدل. ويُثبت ذلك من النص والسياق والشبكة.

أما القاعدة الرابعة فتجعل التوقف نتيجةً علميةً حين لا يكفي الدليل. فالرسوخ في العلم لا يساوي الادعاء بالإحاطة، بل يتضمن معرفة حدود ما بينه القرآن وما لم يفصله.

تنتهي نتائج الباب إلى سجل قابل للإصدار: تعريفات، ومحكمات، ومتشابهات، وقراءات بديلة، ودرجة ثقة، وحدود، وتاريخ مراجعة. وبذلك يصبح الحكم قابلاً للتصحيح من غير أن تضيع مادته السابقة.

البعد	السؤال	المخرج
النص	ما وحدة التشابه؟	موضع محدد
المحكم	ما الآية أو الشبكة الحاكمة؟	رتبة وتعليل
الاحتمال	ما القراءات الممكنة؟	فرضيات
الميزان	ما المرجحات والقيود؟	ترجيح معلل
الحد	ما الذي لا يثبته الحكم؟	حدود
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار

الباب السادس: التشابه النصي والتشابه التفسيري ومصدر الإشكال

يقوم هذا الباب على السؤال: متى يكون الإشكال في النص ومتى يكون في المفسر أو المدونة أو المصطلح الذي أدخله؟ وتختبر الدراسة الفرضية الآتية: كثير من التشابه التفسيري ينشأ من نقص أدوات القراءة، ويجب تشخيص مصدر الإشكال قبل وصف النص بالمتشابه.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل الباب: متى يكون الإشكال في النص ومتى يكون في المفسر أو المدونة أو المصطلح الذي أدخله؟ وتقوم فرضيته على أن كثير من التشابه التفسيري ينشأ من نقص أدوات القراءة، ويجب تشخيص مصدر الإشكال قبل وصف النص بالمتشابه. ولا يُقبل هذا الجواب بوصفه تعريفاً سابقاً على المدونة، بل يجب أن يثبت من الآيات والسياقات والعلاقات التي تؤدي وظيفة الإحكام أو تكشف موضع التشابه.

يتصل السؤال بمفاهيم المفسر والمدونة والمصطلح. ويجب تحرير كل مفهوم في طبقته؛ لأن اضطراب المصطلح قد يجعل المفسر يصف آيةً بالمتشابه لمجرد أن اصطلاحه الموروث لا يطابق طريقة القرآن في البيان.

يفصل هذا الباب بين التشابه النصي والتفسيري وبين الغموض والنقص، وبين النص والمذهب وبين القراءة والمراد. وهذه الفروق ليست لغويةً فقط، بل تحدد ما يجوز للمفسر أن يجزم به وما ينبغي أن يرده إلى شبكة أوسع أو يتوقف فيه.

يُختبر السؤال بقراءة منافسة؛ فإذا استطاعت قراءة بديلة تفسير المحكمات والقيود والاستثناءات بقدرة أعلى وتكلف أقل، وجب خفض الثقة في القراءة الأولى. ومن ثم يكون الاختبار جزءاً من تعريف الإحكام نفسه.

ينتج عن الباب مقياس عملي: لا يوصف النص بالإحكام أو التشابه إلا مع بيان المستوى والسؤال والقرائن والمفسر ونطاق الحكم. وقد تكون الآية محكمةً في أصل ومتشابهةً في تفصيل، أو محكمةً في شبكة ومحتملةً في لفظ جزئي.

المدونة والآيات الحاكمة

من الآيات الحاكمة في هذا الباب: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ﴾ (الزمر: 23). وتُقرأ هذه الآية مع شبكة آل عمران وهود والزمر، حتى لا يُختزل المصطلح في موضع واحد.

تُجمع المدونة في طبقات: الآيات التي تستعمل مادة الحكم أو التشابه، والآيات التي تقرر التفصيل والبيان والتصريف، والآيات التي تضبط التنزيه والعدل والمسؤولية، والآيات التي تكشف أثر الزيغ واتباع الاحتمال. ويُسجل لكل آية نوع وظيفتها.

لا تكفي كثرة الآيات المؤيدة لتعريف الإحكام، بل يجب إدخال المواضع التي قد تبدو مخالفةً للتعريف. فإذا عجزت النظرية عن تفسير وصف القرآن كله بالمتشابه، مثلاً، مع وصف بعض آياته بالمتشابهات، كانت ناقصةً أو خلطت بين مستويين.

تُعامل القراءات الثابتة والسياق السُّوري والمأثور الصحيح بوصفها بيانات مساعدة، لا بوصفها بدائل عن الشبكة القرآنية. ويُفصل بين ما يثبت في النص وما يروى في سبب نزول أو تفسير تاريخي.

تُحفظ الآيات التي لم يُحسم موقعها في سجل معلق، ولا تُجبر على تصنيف محكم أو متشابه. فالتوقف في التصنيف أصدق من بناء نظرية تبدو مكتملةً لأنها حذفت الحالات المربكة.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم المصطلح بتمييزه من السياق. فالوضوح النفسي لدى قارئ ما لا يساوي الإحكام القرآني، كما أن تعدد الاحتمال لا يساوي التشابه المذموم إذا كانت الاحتمالات منضبطةً ولا ينتج عنها زيغ أو فتنة.

نتعلق رتبة القراءة بعلاقات النص لا بالكلمة وحدها. وقد يكون لفظٌ مشتركاً لكن التركيب يحسم معناه، أو يكون التركيب محتملاً لكن سياق السورة يرده إلى وجه أرجح، أو تبقى كيفية الغيب غير معلومة مع ثبوت أصل المعنى.

يُفصل بين التشابه بسبب نقص اللغة، والتشابه بسبب غياب السياق، والتشابه بسبب طبيعة الغيب، والتشابه الناتج من اصطلاح مذهبي سابق. ويُعالج كل نوع بأداة مختلفة، ولا يصح استعمال قاعدة واحدة لجميع الأنواع.

الإحكام في النظرية البيانية قدرة على الضبط والرد، ولذلك لا يشترط أن يكون المحكم أبسط لفظاً أو أقصر تركيباً. فقد تحكم شبكة من الآيات آيةً مفردة لأنها أوسع بياناً للحدود والمآلات.

يُصاغ التعريف التشغيلي بحيث يذكر: موضوع الحكم، ومستوى النص، ونوع القرينة، ومدى قابلية المعنى لرد الاحتمال، ودرجة الثقة. وبذلك يبتعد المصطلح عن الاستخدام الجدلي الذي يسمي ما يوافق المذهب محكماً وما يخالفه متشابهاً.

منهج الرد والترجيح

يبدأ الرد من المحكم الأقرب: التركيب والسياق المباشر، ثم المقطع والسورة، ثم التصريف والنظائر والمحكمات الكلية. ولا يجوز القفز مباشرةً إلى أصل كلامي أو فلسفي مع إهمال السياق الداخلي.

تُبنى فرضيتان على الأقل عند وجود احتمال معتبر. ولكل فرضية قائمة بالآيات المؤيدة والقيود والآيات النافية وكلفة الافتراضات. ثم يُقارن بينها بميزان القدرة التفسيرية والاتساق مع المحكمات.

لا يعني رد المتشابه إلغاء لفظه أو صرفه دائماً عن ظاهره، بل وضعه في موضعه الصحيح. وقد يكون الرد بتقييد العموم، أو تفسير المجاز، أو حفظ أصل الغيب مع رد الكيفية إلى الله، أو التوقف في تعيين مصداق.

تُراعى مراتب المحكمات؛ فالمحكم الصريح المتكرر في شبكة واسعة أقوى من دلالة محتملة في آية منفردة. لكن الاتساع وحده لا يكفي، بل يجب أن تكون العلاقة بالسؤال حقيقيةً لا مجرد كثرة استشهادات.

تنتهي عملية الترجيح بثلاثة مخرجات: محكم راجح يرد الاحتمال، أو تفسير مقيد مع بقاء احتمال ضعيف، أو توقف مسؤول عند توازن الأدلة. ولا يجوز تحويل كل مسألة إلى جواب قطعي لإرضاء توقع القارئ.

الحدود والمغالطات

من أخطر المغالطات في هذا الباب: جعل التشابه النصي والتفسيري مرادفاً للغموض والنقص، ثم بناء حكم شامل على هذا الترادف المصطنع. ويجب أن تُختبر المصطلحات على أمثلة لا توافق التوقع الأول.

ومن المخاطر اختيار «المحكم» بعد معرفة النتيجة؛ فيبحث المفسر عن آية تؤيد مذهبه ثم يجعلها أمّاً لبقية النصوص. ويعالج المنهج ذلك بإعلان معايير الحاكمية قبل التطبيق وبناء قراءة منافسة.

كما يُمنع استعمال التشابه ذريعةً لتعليق دلالة النص كلها أو فتح التأويل بلا حد. فالمتشابه داخل كتاب وصف نفسه بالبيان والتفصيل، ولا يُفهم خارج النظام الذي يرده إلى المحكم.

ويُمنع كذلك الجزم في الغيب بما لم يبينه النص؛ فثبوت لفظ الوجه أو اليد أو الروح لا يجيز اختلاق كيفية، كما أن التنزيه لا يجيز محو اللفظ أو تحويله إلى معنى لا قرينة عليه.

تُسجل حدود الحكم صراحةً: ما الذي ثبُت؟ وما الذي رُجّح؟ وما الذي بقي متشابهاً؟ وما الذي لا يتعلق به السؤال أصلاً؟ وهذه الحدود تمنع إعادة استعمال النتيجة في مجال أكبر من دليلها.

التطبيق والاختبار

يُختبر الباب على حالة من المفسر، ثم على حالة مقابلة من المدونة. والغاية أن تثبت القاعدة قدرتها على التفسير خارج الأمثلة التي صيغت لأجلها.

يتضمن الاختبار أربع طبقات: قراءة أولية، وتحديد موضع التشابه، وجمع المحكمات، ثم بناء قراءة منافسة. ويُقارن أثر كل قراءة في السياق والسورة والشبكة والمآل.

تُدخل الحالات الحدية التي لا تحسمها القاعدة بسهولة. فإذا احتاجت النظرية إلى استثناءات كثيرة أو تعريفات متغيرة لحماية النتيجة، دل ذلك على ضعف الصياغة أو اتساعها أكثر من اللازم.

يُطلب من مراجع مستقل إعادة تحديد المحكم والمتشابه من المدونة نفسها من غير الاطلاع على الحكم النهائي، ثم تقارن النتائج. ويصبح اختلاف المراجعين بيانات لتطوير المعيار لا مشكلةً يجب إخفاؤها.

ينتهي التطبيق إلى بطاقة تبين: النص محل البحث، والمحكمات المختارة، وسبب حاكمية كل محكم، والقراءات المنافسة، ودرجة الترجيح، وما يحتاج إلى بحث إضافي.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى: كثير من التشابه التفسيري ينشأ من نقص أدوات القراءة، ويجب تشخيص مصدر الإشكال قبل وصف النص بالمتشابه. وتُطبق هذه القاعدة مع إعلان المستوى الذي تعمل فيه حتى لا تتحول إلى شعار مطلق.

وتُستخرج قاعدة ثانية تقضي بأن الفصل بين التشابه النصي والتفسيري والغموض والنقص شرط سابق للترجيح. فما دام المفهومان مدمجين، لا يمكن تحديد مصدر الاحتمال أو أداة علاجه.

وتقرر قاعدة ثالثة أن المحكم هو ما يملك قدرةً مبرهنةً على ضبط الاحتمال في السؤال المحدد، لا ما اعتاده المذهب أو اشتهر في كتب الجدل. ويُثبت ذلك من النص والسياق والشبكة.

أما القاعدة الرابعة فتجعل التوقف نتيجةً علميةً حين لا يكفي الدليل. فالرسوخ في العلم لا يساوي الادعاء بالإحاطة، بل يتضمن معرفة حدود ما بينه القرآن وما لم يفصله.

تنتهي نتائج الباب إلى سجل قابل للإصدار: تعريفات، ومحكمات، ومتشابهات، وقراءات بديلة، ودرجة ثقة، وحدود، وتاريخ مراجعة. وبذلك يصبح الحكم قابلاً للتصحيح من غير أن تضيع مادته السابقة.

البعد	السؤال	المخرج
النص	ما وحدة التشابه؟	موضع محدد
المحكم	ما الآية أو الشبكة الحاكمة؟	رتبة وتعليل
الاحتمال	ما القراءات الممكنة؟	فرضيات
الميزان	ما المرجحات والقيود؟	ترجيح معلل
الحد	ما الذي لا يثبته الحكم؟	حدود
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار

الباب السابع: رد المتشابه إلى المحكم: المبادئ والخطوات

يقوم هذا الباب على السؤال: كيف تتم عملية رد المتشابه إلى المحكم بصورة قابلة للتكرار والمراجعة؟ وتختبر الدراسة الفرضية الآتية: الرد مسار منضبط يبدأ بالمحكم الأقرب ثم الأعلى، ويختبر القراءات المنافسة ولا يقفز إلى محكم مذهبي خارجي.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل الباب: كيف تتم عملية رد المتشابه إلى المحكم بصورة قابلة للتكرار والمراجعة؟ وتقوم فرضيته على أن الرد مسار منضبط يبدأ بالمحكم الأقرب ثم الأعلى، ويختبر القراءات المنافسة ولا يقفز إلى محكم مذهبي خارجي. ولا يُقبل هذا الجواب بوصفه تعريفاً سابقاً على المدونة، بل يجب أن يثبت من الآيات والسياقات والعلاقات التي تؤدي وظيفة الإحكام أو تكشف موضع التشابه.

يتصل السؤال بمفاهيم الرد والمرتبة والقيد. ويجب تحرير كل مفهوم في طبقته؛ لأن اضطراب المصطلح قد يجعل المفسر يصف آيةً بالمتشابه لمجرد أن اصطلاحه الموروث لا يطابق طريقة القرآن في البيان.

يفصل هذا الباب بين الأقرب والأبعد وبين المحكم المعلن والمصطنع، وبين الرد والإلغاء وبين الترجيح والجزم. وهذه الفروق ليست لغويةً فقط، بل تحدد ما يجوز للمفسر أن يجزم به وما ينبغي أن يرده إلى شبكة أوسع أو يتوقف فيه.

يُختبر السؤال بقراءة منافسة، فإذا استطاعت قراءة بديلة تفسير المحكمات والقيود والاستثناءات بقدرة أعلى وتكلف أقل، وجب خفض الثقة في القراءة الأولى. ومن ثم يكون الاختبار جزءاً من تعريف الإحكام نفسه.

ينتج عن الباب مقياس عملي: لا يوصف النص بالإحكام أو التشابه إلا مع بيان المستوى والسؤال والقرائن والمفسر ونطاق الحكم. وقد تكون الآية محكمةً في أصل ومتشابهةً في تفصيل، أو محكمةً في شبكة ومحتملةً في لفظ جزئي.

المدونة والآيات الحاكمة

من الآيات الحاكمة في هذا الباب: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: 11). وتُقرأ هذه الآية مع شبكة آل عمران وهود والزمر، حتى لا يُختزل المصطلح في موضع واحد.

تُجمع المدونة في طبقات: الآيات التي تستعمل مادة الحكم أو التشابه، والآيات التي تقرر التفصيل والبيان والتصريف، والآيات التي تضبط التنزيه والعدل والمسؤولية، والآيات التي تكشف أثر الزيغ واتباع الاحتمال. ويُسجل لكل آية نوع وظيفتها.

لا تكفي كثرة الآيات المؤيدة لتعريف الإحكام، بل يجب إدخال المواضع التي قد تبدو مخالفةً للتعريف. فإذا عجزت النظرية عن تفسير وصف القرآن كله بالمتشابه، مثلاً، مع وصف بعض آياته بالمتشابهات، كانت ناقصةً أو خلطت بين مستويين.

تُعامل القراءات الثابتة والسياق السُّوري والمأثور الصحيح بوصفها بيانات مساعدة، لا بوصفها بدائل عن الشبكة القرآنية. ويُفصل بين ما يثبت في النص وما يروى في سبب نزول أو تفسير تاريخي.

تُحفظ الآيات التي لم يُحسم موقعها في سجل معلق، ولا تُجبر على تصنيف محكم أو متشابه. فالتوقف في التصنيف أصدق من بناء نظرية تبدو مكتملةً لأنها حذفت الحالات المربكة.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم القيد بتمييزه من الترجيح. فالوضوح النفسي لدى قارئ ما لا يساوي الإحكام القرآني، كما أن تعدد الاحتمال لا يساوي التشابه المذموم إذا كانت الاحتمالات منضبطةً ولا ينتج عنها زيغ أو فتنة.

تتعلق رتبة المراجعة بعلاقات النص لا بالكلمة وحدها. وقد يكون لفظٌ مشتركاً لكن التركيب يحسم معناه، أو يكون التركيب محتملاً لكن سياق السورة يرده إلى وجه أرجح، أو تبقى كيفية الغيب غير معلومة مع ثبوت أصل المعنى.

يُفصل بين التشابه بسبب نقص اللغة، والتشابه بسبب غياب السياق، والتشابه بسبب طبيعة الغيب، والتشابه الناتج من اصطلاح مذهبي سابق. ويُعالج كل نوع بأداة مختلفة، ولا يصح استعمال قاعدة واحدة لجميع الأنواع.

الإحكام في النظرية البيانية قدرة على الضبط والرد، ولذلك لا يشترط أن يكون المحكم أبسط لفظاً أو أقصر تركيباً. فقد تحكم شبكة من الآيات آيةً مفردة لأنها أوسع بياناً للحدود والمآلات.

يُصاغ التعريف التشغيلي بحيث يذكر: موضوع الحكم، ومستوى النص، ونوع القرينة، ومدى قابلية المعنى لرد الاحتمال، ودرجة الثقة. وبذلك يبتعد المصطلح عن الاستخدام الجدلي الذي يسمي ما يوافق المذهب محكماً وما يخالفه متشابهاً.

منهج الرد والترجيح

يبدأ الرد من المحكم الأقرب: التركيب والسياق المباشر، ثم المقطع والسورة، ثم التصريف والنظائر والمحكمات الكلية. ولا يجوز القفز مباشرةً إلى أصل كلامي أو فلسفي مع إهمال السياق الداخلي.

تُبنى فرضيتان على الأقل عند وجود احتمال معتبر. ولكل فرضية قائمة بالآيات المؤيدة والقيود والآيات النافية وكلفة الافتراضات. ثم يُقارن بينها بميزان القدرة التفسيرية والاتساق مع المحكمات.

لا يعني رد المتشابه إلغاء لفظه أو صرفه دائماً عن ظاهره، بل وضعه في موضعه الصحيح. وقد يكون الرد بتقييد العموم، أو تفسير المجاز، أو حفظ أصل الغيب مع رد الكيفية إلى الله، أو التوقف في تعيين مصداق.

تُراعى مراتب المحكمات؛ فالمحكم الصريح المتكرر في شبكة واسعة أقوى من دلالة محتملة في آية منفردة. لكن الاتساع وحده لا يكفي، بل يجب أن تكون العلاقة بالسؤال حقيقيةً لا مجرد كثرة استشهادات.

تنتهي عملية الترجيح بثلاثة مخرجات: محكم راجح يرد الاحتمال، أو تفسير مقيد مع بقاء احتمال ضعيف، أو توقف مسؤول عند توازن الأدلة. ولا يجوز تحويل كل مسألة إلى جواب قطعي لإرضاء توقع القارئ.

الحدود والمغالطات

من أخطر المغالطات في هذا الباب: جعل الأقرب والأبعد مرادفاً للمحكم المعلن والمصطنع، ثم بناء حكم شامل على هذا الترادف المصطنع. ويجب أن تُختبر المصطلحات على أمثلة لا توافق التوقع الأول.

ومن المخاطر اختيار «المحكم» بعد معرفة النتيجة؛ فيبحث المفسر عن آية تؤيد مذهبه ثم يجعلها أمّاً لبقية النصوص. ويعالج المنهج ذلك بإعلان معايير الحاكمية قبل التطبيق وبناء قراءة منافسة.

كما يُمنع استعمال التشابه ذريعةً لتعليق دلالة النص كلها أو فتح التأويل بلا حد. فالمتشابه داخل كتاب وصف نفسه بالبيان والتفصيل، ولا يُفهم خارج النظام الذي يرده إلى المحكم.

ويُمنع كذلك الجزم في الغيب بما لم يبينه النص؛ فثبوت لفظ الوجه أو اليد أو الروح لا يجيز اختلاق كيفية، كما أن التنزيه لا يجيز محو اللفظ أو تحويله إلى معنى لا قرينة عليه.

تُسجل حدود الحكم صراحةً: ما الذي ثبُت؟ وما الذي رُجّح؟ وما الذي بقي متشابهاً؟ وما الذي لا يتعلق به السؤال أصلاً؟ وهذه الحدود تمنع إعادة استعمال النتيجة في مجال أكبر من دليلها.

التطبيق والاختبار

يُختبر الباب على حالة من الرد، ثم على حالة مقابلة من المرتبة. والغاية أن تثبت القاعدة قدرتها على التفسير خارج الأمثلة التي صيغت لأجلها.

يتضمن الاختبار أربع طبقات: قراءة أولية، وتحديد موضع التشابه، وجمع المحكمات، ثم بناء قراءة منافسة. ويُقارن أثر كل قراءة في السياق والسورة والشبكة والمآل.

تُدخل الحالات الحدية التي لا تحسمها القاعدة بسهولة. فإذا احتاجت النظرية إلى استثناءات كثيرة أو تعريفات متغيرة لحماية النتيجة، دل ذلك على ضعف الصياغة أو اتساعها أكثر من اللازم.

يُطلب من مراجع مستقل إعادة تحديد المحكم والمتشابه من المدونة نفسها من غير الاطلاع على الحكم النهائي، ثم تقارن النتائج. ويصبح اختلاف المراجعين بيانات لتطوير المعيار لا مشكلةً يجب إخفاؤها.

ينتهي التطبيق إلى بطاقة تبين: النص محل البحث، والمحكمات المختارة، وسبب حاكمية كل محكم، والقراءات المنافسة، ودرجة الترجيح، وما يحتاج إلى بحث إضافي.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى: الرد مسار منضبط يبدأ بالمحكم الأقرب ثم الأعلى، ويختبر القراءات المنافسة ولا يقفز إلى محكم مذهبي خارجي. وتُطبق هذه القاعدة مع إعلان المستوى الذي تعمل فيه حتى لا تتحول إلى شعار مطلق.

وتُستخرج قاعدة ثانية تقضي بأن الفصل بين الأقرب والأبعد والمحكم المعلن والمصطنع شرط سابق للترجيح. فما دام المفهومان مدمجين، لا يمكن تحديد مصدر الاحتمال أو أداة علاجه.

وتقرر قاعدة ثالثة أن المحكم هو ما يملك قدرةً مبرهنةً على ضبط الاحتمال في السؤال المحدد، لا ما اعتاده المذهب أو اشتهر في كتب الجدل. ويُثبت ذلك من النص والسياق والشبكة.

أما القاعدة الرابعة فتجعل التوقف نتيجةً علميةً حين لا يكفي الدليل. فالرسوخ في العلم لا يساوي الادعاء بالإحاطة، بل يتضمن معرفة حدود ما بينه القرآن وما لم يفصله.

تنتهي نتائج الباب إلى سجل قابل للإصدار: تعريفات، ومحكمات، ومتشابهات، وقراءات بديلة، ودرجة ثقة، وحدود، وتاريخ مراجعة. وبذلك يصبح الحكم قابلاً للتصحيح من غير أن تضيع مادته السابقة.

البعد	السؤال	المخرج
النص	ما وحدة التشابه؟	موضع محدد
المحكم	ما الآية أو الشبكة الحاكمة؟	رتبة وتعليل
الاحتمال	ما القراءات الممكنة؟	فرضيات
الميزان	ما المرجحات والقيود؟	ترجيح معلل
الحد	ما الذي لا يثبته الحكم؟	حدود
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار

الباب الثامن: المحكم والمتشابه في صفات الله والتنزيه

يقوم هذا الباب على السؤال: كيف يضبط التنزيه قراءة آيات الصفات من غير تعطيل البيان أو تجسيمه؟ وتختبر الدراسة الفرضية الآتية: تعمل محكمات التنزيه والخلق والافتقار مرجعاً في تفسير الألفاظ المحتملة، مع حفظ ما يثبته النص وعدم اختلاق كيفيات.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل الباب: كيف يضبط التنزيه قراءة آيات الصفات من غير تعطيل البيان أو تجسيمه؟ وتقوم فرضيته على أن تعمل محكمات التنزيه والخلق والافتقار مرجعاً في تفسير الألفاظ المحتملة، مع حفظ ما يثبته النص وعدم اختلاق كيفيات. ولا يُقبل هذا الجواب بوصفه تعريفاً سابقاً على المدونة، بل يجب أن يثبت من الآيات والسياقات والعلاقات التي تؤدي وظيفة الإحكام أو تكشف موضع التشابه.

يتصل السؤال بمفاهيم التنزيه والصفة والمثل. ويجب تحرير كل مفهوم في طبقته؛ لأن اضطراب المصطلح قد يجعل المفسر يصف آيةً بالمتشابه لمجرد أن اصطلاحه الموروث لا يطابق طريقة القرآن في البيان.

يفصل هذا الباب بين الإثبات والتكييف وبين التنزيه والتعطيل، وبين الحقيقة والمجاز وبين الصفة والمخلوق. وهذه الفروق ليست لغويةً فقط، بل تحدد ما يجوز للمفسر أن يجزم به وما ينبغي أن يرده إلى شبكة أوسع أو يتوقف فيه.

يُختبر السؤال بقراءة منافسة، فإذا استطاعت قراءة بديلة تفسير المحكمات والقيود والاستثناءات بقدرة أعلى وتكلف أقل، وجب خفض الثقة في القراءة الأولى. ومن ثم يكون الاختبار جزءاً من تعريف الإحكام نفسه.

ينتج عن الباب مقياس عملي: لا يوصف النص بالإحكام أو التشابه إلا مع بيان المستوى والسؤال والقرائن والمفسر ونطاق الحكم. وقد تكون الآية محكمةً في أصل ومتشابهةً في تفصيل، أو محكمةً في شبكة ومحتملةً في لفظ جزئي.

المدونة والآيات الحاكمة

من الآيات الحاكمة في هذا الباب: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الإسراء: 36). وتُقرأ هذه الآية مع شبكة آل عمران وهود والزمر، حتى لا يُختزل المصطلح في موضع واحد.

تُجمع المدونة في طبقات: الآيات التي تستعمل مادة الحكم أو التشابه، والآيات التي تقرر التفصيل والبيان والتصريف، والآيات التي تضبط التنزيه والعدل والمسؤولية، والآيات التي تكشف أثر الزيغ واتباع الاحتمال. ويُسجل لكل آية نوع وظيفتها.

لا تكفي كثرة الآيات المؤيدة لتعريف الإحكام، بل يجب إدخال المواضع التي قد تبدو مخالفةً للتعريف. فإذا عجزت النظرية عن تفسير وصف القرآن كله بالمتشابه، مثلاً، مع وصف بعض آياته بالمتشابهات، كانت ناقصةً أو خلطت بين مستويين.

تُعامل القراءات الثابتة والسياق السُّوري والمأثور الصحيح بوصفها بيانات مساعدة، لا بوصفها بدائل عن الشبكة القرآنية. ويُفصل بين ما يثبت في النص وما يروى في سبب نزول أو تفسير تاريخي.

تُحفظ الآيات التي لم يُحسم موقعها في سجل معلق، ولا تُجبر على تصنيف محكم أو متشابه. فالتوقف في التصنيف أصدق من بناء نظرية تبدو مكتملةً لأنها حذفت الحالات المربكة.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم المثل بتمييزه من اليد. فالوضوح النفسي لدى قارئ ما لا يساوي الإحكام القرآني، كما أن تعدد الاحتمال لا يساوي التشابه المذموم إذا كانت الاحتمالات منضبطةً ولا ينتج عنها زيغ أو فتنة.

تتعلق رتبة الوجه بعلاقات النص لا بالكلمة وحدها. وقد يكون لفظٌ مشتركاً لكن التركيب يحسم معناه، أو يكون التركيب محتملاً لكن سياق السورة يرده إلى وجه أرجح، أو تبقى كيفية الغيب غير معلومة مع ثبوت أصل المعنى.

يُفصل بين التشابه بسبب نقص اللغة، والتشابه بسبب غياب السياق، والتشابه بسبب طبيعة الغيب، والتشابه الناتج من اصطلاح مذهبي سابق. ويُعالج كل نوع بأداة مختلفة، ولا يصح استعمال قاعدة واحدة لجميع الأنواع.

الإحكام في النظرية البيانية قدرة على الضبط والرد، ولذلك لا يشترط أن يكون المحكم أبسط لفظاً أو أقصر تركيباً. فقد تحكم شبكة من الآيات آيةً مفردة لأنها أوسع بياناً للحدود والمآلات.

يُصاغ التعريف التشغيلي بحيث يذكر: موضوع الحكم، ومستوى النص، ونوع القرينة، ومدى قابلية المعنى لرد الاحتمال، ودرجة الثقة. وبذلك يبتعد المصطلح عن الاستخدام الجدلي الذي يسمي ما يوافق المذهب محكماً وما يخالفه متشابهاً.

منهج الرد والترجيح

يبدأ الرد من المحكم الأقرب: التركيب والسياق المباشر، ثم المقطع والسورة، ثم التصريف والنظائر والمحكمات الكلية. ولا يجوز القفز مباشرةً إلى أصل كلامي أو فلسفي مع إهمال السياق الداخلي.

تُبنى فرضيتان على الأقل عند وجود احتمال معتبر. ولكل فرضية قائمة بالآيات المؤيدة والقيود والآيات النافية وكلفة الافتراضات. ثم يُقارن بينها بميزان القدرة التفسيرية والاتساق مع المحكمات.

لا يعني رد المتشابه إلغاء لفظه أو صرفه دائماً عن ظاهره، بل وضعه في موضعه الصحيح. وقد يكون الرد بتقييد العموم، أو تفسير المجاز، أو حفظ أصل الغيب مع رد الكيفية إلى الله، أو التوقف في تعيين مصداق.

تُراعى مراتب المحكمات؛ فالمحكم الصريح المتكرر في شبكة واسعة أقوى من دلالة محتملة في آية منفردة. لكن الاتساع وحده لا يكفي، بل يجب أن تكون العلاقة بالسؤال حقيقيةً لا مجرد كثرة استشهادات.

تنتهي عملية الترجيح بثلاثة مخرجات: محكم راجح يرد الاحتمال، أو تفسير مقيد مع بقاء احتمال ضعيف، أو توقف مسؤول عند توازن الأدلة. ولا يجوز تحويل كل مسألة إلى جواب قطعي لإرضاء توقع القارئ.

الحدود والمغالطات

من أخطر المغالطات في هذا الباب: جعل الإثبات والتكييف مرادفاً للتنزيه والتعطيل، ثم بناء حكم شامل على هذا الترادف المصطنع. ويجب أن تُختبر المصطلحات على أمثلة لا توافق التوقع الأول.

ومن المخاطر اختيار «المحكم» بعد معرفة النتيجة؛ فيبحث المفسر عن آية تؤيد مذهبه ثم يجعلها أمّاً لبقية النصوص. ويعالج المنهج ذلك بإعلان معايير الحاكمية قبل التطبيق وبناء قراءة منافسة.

كما يُمنع استعمال التشابه ذريعةً لتعليق دلالة النص كلها أو فتح التأويل بلا حد. فالمتشابه داخل كتاب وصف نفسه بالبيان والتفصيل، ولا يُفهم خارج النظام الذي يرده إلى المحكم.

ويُمنع كذلك الجزم في الغيب بما لم يبينه النص؛ فثبوت لفظ الوجه أو اليد أو الروح لا يجيز اختلاق كيفية، كما أن التنزيه لا يجيز محو اللفظ أو تحويله إلى معنى لا قرينة عليه.

تُسجل حدود الحكم صراحةً: ما الذي ثبُت؟ وما الذي رُجّح؟ وما الذي بقي متشابهاً؟ وما الذي لا يتعلق به السؤال أصلاً؟ وهذه الحدود تمنع إعادة استعمال النتيجة في مجال أكبر من دليلها.

التطبيق والاختبار

يُختبر الباب على حالة من التنزيه، ثم على حالة مقابلة من الصفة. والغاية أن تثبت القاعدة قدرتها على التفسير خارج الأمثلة التي صيغت لأجلها.

يتضمن الاختبار أربع طبقات: قراءة أولية، وتحديد موضع التشابه، وجمع المحكمات، ثم بناء قراءة منافسة. ويُقارن أثر كل قراءة في السياق والسورة والشبكة والمآل.

تُدخل الحالات الحدية التي لا تحسمها القاعدة بسهولة. فإذا احتاجت النظرية إلى استثناءات كثيرة أو تعريفات متغيرة لحماية النتيجة، دل ذلك على ضعف الصياغة أو اتساعها أكثر من اللازم.

يُطلب من مراجع مستقل إعادة تحديد المحكم والمتشابه من المدونة نفسها من غير الاطلاع على الحكم النهائي، ثم تقارن النتائج. ويصبح اختلاف المراجعين بيانات لتطوير المعيار لا مشكلةً يجب إخفاؤها.

ينتهي التطبيق إلى بطاقة تبين: النص محل البحث، والمحكمات المختارة، وسبب حاكمية كل محكم، والقراءات المنافسة، ودرجة الترجيح، وما يحتاج إلى بحث إضافي.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى: تعمل محكمات التنزيه والخلق والافتقار مرجعاً في تفسير الألفاظ المحتملة، مع حفظ ما يثبته النص وعدم اختلاق كيفيات. وتُطبق هذه القاعدة مع إعلان المستوى الذي تعمل فيه حتى لا تتحول إلى شعار مطلق.

وتُستخرج قاعدة ثانية تقضي بأن الفصل بين الإثبات والتكييف والتنزيه والتعطيل شرط سابق للترجيح. فما دام المفهومان مدمجين، لا يمكن تحديد مصدر الاحتمال أو أداة علاجه.

وتقرر قاعدة ثالثة أن المحكم هو ما يملك قدرةً مبرهنةً على ضبط الاحتمال في السؤال المحدد، لا ما اعتاده المذهب أو اشتهر في كتب الجدل. ويُثبت ذلك من النص والسياق والشبكة.

أما القاعدة الرابعة فتجعل التوقف نتيجةً علميةً حين لا يكفي الدليل. فالرسوخ في العلم لا يساوي الادعاء بالإحاطة، بل يتضمن معرفة حدود ما بينه القرآن وما لم يفصله.

تنتهي نتائج الباب إلى سجل قابل للإصدار: تعريفات، ومحكمات، ومتشابهات، وقراءات بديلة، ودرجة ثقة، وحدود، وتاريخ مراجعة. وبذلك يصبح الحكم قابلاً للتصحيح من غير أن تضيع مادته السابقة.

البعد	السؤال	المخرج
النص	ما وحدة التشابه؟	موضع محدد
المحكم	ما الآية أو الشبكة الحاكمة؟	رتبة وتعليل
الاحتمال	ما القراءات الممكنة؟	فرضيات
الميزان	ما المرجحات والقيود؟	ترجيح معلل
الحد	ما الذي لا يثبته الحكم؟	حدود
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار

الباب التاسع: المحكم والمتشابه في الغيب والقدر والهداية والجزاء

يقوم هذا الباب على السؤال: كيف تُقرأ آيات الغيب والقدر والهداية والإضلال مع المحكمات المتعلقة بالعدل والمسؤولية؟ وتختبر الدراسة الفرضية الآتية: يرد المحتمل إلى شبكة المشيئة والابتلاء والكسب والمسؤولية والجزاء، ويمنع بناء الجبر أو التفويض من آية معزولة.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل الباب: كيف تُقرأ آيات الغيب والقدر والهداية والإضلال مع المحكمات المتعلقة بالعدل والمسؤولية؟ وتقوم فرضيته على أن يرد المحتمل إلى شبكة المشيئة والابتلاء والكسب والمسؤولية والجزاء، ويمنع بناء الجبر أو التفويض من آية معزولة. ولا يُقبل هذا الجواب بوصفه تعريفاً سابقاً على المدونة، بل يجب أن يثبت من الآيات والسياقات والعلاقات التي تؤدي وظيفة الإحكام أو تكشف موضع التشابه.

يتصل السؤال بمفاهيم القدر والمشيئة والهداية. ويجب تحرير كل مفهوم في طبقته؛ لأن اضطراب المصطلح قد يجعل المفسر يصف آيةً بالمتشابه لمجرد أن اصطلاحه الموروث لا يطابق طريقة القرآن في البيان.

يفصل هذا الباب بين المشيئة والجبر وبين الهداية والإكراه، وبين العدل والجزاء وبين الغيب والتفصيل. وهذه الفروق ليست لغويةً فقط، بل تحدد ما يجوز للمفسر أن يجزم به وما ينبغي أن يرده إلى شبكة أوسع أو يتوقف فيه.

يُختبر السؤال بقراءة منافسة؛ فإذا استطاعت قراءة بديلة تفسير المحكمات والقيود والاستثناءات بقدرة أعلى وتكلف أقل، وجب خفض الثقة في القراءة الأولى. ومن ثم يكون الاختبار جزءاً من تعريف الإحكام نفسه.

ينتج عن الباب مقياس عملي: لا يوصف النص بالإحكام أو التشابه إلا مع بيان المستوى والسؤال والقرائن والمفسر ونطاق الحكم. وقد تكون الآية محكمةً في أصل ومتشابهةً في تفصيل، أو محكمةً في شبكة ومحتملةً في لفظ جزئي.

المدونة والآيات الحاكمة

من الآيات الحاكمة في هذا الباب: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ (آل عمران: 7). وتُقرأ هذه الآية مع شبكة آل عمران وهود والزمر، حتى لا يُختزل المصطلح في موضع واحد.

تُجمع المدونة في طبقات: الآيات التي تستعمل مادة الحكم أو التشابه، والآيات التي تقرر التفصيل والبيان والتصريف، والآيات التي تضبط التنزيه والعدل والمسؤولية، والآيات التي تكشف أثر الزيغ واتباع الاحتمال. ويُسجل لكل آية نوع وظيفتها.

لا تكفي كثرة الآيات المؤيدة لتعريف الإحكام، بل يجب إدخال المواضع التي قد تبدو مخالفةً للتعريف. فإذا عجزت النظرية عن تفسير وصف القرآن كله بالمتشابه، مثلاً، مع وصف بعض آياته بالمتشابهات، كانت ناقصةً أو خلطت بين مستويين.

تُعامل القراءات الثابتة والسياق السُّوري والمأثور الصحيح بوصفها بيانات مساعدة، لا بوصفها بدائل عن الشبكة القرآنية. ويُفصل بين ما يثبت في النص وما يروى في سبب نزول أو تفسير تاريخي.

تُحفظ الآيات التي لم يُحسم موقعها في سجل معلق، ولا تُجبر على تصنيف محكم أو متشابه. فالتوقف في التصنيف أصدق من بناء نظرية تبدو مكتملةً لأنها حذفت الحالات المربكة.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم الهداية بتمييزه من الإضلال. فالوضوح النفسي لدى قارئ ما لا يساوي الإحكام القرآني، كما أن تعدد الاحتمال لا يساوي التشابه المذموم إذا كانت الاحتمالات منضبطةً ولا ينتج عنها زيغ أو فتنة.

تتعلق رتبة الجزاء بعلاقات النص لا بالكلمة وحدها. وقد يكون لفظٌ مشتركاً لكن التركيب يحسم معناه، أو يكون التركيب محتملاً لكن سياق السورة يرده إلى وجه أرجح، أو تبقى كيفية الغيب غير معلومة مع ثبوت أصل المعنى.

يُفصل بين التشابه بسبب نقص اللغة، والتشابه بسبب غياب السياق، والتشابه بسبب طبيعة الغيب، والتشابه الناتج من اصطلاح مذهبي سابق. ويُعالج كل نوع بأداة مختلفة، ولا يصح استعمال قاعدة واحدة لجميع الأنواع.

الإحكام في النظرية البيانية قدرة على الضبط والرد، ولذلك لا يشترط أن يكون المحكم أبسط لفظاً أو أقصر تركيباً. فقد تحكم شبكة من الآيات آيةً مفردة لأنها أوسع بياناً للحدود والمآلات.

يُصاغ التعريف التشغيلي بحيث يذكر: موضوع الحكم، ومستوى النص، ونوع القرينة، ومدى قابلية المعنى لرد الاحتمال، ودرجة الثقة. وبذلك يبتعد المصطلح عن الاستخدام الجدلي الذي يسمي ما يوافق المذهب محكماً وما يخالفه متشابهاً.

منهج الرد والترجيح

يبدأ الرد من المحكم الأقرب: التركيب والسياق المباشر، ثم المقطع والسورة، ثم التصريف والنظائر والمحكمات الكلية. ولا يجوز القفز مباشرةً إلى أصل كلامي أو فلسفي مع إهمال السياق الداخلي.

تُبنى فرضيتان على الأقل عند وجود احتمال معتبر. ولكل فرضية قائمة بالآيات المؤيدة والقيود والآيات النافية وكلفة الافتراضات. ثم يُقارن بينها بميزان القدرة التفسيرية والاتساق مع المحكمات.

لا يعني رد المتشابه إلغاء لفظه أو صرفه دائماً عن ظاهره، بل وضعه في موضعه الصحيح. وقد يكون الرد بتقييد العموم، أو تفسير المجاز، أو حفظ أصل الغيب مع رد الكيفية إلى الله، أو التوقف في تعيين مصداق.

تُراعى مراتب المحكمات؛ فالمحكم الصريح المتكرر في شبكة واسعة أقوى من دلالة محتملة في آية منفردة. لكن الاتساع وحده لا يكفي، بل يجب أن تكون العلاقة بالسؤال حقيقيةً لا مجرد كثرة استشهادات.

تنتهي عملية الترجيح بثلاثة مخرجات: محكم راجح يرد الاحتمال، أو تفسير مقيد مع بقاء احتمال ضعيف، أو توقف مسؤول عند توازن الأدلة. ولا يجوز تحويل كل مسألة إلى جواب قطعي لإرضاء توقع القارئ.

الحدود والمغالطات

من أخطر المغالطات في هذا الباب: جعل المشيئة والجبر مرادفاً للهداية والإكراه، ثم بناء حكم شامل على هذا الترادف المصطنع. ويجب أن تُختبر المصطلحات على أمثلة لا توافق التوقع الأول.

ومن المخاطر اختيار «المحكم» بعد معرفة النتيجة؛ فيبحث المفسر عن آية تؤيد مذهبه ثم يجعلها أمّاً لبقية النصوص. ويعالج المنهج ذلك بإعلان معايير الحاكمية قبل التطبيق وبناء قراءة منافسة.

كما يُمنع استعمال التشابه ذريعةً لتعليق دلالة النص كلها أو فتح التأويل بلا حد. فالمتشابه داخل كتاب وصف نفسه بالبيان والتفصيل، ولا يُفهم خارج النظام الذي يرده إلى المحكم.

ويُمنع كذلك الجزم في الغيب بما لم يبينه النص؛ فثبوت لفظ الوجه أو اليد أو الروح لا يجيز اختلاق كيفية، كما أن التنزيه لا يجيز محو اللفظ أو تحويله إلى معنى لا قرينة عليه.

تُسجل حدود الحكم صراحةً: ما الذي ثبُت؟ وما الذي رُجّح؟ وما الذي بقي متشابهاً؟ وما الذي لا يتعلق به السؤال أصلاً؟ وهذه الحدود تمنع إعادة استعمال النتيجة في مجال أكبر من دليلها.

التطبيق والاختبار

يُختبر الباب على حالة من القدر، ثم على حالة مقابلة من المشيئة. والغاية أن تثبت القاعدة قدرتها على التفسير خارج الأمثلة التي صيغت لأجلها.

يتضمن الاختبار أربع طبقات: قراءة أولية، وتحديد موضع التشابه، وجمع المحكمات، ثم بناء قراءة منافسة. ويُقارن أثر كل قراءة في السياق والسورة والشبكة والمآل.

تُدخل الحالات الحدية التي لا تحسمها القاعدة بسهولة. فإذا احتاجت النظرية إلى استثناءات كثيرة أو تعريفات متغيرة لحماية النتيجة، دل ذلك على ضعف الصياغة أو اتساعها أكثر من اللازم.

يُطلب من مراجع مستقل إعادة تحديد المحكم والمتشابه من المدونة نفسها من غير الاطلاع على الحكم النهائي، ثم تقارن النتائج. ويصبح اختلاف المراجعين بيانات لتطوير المعيار لا مشكلةً يجب إخفاؤها.

ينتهي التطبيق إلى بطاقة تبين: النص محل البحث، والمحكمات المختارة، وسبب حاكمية كل محكم، والقراءات المنافسة، ودرجة الترجيح، وما يحتاج إلى بحث إضافي.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى: يرد المحتمل إلى شبكة المشيئة والابتلاء والكسب والمسؤولية والجزاء، ويمنع بناء الجبر أو التفويض من آية معزولة. وتُطبق هذه القاعدة مع إعلان المستوى الذي تعمل فيه حتى لا تتحول إلى شعار مطلق.

وتُستخرج قاعدة ثانية تقضي بأن الفصل بين المشيئة والجبر والهداية والإكراه شرط سابق للترجيح. فما دام المفهومان مدمجين، لا يمكن تحديد مصدر الاحتمال أو أداة علاجه.

وتقرر قاعدة ثالثة أن المحكم هو ما يملك قدرةً مبرهنةً على ضبط الاحتمال في السؤال المحدد، لا ما اعتاده المذهب أو اشتهر في كتب الجدل. ويُثبت ذلك من النص والسياق والشبكة.

أما القاعدة الرابعة فتجعل التوقف نتيجةً علميةً حين لا يكفي الدليل. فالرسوخ في العلم لا يساوي الادعاء بالإحاطة، بل يتضمن معرفة حدود ما بينه القرآن وما لم يفصله.

تنتهي نتائج الباب إلى سجل قابل للإصدار: تعريفات، ومحكمات، ومتشابهات، وقراءات بديلة، ودرجة ثقة، وحدود، وتاريخ مراجعة. وبذلك يصبح الحكم قابلاً للتصحيح من غير أن تضيع مادته السابقة.

البعد	السؤال	المخرج
النص	ما وحدة التشابه؟	موضع محدد
المحكم	ما الآية أو الشبكة الحاكمة؟	رتبة وتعليل
الاحتمال	ما القراءات الممكنة؟	فرضيات
الميزان	ما المرجحات والقيود؟	ترجيح معلل
الحد	ما الذي لا يثبته الحكم؟	حدود
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار

الباب العاشر: المحكم والمتشابه في التشريع والأحكام والحقوق

يقوم هذا الباب على السؤال: كيف يمنع المحكم والمتشابه تحويل نص تشريعي محتمل إلى إلزام واسع أو عقوبة؟ وتختبر الدراسة الفرضية الآتية: تحتاج الأحكام إلى محكمات الحقوق والسياق والدلالة والقيود والأصول، وترتفع عتبة الترجيح بارتفاع أثر الحكم.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل الباب: كيف يمنع المحكم والمتشابه تحويل نص تشريعي محتمل إلى إلزام واسع أو عقوبة؟ وتقوم فرضيته على أن تحتاج الأحكام إلى محكمات الحقوق والسياق والدلالة والقيود والأصول، وترتفع عتبة الترجيح بارتفاع أثر الحكم. ولا يُقبل هذا الجواب بوصفه تعريفاً سابقاً على المدونة، بل يجب أن يثبت من الآيات والسياقات والعلاقات التي تؤدي وظيفة الإحكام أو تكشف موضع التشابه.

يتصل السؤال بمفاهيم الأحكام والحقوق والعموم. ويجب تحرير كل مفهوم في طبقته؛ لأن اضطراب المصطلح قد يجعل المفسر يصف آيةً بالمتشابه لمجرد أن اصطلاحه الموروث لا يطابق طريقة القرآن في البيان.

يفصل هذا الباب بين النص والتطبيق وبين العموم والسياق، وبين الحكم والعقوبة وبين الثبوت والدلالة. وهذه الفروق ليست لغويةً فقط، بل تحدد ما يجوز للمفسر أن يجزم به وما ينبغي أن يرده إلى شبكة أوسع أو يتوقف فيه.

يُختبر السؤال بقراءة منافسة؛ فإذا استطاعت قراءة بديلة تفسير المحكمات والقيود والاستثناءات بقدرة أعلى وتكلف أقل، وجب خفض الثقة في القراءة الأولى. ومن ثم يكون الاختبار جزءاً من تعريف الإحكام نفسه.

ينتج عن الباب مقياس عملي: لا يوصف النص بالإحكام أو التشابه إلا مع بيان المستوى والسؤال والقرائن والمفسر ونطاق الحكم. وقد تكون الآية محكمةً في أصل ومتشابهةً في تفصيل، أو محكمةً في شبكة ومحتملةً في لفظ جزئي.

المدونة والآيات الحاكمة

من الآيات الحاكمة في هذا الباب: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ (هود: 1). وتُقرأ هذه الآية مع شبكة آل عمران وهود والزمر، حتى لا يُختزل المصطلح في موضع واحد.

تُجمع المدونة في طبقات: الآيات التي تستعمل مادة الحكم أو التشابه، والآيات التي تقرر التفصيل والبيان والتصريف، والآيات التي تضبط التنزيه والعدل والمسؤولية، والآيات التي تكشف أثر الزيغ واتباع الاحتمال. ويُسجل لكل آية نوع وظيفتها.

لا تكفي كثرة الآيات المؤيدة لتعريف الإحكام، بل يجب إدخال المواضع التي قد تبدو مخالفةً للتعريف. فإذا عجزت النظرية عن تفسير وصف القرآن كله بالمتشابه، مثلاً، مع وصف بعض آياته بالمتشابهات، كانت ناقصةً أو خلطت بين مستويين.

تُعامل القراءات الثابتة والسياق السُّوري والمأثور الصحيح بوصفها بيانات مساعدة، لا بوصفها بدائل عن الشبكة القرآنية. ويُفصل بين ما يثبت في النص وما يروى في سبب نزول أو تفسير تاريخي.

تُحفظ الآيات التي لم يُحسم موقعها في سجل معلق، ولا تُجبر على تصنيف محكم أو متشابه. فالتوقف في التصنيف أصدق من بناء نظرية تبدو مكتملةً لأنها حذفت الحالات المربكة.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم العموم بتمييزه من القيد. فالوضوح النفسي لدى قارئ ما لا يساوي الإحكام القرآني، كما أن تعدد الاحتمال لا يساوي التشابه المذموم إذا كانت الاحتمالات منضبطةً ولا ينتج عنها زيغ أو فتنة.

تتعلق رتبة العقوبة بعلاقات النص لا بالكلمة وحدها. وقد يكون لفظٌ مشتركاً لكن التركيب يحسم معناه، أو يكون التركيب محتملاً لكن سياق السورة يرده إلى وجه أرجح، أو تبقى كيفية الغيب غير معلومة مع ثبوت أصل المعنى.

يُفصل بين التشابه بسبب نقص اللغة، والتشابه بسبب غياب السياق، والتشابه بسبب طبيعة الغيب، والتشابه الناتج من اصطلاح مذهبي سابق. ويُعالج كل نوع بأداة مختلفة، ولا يصح استعمال قاعدة واحدة لجميع الأنواع.

الإحكام في النظرية البيانية قدرة على الضبط والرد، ولذلك لا يشترط أن يكون المحكم أبسط لفظاً أو أقصر تركيباً. فقد تحكم شبكة من الآيات آيةً مفردة لأنها أوسع بياناً للحدود والمآلات.

يُصاغ التعريف التشغيلي بحيث يذكر: موضوع الحكم، ومستوى النص، ونوع القرينة، ومدى قابلية المعنى لرد الاحتمال، ودرجة الثقة. وبذلك يبتعد المصطلح عن الاستخدام الجدلي الذي يسمي ما يوافق المذهب محكماً وما يخالفه متشابهاً.

منهج الرد والترجيح

يبدأ الرد من المحكم الأقرب: التركيب والسياق المباشر، ثم المقطع والسورة، ثم التصريف والنظائر والمحكمات الكلية. ولا يجوز القفز مباشرةً إلى أصل كلامي أو فلسفي مع إهمال السياق الداخلي.

تُبنى فرضيتان على الأقل عند وجود احتمال معتبر. ولكل فرضية قائمة بالآيات المؤيدة والقيود والآيات النافية وكلفة الافتراضات. ثم يُقارن بينها بميزان القدرة التفسيرية والاتساق مع المحكمات.

لا يعني رد المتشابه إلغاء لفظه أو صرفه دائماً عن ظاهره، بل وضعه في موضعه الصحيح. وقد يكون الرد بتقييد العموم، أو تفسير المجاز، أو حفظ أصل الغيب مع رد الكيفية إلى الله، أو التوقف في تعيين مصداق.

تُراعى مراتب المحكمات؛ فالمحكم الصريح المتكرر في شبكة واسعة أقوى من دلالة محتملة في آية منفردة. لكن الاتساع وحده لا يكفي، بل يجب أن تكون العلاقة بالسؤال حقيقيةً لا مجرد كثرة استشهادات.

تنتهي عملية الترجيح بثلاثة مخرجات: محكم راجح يرد الاحتمال، أو تفسير مقيد مع بقاء احتمال ضعيف، أو توقف مسؤول عند توازن الأدلة. ولا يجوز تحويل كل مسألة إلى جواب قطعي لإرضاء توقع القارئ.

الحدود والمغالطات

من أخطر المغالطات في هذا الباب: جعل النص والتطبيق مرادفاً لـالعموم والسياق، ثم بناء حكم شامل على هذا الترادف المصطنع. ويجب أن تُختبر المصطلحات على أمثلة لا توافق التوقع الأول.

ومن المخاطر اختيار «المحكم» بعد معرفة النتيجة؛ فيبحث المفسر عن آية تؤيد مذهبه ثم يجعلها أمّاً لبقية النصوص. ويعالج المنهج ذلك بإعلان معايير الحاكمية قبل التطبيق وبناء قراءة منافسة.

كما يُمنع استعمال التشابه ذريعةً لتعليق دلالة النص كلها أو فتح التأويل بلا حد. فالمتشابه داخل كتاب وصف نفسه بالبيان والتفصيل، ولا يُفهم خارج النظام الذي يرده إلى المحكم.

ويُمنع كذلك الجزم في الغيب بما لم يبينه النص؛ فثبوت لفظ الوجه أو اليد أو الروح لا يجيز اختلاق كيفية، كما أن التنزيه لا يجيز محو اللفظ أو تحويله إلى معنى لا قرينة عليه.

تُسجل حدود الحكم صراحةً: ما الذي ثبُت؟ وما الذي رُجّح؟ وما الذي بقي متشابهاً؟ وما الذي لا يتعلق به السؤال أصلاً؟ وهذه الحدود تمنع إعادة استعمال النتيجة في مجال أكبر من دليلها.

التطبيق والاختبار

يُختبر الباب على حالة من الأحكام، ثم على حالة مقابلة من الحقوق. والغاية أن تثبت القاعدة قدرتها على التفسير خارج الأمثلة التي صيغت لأجلها.

يتضمن الاختبار أربع طبقات: قراءة أولية، وتحديد موضع التشابه، وجمع المحكمات، ثم بناء قراءة منافسة. ويُقارن أثر كل قراءة في السياق والسورة والشبكة والمآل.

تُدخل الحالات الحدية التي لا تحسمها القاعدة بسهولة. فإذا احتاجت النظرية إلى استثناءات كثيرة أو تعريفات متغيرة لحماية النتيجة، دل ذلك على ضعف الصياغة أو اتساعها أكثر من اللازم.

يُطلب من مراجع مستقل إعادة تحديد المحكم والمتشابه من المدونة نفسها من غير الاطلاع على الحكم النهائي، ثم تقارن النتائج. ويصبح اختلاف المراجعين بيانات لتطوير المعيار لا مشكلةً يجب إخفاؤها.

ينتهي التطبيق إلى بطاقة تبين: النص محل البحث، والمحكمات المختارة، وسبب حاكمية كل محكم، والقراءات المنافسة، ودرجة الترجيح، وما يحتاج إلى بحث إضافي.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى: تحتاج الأحكام إلى محكمات الحقوق والسياق والدلالة والقيود والأصول، وترتفع عتبة الترجيح بارتفاع أثر الحكم. وتُطبق هذه القاعدة مع إعلان المستوى الذي تعمل فيه حتى لا تتحول إلى شعار مطلق.

وتُستخرج قاعدة ثانية تقضي بأن الفصل بين النص والتطبيق والعموم والسياق شرط سابق للترجيح. فما دام المفهومان مدمجين، لا يمكن تحديد مصدر الاحتمال أو أداة علاجه.

وتقرر قاعدة ثالثة أن المحكم هو ما يملك قدرةً مبرهنةً على ضبط الاحتمال في السؤال المحدد، لا ما اعتاده المذهب أو اشتهر في كتب الجدل. ويُثبت ذلك من النص والسياق والشبكة.

أما القاعدة الرابعة فتجعل التوقف نتيجةً علميةً حين لا يكفي الدليل. فالرسوخ في العلم لا يساوي الادعاء بالإحاطة، بل يتضمن معرفة حدود ما بينه القرآن وما لم يفصله.

تنتهي نتائج الباب إلى سجل قابل للإصدار: تعريفات، ومحكمات، ومتشابهات، وقراءات بديلة، ودرجة ثقة، وحدود، وتاريخ مراجعة. وبذلك يصبح الحكم قابلاً للتصحيح من غير أن تضيع مادته السابقة.

البعد	السؤال	المخرج
النص	ما وحدة التشابه؟	موضع محدد
المحكم	ما الآية أو الشبكة الحاكمة؟	رتبة وتعليل
الاحتمال	ما القراءات الممكنة؟	فرضيات
الميزان	ما المرجحات والقيود؟	ترجيح معلل
الحد	ما الذي لا يثبته الحكم؟	حدود
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار

الباب الحادي عشر: المحكم والمتشابه في القصص والرمز والمثل

يقوم هذا الباب على السؤال: ما وظيفة التشابه في القصص والأمثال، وكيف نميز الرمز المشروع من التفسير الحر؟ وتختبر الدراسة الفرضية الآتية: القصص والمثل يوظفان التصوير والتكرار والتصريف، لكن الرمز لا يثبت بلا قرائن ولا يلغى به الحدث أو الدلالة الظاهرة.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل الباب: ما وظيفة التشابه في القصص والأمثال، وكيف نميز الرمز المشروع من التفسير الحر؟ وتقوم فرضيته على أن القصص والمثل يوظفان التصوير والتكرار والتصريف، لكن الرمز لا يثبت بلا قرائن ولا يلغى به الحدث أو الدلالة الظاهرة. ولا يُقبل هذا الجواب بوصفه تعريفاً سابقاً على المدونة، بل يجب أن يثبت من الآيات والسياقات والعلاقات التي تؤدي وظيفة الإحكام أو تكشف موضع التشابه.

يتصل السؤال بمفاهيم القصص والمثل والرمز. ويجب تحرير كل مفهوم في طبقته؛ لأن اضطراب المصطلح قد يجعل المفسر يصف آيةً بالمتشابه لمجرد أن اصطلاحه الموروث لا يطابق طريقة القرآن في البيان.

يفصل هذا الباب بين الحدث والرمز وبين المثل والحقيقة، وبين العبرة والتاريخ وبين التصريف والدمج. وهذه الفروق ليست لغويةً فقط، بل تحدد ما يجوز للمفسر أن يجزم به وما ينبغي أن يرده إلى شبكة أوسع أو يتوقف فيه.

يُختبر السؤال بقراءة منافسة؛ فإذا استطاعت قراءة بديلة تفسير المحكمات والقيود والاستثناءات بقدرة أعلى وتكلف أقل، وجب خفض الثقة في القراءة الأولى. ومن ثم يكون الاختبار جزءاً من تعريف الإحكام نفسه.

ينتج عن الباب مقياس عملي: لا يوصف النص بالإحكام أو التشابه إلا مع بيان المستوى والسؤال والقرائن والمفسر ونطاق الحكم. وقد تكون الآية محكمةً في أصل ومتشابهةً في تفصيل، أو محكمةً في شبكة ومحتملةً في لفظ جزئي.

المدونة والآيات الحاكمة

من الآيات الحاكمة في هذا الباب: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ﴾ (الزمر: 23). وتُقرأ هذه الآية مع شبكة آل عمران وهود والزمر، حتى لا يُختزل المصطلح في موضع واحد.

تُجمع المدونة في طبقات: الآيات التي تستعمل مادة الحكم أو التشابه، والآيات التي تقرر التفصيل والبيان والتصريف، والآيات التي تضبط التنزيه والعدل والمسؤولية، والآيات التي تكشف أثر الزيغ واتباع الاحتمال. ويُسجل لكل آية نوع وظيفتها.

لا تكفي كثرة الآيات المؤيدة لتعريف الإحكام، بل يجب إدخال المواضع التي قد تبدو مخالفةً للتعريف. فإذا عجزت النظرية عن تفسير وصف القرآن كله بالمتشابه، مثلاً، مع وصف بعض آياته بالمتشابهات، كانت ناقصةً أو خلطت بين مستويين.

تُعامل القراءات الثابتة والسياق السُّوري والمأثور الصحيح بوصفها بيانات مساعدة، لا بوصفها بدائل عن الشبكة القرآنية. ويُفصل بين ما يثبت في النص وما يروى في سبب نزول أو تفسير تاريخي.

تُحفظ الآيات التي لم يُحسم موقعها في سجل معلق، ولا تُجبر على تصنيف محكم أو متشابه. فالتوقف في التصنيف أصدق من بناء نظرية تبدو مكتملةً لأنها حذفت الحالات المربكة.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم الرمز بتمييزه من التصريف. فالوضوح النفسي لدى قارئ ما لا يساوي الإحكام القرآني، كما أن تعدد الاحتمال لا يساوي التشابه المذموم إذا كانت الاحتمالات منضبطةً ولا ينتج عنها زيغ أو فتنة.

تتعلق رتبة العبرة بعلاقات النص لا بالكلمة وحدها. وقد يكون لفظٌ مشتركاً لكن التركيب يحسم معناه، أو يكون التركيب محتملاً لكن سياق السورة يرده إلى وجه أرجح، أو تبقى كيفية الغيب غير معلومة مع ثبوت أصل المعنى.

يُفصل بين التشابه بسبب نقص اللغة، والتشابه بسبب غياب السياق، والتشابه بسبب طبيعة الغيب، والتشابه الناتج من اصطلاح مذهبي سابق. ويُعالج كل نوع بأداة مختلفة، ولا يصح استعمال قاعدة واحدة لجميع الأنواع.

الإحكام في النظرية البيانية قدرة على الضبط والرد، ولذلك لا يشترط أن يكون المحكم أبسط لفظاً أو أقصر تركيباً. فقد تحكم شبكة من الآيات آيةً مفردة لأنها أوسع بياناً للحدود والمآلات.

يُصاغ التعريف التشغيلي بحيث يذكر: موضوع الحكم، ومستوى النص، ونوع القرينة، ومدى قابلية المعنى لرد الاحتمال، ودرجة الثقة. وبذلك يبتعد المصطلح عن الاستخدام الجدلي الذي يسمي ما يوافق المذهب محكماً وما يخالفه متشابهاً.

منهج الرد والترجيح

يبدأ الرد من المحكم الأقرب: التركيب والسياق المباشر، ثم المقطع والسورة، ثم التصريف والنظائر والمحكمات الكلية. ولا يجوز القفز مباشرةً إلى أصل كلامي أو فلسفي مع إهمال السياق الداخلي.

تُبنى فرضيتان على الأقل عند وجود احتمال معتبر. ولكل فرضية قائمة بالآيات المؤيدة والقيود والآيات النافية وكلفة الافتراضات. ثم يُقارن بينها بميزان القدرة التفسيرية والاتساق مع المحكمات.

لا يعني رد المتشابه إلغاء لفظه أو صرفه دائماً عن ظاهره، بل وضعه في موضعه الصحيح. وقد يكون الرد بتقييد العموم، أو تفسير المجاز، أو حفظ أصل الغيب مع رد الكيفية إلى الله، أو التوقف في تعيين مصداق.

تُراعى مراتب المحكمات؛ فالمحكم الصريح المتكرر في شبكة واسعة أقوى من دلالة محتملة في آية منفردة. لكن الاتساع وحده لا يكفي، بل يجب أن تكون العلاقة بالسؤال حقيقيةً لا مجرد كثرة استشهادات.

تنتهي عملية الترجيح بثلاثة مخرجات: محكم راجح يرد الاحتمال، أو تفسير مقيد مع بقاء احتمال ضعيف، أو توقف مسؤول عند توازن الأدلة. ولا يجوز تحويل كل مسألة إلى جواب قطعي لإرضاء توقع القارئ.

الحدود والمغالطات

من أخطر المغالطات في هذا الباب: جعل الحدث والرمز مرادفاً للمثل والحقيقة، ثم بناء حكم شامل على هذا الترادف المصطنع. ويجب أن تُختبر المصطلحات على أمثلة لا توافق التوقع الأول.

ومن المخاطر اختيار «المحكم» بعد معرفة النتيجة؛ فيبحث المفسر عن آية تؤيد مذهبه ثم يجعلها أمّاً لبقية النصوص. ويعالج المنهج ذلك بإعلان معايير الحاكمية قبل التطبيق وبناء قراءة منافسة.

كما يُمنع استعمال التشابه ذريعةً لتعليق دلالة النص كلها أو فتح التأويل بلا حد. فالمتشابه داخل كتاب وصف نفسه بالبيان والتفصيل، ولا يُفهم خارج النظام الذي يرده إلى المحكم.

ويُمنع كذلك الجزم في الغيب بما لم يبينه النص؛ فثبوت لفظ الوجه أو اليد أو الروح لا يجيز اختلاق كيفية، كما أن التنزيه لا يجيز محو اللفظ أو تحويله إلى معنى لا قرينة عليه.

تُسجل حدود الحكم صراحةً: ما الذي ثبُت؟ وما الذي رُجّح؟ وما الذي بقي متشابهاً؟ وما الذي لا يتعلق به السؤال أصلاً؟ وهذه الحدود تمنع إعادة استعمال النتيجة في مجال أكبر من دليلها.

التطبيق والاختبار

يُختبر الباب على حالة من القصص، ثم على حالة مقابلة من المثل. والغاية أن تثبت القاعدة قدرتها على التفسير خارج الأمثلة التي صيغت لأجلها.

يتضمن الاختبار أربع طبقات: قراءة أولية، وتحديد موضع التشابه، وجمع المحكمات، ثم بناء قراءة منافسة. ويُقارن أثر كل قراءة في السياق والسورة والشبكة والمآل.

تُدخل الحالات الحدية التي لا تحسمها القاعدة بسهولة. فإذا احتاجت النظرية إلى استثناءات كثيرة أو تعريفات متغيرة لحماية النتيجة، دل ذلك على ضعف الصياغة أو اتساعها أكثر من اللازم.

يُطلب من مراجع مستقل إعادة تحديد المحكم والمتشابه من المدونة نفسها من غير الاطلاع على الحكم النهائي، ثم تقارن النتائج. ويصبح اختلاف المراجعين بيانات لتطوير المعيار لا مشكلةً يجب إخفاؤها.

ينتهي التطبيق إلى بطاقة تبين: النص محل البحث، والمحكمات المختارة، وسبب حاكمية كل محكم، والقراءات المنافسة، ودرجة الترجيح، وما يحتاج إلى بحث إضافي.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى: القصص والمثل يوظفان التصوير والتكرار والتصريف، لكن الرمز لا يثبت بلا قرائن ولا يلغى به الحدث أو الدلالة الظاهرة. وتُطبق هذه القاعدة مع إعلان المستوى الذي تعمل فيه حتى لا تتحول إلى شعار مطلق.

وتُستخرج قاعدة ثانية تقضي بأن الفصل بين الحدث والرمز والمثل والحقيقة شرط سابق للترجيح. فما دام المفهومان مدمجين، لا يمكن تحديد مصدر الاحتمال أو أداة علاجه.

وتقرر قاعدة ثالثة أن المحكم هو ما يملك قدرةً مبرهنةً على ضبط الاحتمال في السؤال المحدد، لا ما اعتاده المذهب أو اشتهر في كتب الجدل. ويُثبت ذلك من النص والسياق والشبكة.

أما القاعدة الرابعة فتجعل التوقف نتيجةً علميةً حين لا يكفي الدليل. فالرسوخ في العلم لا يساوي الادعاء بالإحاطة، بل يتضمن معرفة حدود ما بينه القرآن وما لم يفصله.

تنتهي نتائج الباب إلى سجل قابل للإصدار: تعريفات، ومحكمات، ومتشابهات، وقراءات بديلة، ودرجة ثقة، وحدود، وتاريخ مراجعة. وبذلك يصبح الحكم قابلاً للتصحيح من غير أن تضيع مادته السابقة.

البعد	السؤال	المخرج
النص	ما وحدة التشابه؟	موضع محدد
المحكم	ما الآية أو الشبكة الحاكمة؟	رتبة وتعليل
الاحتمال	ما القراءات الممكنة؟	فرضيات
الميزان	ما المرجحات والقيود؟	ترجيح معلل
الحد	ما الذي لا يثبته الحكم؟	حدود
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار

الباب الثاني عشر: المحكم والمتشابه في الآيات الكونية والعلمية

يقوم هذا الباب على السؤال: كيف تُقرأ الآيات الكونية عند تغير العلم ومنع إسقاط النظريات الحديثة عليها؟ وتختبر الدراسة الفرضية الآتية: المحكم هو ما يثبته اللسان والسياق والغاية، أما المطابقة العلمية التفصيلية فتبقى فرضية ما لم ينهض النص لها.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل الباب: كيف تُقرأ الآيات الكونية عند تغير العلم ومنع إسقاط النظريات الحديثة عليها؟ وتقوم فرضيته على أن المحكم هو ما يثبته اللسان والسياق والغاية، أما المطابقة العلمية التفصيلية فتبقى فرضية ما لم ينهض النص لها. ولا يُقبل هذا الجواب بوصفه تعريفاً سابقاً على المدونة، بل يجب أن يثبت من الآيات والسياقات والعلاقات التي تؤدي وظيفة الإحكام أو تكشف موضع التشابه.

يتصل السؤال بمفاهيم الكون والعلم والمشاهدة. ويجب تحرير كل مفهوم في طبقته؛ لأن اضطراب المصطلح قد يجعل المفسر يصف آيةً بالمتشابه لمجرد أن اصطلاحه الموروث لا يطابق طريقة القرآن في البيان.

يفصل هذا الباب بين الآية والنظرية وبين الثابت والمتغير، وبين الهداية والتفصيل العلمي وبين الكون والتفسير. وهذه الفروق ليست لغويةً فقط، بل تحدد ما يجوز للمفسر أن يجزم به وما ينبغي أن يرده إلى شبكة أوسع أو يتوقف فيه.

يُختبر السؤال بقراءة منافسة، فإذا استطاعت قراءة بديلة تفسير المحكمات والقيود والاستثناءات بقدرة أعلى وتكلف أقل، وجب خفض الثقة في القراءة الأولى. ومن ثم يكون الاختبار جزءاً من تعريف الإحكام نفسه.

ينتج عن الباب مقياس عملي: لا يوصف النص بالإحكام أو التشابه إلا مع بيان المستوى والسؤال والقرائن والمفسر ونطاق الحكم. وقد تكون الآية محكمةً في أصل ومتشابهةً في تفصيل، أو محكمةً في شبكة ومحتملةً في لفظ جزئي.

المدونة والآيات الحاكمة

من الآيات الحاكمة في هذا الباب: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: 11). وتُقرأ هذه الآية مع شبكة آل عمران وهود والزمر، حتى لا يُختزل المصطلح في موضع واحد.

تُجمع المدونة في طبقات: الآيات التي تستعمل مادة الحكم أو التشابه، والآيات التي تقرر التفصيل والبيان والتصريف، والآيات التي تضبط التنزيه والعدل والمسؤولية، والآيات التي تكشف أثر الزيغ واتباع الاحتمال. ويُسجل لكل آية نوع وظيفتها.

لا تكفي كثرة الآيات المؤيدة لتعريف الإحكام، بل يجب إدخال المواضع التي قد تبدو مخالفةً للتعريف. فإذا عجزت النظرية عن تفسير وصف القرآن كله بالمتشابه، مثلاً، مع وصف بعض آياته بالمتشابهات، كانت ناقصةً أو خلطت بين مستويين.

تُعامل القراءات الثابتة والسياق السُّوري والمأثور الصحيح بوصفها بيانات مساعدة، لا بوصفها بدائل عن الشبكة القرآنية. ويُفصل بين ما يثبت في النص وما يروى في سبب نزول أو تفسير تاريخي.

تُحفظ الآيات التي لم يُحسم موقعها في سجل معلق، ولا تُجبر على تصنيف محكم أو متشابه. فالتوقف في التصنيف أصدق من بناء نظرية تبدو مكتملةً لأنها حذفت الحالات المربكة.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم المشاهدة بتمييزه من النظرية. فالوضوح النفسي لدى قارئ ما لا يساوي الإحكام القرآني، كما أن تعدد الاحتمال لا يساوي التشابه المذموم إذا كانت الاحتمالات منضبطةً ولا ينتج عنها زيغ أو فتنة.

تتعلق رتبة اللغة بعلاقات النص لا بالكلمة وحدها. وقد يكون لفظٌ مشتركاً لكن التركيب يحسم معناه، أو يكون التركيب محتملاً لكن سياق السورة يرده إلى وجه أرجح، أو تبقى كيفية الغيب غير معلومة مع ثبوت أصل المعنى.

يُفصل بين التشابه بسبب نقص اللغة، والتشابه بسبب غياب السياق، والتشابه بسبب طبيعة الغيب، والتشابه الناتج من اصطلاح مذهبي سابق. ويُعالج كل نوع بأداة مختلفة، ولا يصح استعمال قاعدة واحدة لجميع الأنواع.

الإحكام في النظرية البيانية قدرة على الضبط والرد، ولذلك لا يشترط أن يكون المحكم أبسط لفظاً أو أقصر تركيباً. فقد تحكم شبكة من الآيات آيةً مفردة لأنها أوسع بياناً للحدود والمآلات.

يُصاغ التعريف التشغيلي بحيث يذكر: موضوع الحكم، ومستوى النص، ونوع القرينة، ومدى قابلية المعنى لرد الاحتمال، ودرجة الثقة. وبذلك يبتعد المصطلح عن الاستخدام الجدلي الذي يسمي ما يوافق المذهب محكماً وما يخالفه متشابهاً.

منهج الرد والترجيح

يبدأ الرد من المحكم الأقرب: التركيب والسياق المباشر، ثم المقطع والسورة، ثم التصريف والنظائر والمحكمات الكلية. ولا يجوز القفز مباشرةً إلى أصل كلامي أو فلسفي مع إهمال السياق الداخلي.

تُبنى فرضيتان على الأقل عند وجود احتمال معتبر. ولكل فرضية قائمة بالآيات المؤيدة والقيود والآيات النافية وكلفة الافتراضات. ثم يُقارن بينها بميزان القدرة التفسيرية والاتساق مع المحكمات.

لا يعني رد المتشابه إلغاء لفظه أو صرفه دائماً عن ظاهره، بل وضعه في موضعه الصحيح. وقد يكون الرد بتقييد العموم، أو تفسير المجاز، أو حفظ أصل الغيب مع رد الكيفية إلى الله، أو التوقف في تعيين مصداق.

تُراعى مراتب المحكمات؛ فالمحكم الصريح المتكرر في شبكة واسعة أقوى من دلالة محتملة في آية منفردة. لكن الاتساع وحده لا يكفي، بل يجب أن تكون العلاقة بالسؤال حقيقيةً لا مجرد كثرة استشهادات.

تنتهي عملية الترجيح بثلاثة مخرجات: محكم راجح يرد الاحتمال، أو تفسير مقيد مع بقاء احتمال ضعيف، أو توقف مسؤول عند توازن الأدلة. ولا يجوز تحويل كل مسألة إلى جواب قطعي لإرضاء توقع القارئ.

الحدود والمغالطات

من أخطر المغالطات في هذا الباب: جعل الآية والنظرية مرادفاً للثابت والمتغير، ثم بناء حكم شامل على هذا الترادف المصطنع. ويجب أن تُختبر المصطلحات على أمثلة لا توافق التوقع الأول.

ومن المخاطر اختيار «المحكم» بعد معرفة النتيجة؛ فيبحث المفسر عن آية تؤيد مذهبه ثم يجعلها أمّاً لبقية النصوص. ويعالج المنهج ذلك بإعلان معايير الحاكمية قبل التطبيق وبناء قراءة منافسة.

كما يُمنع استعمال التشابه ذريعةً لتعليق دلالة النص كلها أو فتح التأويل بلا حد. فالمتشابه داخل كتاب وصف نفسه بالبيان والتفصيل، ولا يُفهم خارج النظام الذي يرده إلى المحكم.

ويُمنع كذلك الجزم في الغيب بما لم يبينه النص؛ فثبوت لفظ الوجه أو اليد أو الروح لا يجيز اختلاق كيفية، كما أن التنزيه لا يجيز محو اللفظ أو تحويله إلى معنى لا قرينة عليه.

تُسجل حدود الحكم صراحةً: ما الذي ثبُت؟ وما الذي رُجّح؟ وما الذي بقي متشابهاً؟ وما الذي لا يتعلق به السؤال أصلاً؟ وهذه الحدود تمنع إعادة استعمال النتيجة في مجال أكبر من دليلها.

التطبيق والاختبار

يُختبر الباب على حالة من الكون، ثم على حالة مقابلة من العلم. والغاية أن تثبت القاعدة قدرتها على التفسير خارج الأمثلة التي صيغت لأجلها.

يتضمن الاختبار أربع طبقات: قراءة أولية، وتحديد موضع التشابه، وجمع المحكمات، ثم بناء قراءة منافسة. ويُقارن أثر كل قراءة في السياق والسورة والشبكة والمآل.

تُدخل الحالات الحدية التي لا تحسمها القاعدة بسهولة. فإذا احتاجت النظرية إلى استثناءات كثيرة أو تعريفات متغيرة لحماية النتيجة، دل ذلك على ضعف الصياغة أو اتساعها أكثر من اللازم.

يُطلب من مراجع مستقل إعادة تحديد المحكم والمتشابه من المدونة نفسها من غير الاطلاع على الحكم النهائي، ثم تقارن النتائج. ويصبح اختلاف المراجعين بيانات لتطوير المعيار لا مشكلةً يجب إخفاؤها.

ينتهي التطبيق إلى بطاقة تبين: النص محل البحث، والمحكمات المختارة، وسبب حاكمية كل محكم، والقراءات المنافسة، ودرجة الترجيح، وما يحتاج إلى بحث إضافي.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى: المحكم هو ما يثبته اللسان والسياق والغاية، أما المطابقة العلمية التفصيلية فتبقى فرضية ما لم ينهض النص لها. وتُطبق هذه القاعدة مع إعلان المستوى الذي تعمل فيه حتى لا تتحول إلى شعار مطلق.

وتُستخرج قاعدة ثانية تقضي بأن الفصل بين الآية والنظرية والثابت والمتغير شرط سابق للترجيح. فما دام المفهومان مدمجين، لا يمكن تحديد مصدر الاحتمال أو أداة علاجه.

وتقرر قاعدة ثالثة أن المحكم هو ما يملك قدرةً مبرهنةً على ضبط الاحتمال في السؤال المحدد، لا ما اعتاده المذهب أو اشتهر في كتب الجدل. ويُثبت ذلك من النص والسياق والشبكة.

أما القاعدة الرابعة فتجعل التوقف نتيجةً علميةً حين لا يكفي الدليل. فالرسوخ في العلم لا يساوي الادعاء بالإحاطة، بل يتضمن معرفة حدود ما بينه القرآن وما لم يفصله.

تنتهي نتائج الباب إلى سجل قابل للإصدار: تعريفات، ومحكمات، ومتشابهات، وقراءات بديلة، ودرجة ثقة، وحدود، وتاريخ مراجعة. وبذلك يصبح الحكم قابلاً للتصحيح من غير أن تضيع مادته السابقة.

البعد	السؤال	المخرج
النص	ما وحدة التشابه؟	موضع محدد
المحكم	ما الآية أو الشبكة الحاكمة؟	رتبة وتعليل
الاحتمال	ما القراءات الممكنة؟	فرضيات
الميزان	ما المرجحات والقيود؟	ترجيح معلل
الحد	ما الذي لا يثبته الحكم؟	حدود
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار

الباب الثالث عشر: المأثور والمذاهب والكلام والفلسفة في تحديد المحكم

يقوم هذا الباب على السؤال: كيف أثرت المدارس والمأثور والكلام والفلسفة في تحديد ما يعد محكماً أو متشابهاً؟ وتختبر الدراسة الفرضية الآتية: يُستفاد من التراث بوصفه تاريخاً للفهم وأدوات للترجيح، لكن لا يجوز أن يجعل مذهبه محكماً حاكماً على القرآن.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل الباب: كيف أثرت المدارس والمأثور والكلام والفلسفة في تحديد ما يعد محكماً أو متشابهاً؟ وتقوم فرضيته على أن يُستفاد من التراث بوصفه تاريخاً للفهم وأدوات للترجيح، لكن لا يجوز أن يجعل مذهبه محكماً حاكماً على القرآن. ولا يُقبل هذا الجواب بوصفه تعريفاً سابقاً على المدونة، بل يجب أن يثبت من الآيات والسياقات والعلاقات التي تؤدي وظيفة الإحكام أو تكشف موضع التشابه.

يتصل السؤال بمفاهيم المأثور والمذهب والكلام. ويجب تحرير كل مفهوم في طبقته؛ لأن اضطراب المصطلح قد يجعل المفسر يصف آيةً بالمتشابه لمجرد أن اصطلاحه الموروث لا يطابق طريقة القرآن في البيان.

يفصل هذا الباب بين المأثور والنص وبين المذهب والمحكم، وبين الأداة والسلطة وبين التاريخ والمراد. وهذه الفروق ليست لغويةً فقط، بل تحدد ما يجوز للمفسر أن يجزم به وما ينبغي أن يرده إلى شبكة أوسع أو يتوقف فيه.

يُختبر السؤال بقراءة منافسة؛ فإذا استطاعت قراءة بديلة تفسير المحكمات والقيود والاستثناءات بقدرة أعلى وتكلف أقل، وجب خفض الثقة في القراءة الأولى. ومن ثم يكون الاختبار جزءاً من تعريف الإحكام نفسه.

ينتج عن الباب مقياس عملي: لا يوصف النص بالإحكام أو التشابه إلا مع بيان المستوى والسؤال والقرائن والمفسر ونطاق الحكم. وقد تكون الآية محكمةً في أصل ومتشابهةً في تفصيل، أو محكمةً في شبكة ومحتملةً في لفظ جزئي.

المدونة والآيات الحاكمة

من الآيات الحاكمة في هذا الباب: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الإسراء: 36). وتُقرأ هذه الآية مع شبكة آل عمران وهود والزمر، حتى لا يُختزل المصطلح في موضع واحد.

تُجمع المدونة في طبقات: الآيات التي تستعمل مادة الحكم أو التشابه، والآيات التي تقرر التفصيل والبيان والتصريف، والآيات التي تضبط التنزيه والعدل والمسؤولية، والآيات التي تكشف أثر الزيغ واتباع الاحتمال. ويُسجل لكل آية نوع وظيفتها.

لا تكفي كثرة الآيات المؤيدة لتعريف الإحكام، بل يجب إدخال المواضع التي قد تبدو مخالفةً للتعريف. فإذا عجزت النظرية عن تفسير وصف القرآن كله بالمتشابه، مثلاً، مع وصف بعض آياته بالمتشابهات، كانت ناقصةً أو خلطت بين مستويين.

تُعامل القراءات الثابتة والسياق السُّوري والمأثور الصحيح بوصفها بيانات مساعدة، لا بوصفها بدائل عن الشبكة القرآنية. ويُفصل بين ما يثبت في النص وما يروى في سبب نزول أو تفسير تاريخي.

تُحفظ الآيات التي لم يُحسم موقعها في سجل معلق، ولا تُجبر على تصنيف محكم أو متشابه. فالتوقف في التصنيف أصدق من بناء نظرية تبدو مكتملةً لأنها حذفت الحالات المربكة.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم الكلام بتمييزه من الفلسفة. فالوضوح النفسي لدى قارئ ما لا يساوي الإحكام القرآني، كما أن تعدد الاحتمال لا يساوي التشابه المذموم إذا كانت الاحتمالات منضبطةً ولا ينتج عنها زيغ أو فتنة.

نتعلق رتبة التاريخ بعلاقات النص لا بالكلمة وحدها. وقد يكون لفظٌ مشتركاً لكن التركيب يحسم معناه، أو يكون التركيب محتملاً لكن سياق السورة يرده إلى وجه أرجح، أو تبقى كيفية الغيب غير معلومة مع ثبوت أصل المعنى.

يُفصل بين التشابه بسبب نقص اللغة، والتشابه بسبب غياب السياق، والتشابه بسبب طبيعة الغيب، والتشابه الناتج من اصطلاح مذهبي سابق. ويُعالج كل نوع بأداة مختلفة، ولا يصح استعمال قاعدة واحدة لجميع الأنواع.

الإحكام في النظرية البيانية قدرة على الضبط والرد، ولذلك لا يشترط أن يكون المحكم أبسط لفظاً أو أقصر تركيباً. فقد تحكم شبكة من الآيات آيةً مفردة لأنها أوسع بياناً للحدود والمآلات.

يُصاغ التعريف التشغيلي بحيث يذكر: موضوع الحكم، ومستوى النص، ونوع القرينة، ومدى قابلية المعنى لرد الاحتمال، ودرجة الثقة. وبذلك يبتعد المصطلح عن الاستخدام الجدلي الذي يسمي ما يوافق المذهب محكماً وما يخالفه متشابهاً.

منهج الرد والترجيح

يبدأ الرد من المحكم الأقرب: التركيب والسياق المباشر، ثم المقطع والسورة، ثم التصريف والنظائر والمحكمات الكلية. ولا يجوز القفز مباشرةً إلى أصل كلامي أو فلسفي مع إهمال السياق الداخلي.

تُبنى فرضيتان على الأقل عند وجود احتمال معتبر. ولكل فرضية قائمة بالآيات المؤيدة والقيود والآيات النافية وكلفة الافتراضات. ثم يُقارن بينها بميزان القدرة التفسيرية والاتساق مع المحكمات.

لا يعني رد المتشابه إلغاء لفظه أو صرفه دائماً عن ظاهره، بل وضعه في موضعه الصحيح. وقد يكون الرد بتقييد العموم، أو تفسير المجاز، أو حفظ أصل الغيب مع رد الكيفية إلى الله، أو التوقف في تعيين مصداق.

تُراعى مراتب المحكمات؛ فالمحكم الصريح المتكرر في شبكة واسعة أقوى من دلالة محتملة في آية منفردة. لكن الاتساع وحده لا يكفي، بل يجب أن تكون العلاقة بالسؤال حقيقيةً لا مجرد كثرة استشهادات.

تنتهي عملية الترجيح بثلاثة مخرجات: محكم راجح يرد الاحتمال، أو تفسير مقيد مع بقاء احتمال ضعيف، أو توقف مسؤول عند توازن الأدلة. ولا يجوز تحويل كل مسألة إلى جواب قطعي لإرضاء توقع القارئ.

الحدود والمغالطات

من أخطر المغالطات في هذا الباب: جعل المأثور والنص مرادفاً للمذهب والمحكم، ثم بناء حكم شامل على هذا الترادف المصطنع. ويجب أن تُختبر المصطلحات على أمثلة لا توافق التوقع الأول.

ومن المخاطر اختيار «المحكم» بعد معرفة النتيجة؛ فيبحث المفسر عن آية تؤيد مذهبه ثم يجعلها أمّاً لبقية النصوص. ويعالج المنهج ذلك بإعلان معايير الحاكمية قبل التطبيق وبناء قراءة منافسة.

كما يُمنع استعمال التشابه ذريعةً لتعليق دلالة النص كلها أو فتح التأويل بلا حد. فالمتشابه داخل كتاب وصف نفسه بالبيان والتفصيل، ولا يُفهم خارج النظام الذي يرده إلى المحكم.

ويُمنع كذلك الجزم في الغيب بما لم يبينه النص؛ فثبوت لفظ الوجه أو اليد أو الروح لا يجيز اختلاق كيفية، كما أن التنزيه لا يجيز محو اللفظ أو تحويله إلى معنى لا قرينة عليه.

تُسجل حدود الحكم صراحةً: ما الذي ثبُت؟ وما الذي رُجّح؟ وما الذي بقي متشابهاً؟ وما الذي لا يتعلق به السؤال أصلاً؟ وهذه الحدود تمنع إعادة استعمال النتيجة في مجال أكبر من دليلها.

التطبيق والاختبار

يُختبر الباب على حالة من المأثور، ثم على حالة مقابلة من المذهب. والغاية أن تثبت القاعدة قدرتها على التفسير خارج الأمثلة التي صيغت لأجلها.

يتضمن الاختبار أربع طبقات: قراءة أولية، وتحديد موضع التشابه، وجمع المحكمات، ثم بناء قراءة منافسة. ويُقارن أثر كل قراءة في السياق والسورة والشبكة والمآل.

تُدخل الحالات الحدية التي لا تحسمها القاعدة بسهولة. فإذا احتاجت النظرية إلى استثناءات كثيرة أو تعريفات متغيرة لحماية النتيجة، دل ذلك على ضعف الصياغة أو اتساعها أكثر من اللازم.

يُطلب من مراجع مستقل إعادة تحديد المحكم والمتشابه من المدونة نفسها من غير الاطلاع على الحكم النهائي، ثم تقارن النتائج. ويصبح اختلاف المراجعين بيانات لتطوير المعيار لا مشكلةً يجب إخفاؤها.

ينتهي التطبيق إلى بطاقة تبين: النص محل البحث، والمحكمات المختارة، وسبب حاكمية كل محكم، والقراءات المنافسة، ودرجة الترجيح، وما يحتاج إلى بحث إضافي.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى: يُستفاد من التراث بوصفه تاريخاً للفهم وأدوات للترجيح، لكن لا يجوز أن يجعل مذهبه محكماً حاكماً على القرآن. وتُطبق هذه القاعدة مع إعلان المستوى الذي تعمل فيه حتى لا تتحول إلى شعار مطلق.

وتُستخرج قاعدة ثانية تقضي بأن الفصل بين المأثور والنص والمذهب والمحكم شرط سابق للترجيح. فما دام المفهومان مدمجين، لا يمكن تحديد مصدر الاحتمال أو أداة علاجه.

وتقرر قاعدة ثالثة أن المحكم هو ما يملك قدرةً مبرهنةً على ضبط الاحتمال في السؤال المحدد، لا ما اعتاده المذهب أو اشتهر في كتب الجدل. ويُثبت ذلك من النص والسياق والشبكة.

أما القاعدة الرابعة فتجعل التوقف نتيجةً علميةً حين لا يكفي الدليل. فالرسوخ في العلم لا يساوي الادعاء بالإحاطة، بل يتضمن معرفة حدود ما بينه القرآن وما لم يفصله.

تنتهي نتائج الباب إلى سجل قابل للإصدار: تعريفات، ومحكمات، ومتشابهات، وقراءات بديلة، ودرجة ثقة، وحدود، وتاريخ مراجعة. وبذلك يصبح الحكم قابلاً للتصحيح من غير أن تضيع مادته السابقة.

البعد	السؤال	المخرج
النص	ما وحدة التشابه؟	موضع محدد
المحكم	ما الآية أو الشبكة الحاكمة؟	رتبة وتعليل
الاحتمال	ما القراءات الممكنة؟	فرضيات
الميزان	ما المرجحات والقيود؟	ترجيح معلل
الحد	ما الذي لا يثبته الحكم؟	حدود
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار

الباب الرابع عشر: تعارض القراءات وترتيب المحكمات والترجيح

يقوم هذا الباب على السؤال: كيف تُرتب المحكمات عند ظهور قرائن متعارضة أو قراءات تفسيرية قوية متنافسة؟ وتختبر الدراسة الفرضية الآتية: ترتب المحكمات بحسب قربها من النص وثبوتها واتساع شبكتها وقدرتها التفسيرية، ويُعلن التعارض ولا يُخفى.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل الباب: كيف تُرتب المحكمات عند ظهور قرائن متعارضة أو قراءات تفسيرية قوية متنافسة؟ وتقوم فرضيته على أن ترتب المحكمات بحسب قربها من النص وثبوتها واتساع شبكتها وقدرتها التفسيرية، ويُعلن التعارض ولا يُخفى. ولا يُقبل هذا الجواب بوصفه تعريفاً سابقاً على المدونة، بل يجب أن يثبت من الآيات والسياقات والعلاقات التي تؤدي وظيفة الإحكام أو تكشف موضع التشابه.

يتصل السؤال بمفاهيم الترتيب والقوة والتعارض. ويجب تحرير كل مفهوم في طبقته؛ لأن اضطراب المصطلح قد يجعل المفسر يصف آيةً بالمتشابه لمجرد أن اصطلاحه الموروث لا يطابق طريقة القرآن في البيان.

يفصل هذا الباب بين القرب والاتساع وبين القوة والشهرة، وبين الترجيح والإلغاء وبين التعارض والتناقض. وهذه الفروق ليست لغويةً فقط، بل تحدد ما يجوز للمفسر أن يجزم به وما ينبغي أن يرده إلى شبكة أوسع أو يتوقف فيه.

يُختبر السؤال بقراءة منافسة؛ فإذا استطاعت قراءة بديلة تفسير المحكمات والقيود والاستثناءات بقدرة أعلى وتكلف أقل، وجب خفض الثقة في القراءة الأولى. ومن ثم يكون الاختبار جزءاً من تعريف الإحكام نفسه.

ينتج عن الباب مقياس عملي: لا يوصف النص بالإحكام أو التشابه إلا مع بيان المستوى والسؤال والقرائن والمفسر ونطاق الحكم. وقد تكون الآية محكمةً في أصل ومتشابهةً في تفصيل، أو محكمةً في شبكة ومحتملةً في لفظ جزئي.

المدونة والآيات الحاكمة

من الآيات الحاكمة في هذا الباب: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ (آل عمران: 7). وتُقرأ هذه الآية مع شبكة آل عمران وهود والزمر، حتى لا يُختزل المصطلح في موضع واحد.

تُجمع المدونة في طبقات: الآيات التي تستعمل مادة الحكم أو التشابه، والآيات التي تقرر التفصيل والبيان والتصريف، والآيات التي تضبط التنزيه والعدل والمسؤولية، والآيات التي تكشف أثر الزيغ واتباع الاحتمال. ويُسجل لكل آية نوع وظيفتها.

لا تكفي كثرة الآيات المؤيدة لتعريف الإحكام، بل يجب إدخال المواضع التي قد تبدو مخالفةً للتعريف. فإذا عجزت النظرية عن تفسير وصف القرآن كله بالمتشابه، مثلاً، مع وصف بعض آياته بالمتشابهات، كانت ناقصةً أو خلطت بين مستويين.

تُعامل القراءات الثابتة والسياق السُّوري والمأثور الصحيح بوصفها بيانات مساعدة، لا بوصفها بدائل عن الشبكة القرآنية. ويُفصل بين ما يثبت في النص وما يروى في سبب نزول أو تفسير تاريخي.

تُحفظ الآيات التي لم يُحسم موقعها في سجل معلق، ولا تُجبر على تصنيف محكم أو متشابه. فالتوقف في التصنيف أصدق من بناء نظرية تبدو مكتملةً لأنها حذفت الحالات المربكة.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم التعارض بتمييزه من البديل. فالوضوح النفسي لدى قارئ ما لا يساوي الإحكام القرآني، كما أن تعدد الاحتمال لا يساوي التشابه المذموم إذا كانت الاحتمالات منضبطةً ولا ينتج عنها زيغ أو فتنة.

تتعلق رتبة الميزان بعلاقات النص لا بالكلمة وحدها. وقد يكون لفظٌ مشتركاً لكن التركيب يحسم معناه، أو يكون التركيب محتملاً لكن سياق السورة يرده إلى وجه أرجح، أو تبقى كيفية الغيب غير معلومة مع ثبوت أصل المعنى.

يُفصل بين التشابه بسبب نقص اللغة، والتشابه بسبب غياب السياق، والتشابه بسبب طبيعة الغيب، والتشابه الناتج من اصطلاح مذهبي سابق. ويُعالج كل نوع بأداة مختلفة، ولا يصح استعمال قاعدة واحدة لجميع الأنواع.

الإحكام في النظرية البيانية قدرة على الضبط والرد، ولذلك لا يشترط أن يكون المحكم أبسط لفظاً أو أقصر تركيباً. فقد تحكم شبكة من الآيات آيةً مفردة لأنها أوسع بياناً للحدود والمآلات.

يُصاغ التعريف التشغيلي بحيث يذكر: موضوع الحكم، ومستوى النص، ونوع القرينة، ومدى قابلية المعنى لرد الاحتمال، ودرجة الثقة. وبذلك يبتعد المصطلح عن الاستخدام الجدلي الذي يسمي ما يوافق المذهب محكماً وما يخالفه متشابهاً.

منهج الرد والترجيح

يبدأ الرد من المحكم الأقرب: التركيب والسياق المباشر، ثم المقطع والسورة، ثم التصريف والنظائر والمحكمات الكلية. ولا يجوز القفز مباشرةً إلى أصل كلامي أو فلسفي مع إهمال السياق الداخلي.

تُبنى فرضيتان على الأقل عند وجود احتمال معتبر. ولكل فرضية قائمة بالآيات المؤيدة والقيود والآيات النافية وكلفة الافتراضات. ثم يُقارن بينها بميزان القدرة التفسيرية والاتساق مع المحكمات.

لا يعني رد المتشابه إلغاء لفظه أو صرفه دائماً عن ظاهره، بل وضعه في موضعه الصحيح. وقد يكون الرد بتقييد العموم، أو تفسير المجاز، أو حفظ أصل الغيب مع رد الكيفية إلى الله، أو التوقف في تعيين مصداق.

تُراعى مراتب المحكمات؛ فالمحكم الصريح المتكرر في شبكة واسعة أقوى من دلالة محتملة في آية منفردة. لكن الاتساع وحده لا يكفي، بل يجب أن تكون العلاقة بالسؤال حقيقيةً لا مجرد كثرة استشهادات.

تنتهي عملية الترجيح بثلاثة مخرجات: محكم راجح يرد الاحتمال، أو تفسير مقيد مع بقاء احتمال ضعيف، أو توقف مسؤول عند توازن الأدلة. ولا يجوز تحويل كل مسألة إلى جواب قطعي لإرضاء توقع القارئ.

الحدود والمغالطات

من أخطر المغالطات في هذا الباب: جعل القرب والاتساع مرادفاً للقوة والشهرة، ثم بناء حكم شامل على هذا الترادف المصطنع. ويجب أن تُختبر المصطلحات على أمثلة لا توافق التوقع الأول.

ومن المخاطر اختيار «المحكم» بعد معرفة النتيجة؛ فيبحث المفسر عن آية تؤيد مذهبه ثم يجعلها أمّاً لبقية النصوص. ويعالج المنهج ذلك بإعلان معايير الحاكمية قبل التطبيق وبناء قراءة منافسة.

كما يُمنع استعمال التشابه ذريعةً لتعليق دلالة النص كلها أو فتح التأويل بلا حد. فالمتشابه داخل كتاب وصف نفسه بالبيان والتفصيل، ولا يُفهم خارج النظام الذي يرده إلى المحكم.

ويُمنع كذلك الجزم في الغيب بما لم يبينه النص؛ فثبوت لفظ الوجه أو اليد أو الروح لا يجيز اختلاق كيفية، كما أن التنزيه لا يجيز محو اللفظ أو تحويله إلى معنى لا قرينة عليه.

تُسجل حدود الحكم صراحةً: ما الذي ثبُت؟ وما الذي رُجّح؟ وما الذي بقي متشابهاً؟ وما الذي لا يتعلق به السؤال أصلاً؟ وهذه الحدود تمنع إعادة استعمال النتيجة في مجال أكبر من دليلها.

التطبيق والاختبار

يُختبر الباب على حالة من الترتيب، ثم على حالة مقابلة من القوة. والغاية أن تثبت القاعدة قدرتها على التفسير خارج الأمثلة التي صيغت لأجلها.

يتضمن الاختبار أربع طبقات: قراءة أولية، وتحديد موضع التشابه، وجمع المحكمات، ثم بناء قراءة منافسة. ويُقارن أثر كل قراءة في السياق والسورة والشبكة والمآل.

تُدخل الحالات الحدية التي لا تحسمها القاعدة بسهولة. فإذا احتاجت النظرية إلى استثناءات كثيرة أو تعريفات متغيرة لحماية النتيجة، دل ذلك على ضعف الصياغة أو اتساعها أكثر من اللازم.

يُطلب من مراجع مستقل إعادة تحديد المحكم والمتشابه من المدونة نفسها من غير الاطلاع على الحكم النهائي، ثم تقارن النتائج. ويصبح اختلاف المراجعين بيانات لتطوير المعيار لا مشكلةً يجب إخفاؤها.

ينتهي التطبيق إلى بطاقة تبين: النص محل البحث، والمحكمات المختارة، وسبب حاكمية كل محكم، والقراءات المنافسة، ودرجة الترجيح، وما يحتاج إلى بحث إضافي.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى: ترتب المحكمات بحسب قربها من النص وثبوتها واتساع شبكتها وقدرتها التفسيرية، ويُعلن التعارض ولا يُخفى. وتُطبق هذه القاعدة مع إعلان المستوى الذي تعمل فيه حتى لا تتحول إلى شعار مطلق.

وتُستخرج قاعدة ثانية تقضي بأن الفصل بين القرب والاتساع والقوة والشهرة شرط سابق للترجيح. فما دام المفهومان مدمجين، لا يمكن تحديد مصدر الاحتمال أو أداة علاجه.

وتقرر قاعدة ثالثة أن المحكم هو ما يملك قدرةً مبرهنةً على ضبط الاحتمال في السؤال المحدد، لا ما اعتاده المذهب أو اشتهر في كتب الجدل. ويُثبت ذلك من النص والسياق والشبكة.

أما القاعدة الرابعة فتجعل التوقف نتيجةً علميةً حين لا يكفي الدليل. فالرسوخ في العلم لا يساوي الادعاء بالإحاطة، بل يتضمن معرفة حدود ما بينه القرآن وما لم يفصله.

تنتهي نتائج الباب إلى سجل قابل للإصدار: تعريفات، ومحكمات، ومتشابهات، وقراءات بديلة، ودرجة ثقة، وحدود، وتاريخ مراجعة. وبذلك يصبح الحكم قابلاً للتصحيح من غير أن تضيع مادته السابقة.

البعد	السؤال	المخرج
النص	ما وحدة التشابه؟	موضع محدد
المحكم	ما الآية أو الشبكة الحاكمة؟	رتبة وتعليل
الاحتمال	ما القراءات الممكنة؟	فرضيات
الميزان	ما المرجحات والقيود؟	ترجيح معلل
الحد	ما الذي لا يثبته الحكم؟	حدود
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار

الباب الخامس عشر: التأويل وحدوده والتوقف المسؤول

يقوم هذا الباب على السؤال: ما حد التأويل، ومتى يكون واجباً أو جائزاً أو متوقفاً فيه؟ وتختبر الدراسة الفرضية الآتية: التأويل ترجيح مآل دلالي بقرينة، ولا يُقبل بوصفه باباً لإلغاء الظاهر أو إنشاء معنى بلا سند، ويشرع التوقف عند توازن الاحتمالات.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل الباب: ما حد التأويل، ومتى يكون واجباً أو جائزاً أو متوقفاً فيه؟ وتقوم فرضيته على أن التأويل ترجيح مآل دلالي بقرينة، ولا يُقبل بوصفه باباً لإلغاء الظاهر أو إنشاء معنى بلا سند، ويشرع التوقف عند توازن الاحتمالات. ولا يُقبل هذا الجواب بوصفه تعريفاً سابقاً على المدونة، بل يجب أن يثبت من الآيات والسياقات والعلاقات التي تؤدي وظيفة الإحكام أو تكشف موضع التشابه.

يتصل السؤال بمفاهيم التأويل والظاهر والقرينة. ويجب تحرير كل مفهوم في طبقته؛ لأن اضطراب المصطلح قد يجعل المفسر يصف آيةً بالمتشابه لمجرد أن اصطلاحه الموروث لا يطابق طريقة القرآن في البيان.

يفصل هذا الباب بين التأويل والتفسير وبين الظاهر والحرفية، وبين الاحتمال والهوى وبين التوقف والعجز. وهذه الفروق ليست لغويةً فقط، بل تحدد ما يجوز للمفسر أن يجزم به وما ينبغي أن يرده إلى شبكة أوسع أو يتوقف فيه.

يُختبر السؤال بقراءة منافسة؛ فإذا استطاعت قراءة بديلة تفسير المحكمات والقيود والاستثناءات بقدرة أعلى وتكلف أقل، وجب خفض الثقة في القراءة الأولى. ومن ثم يكون الاختبار جزءاً من تعريف الإحكام نفسه.

ينتج عن الباب مقياس عملي: لا يوصف النص بالإحكام أو التشابه إلا مع بيان المستوى والسؤال والقرائن والمفسر ونطاق الحكم. وقد تكون الآية محكمةً في أصل ومتشابهةً في تفصيل، أو محكمةً في شبكة ومحتملةً في لفظ جزئي.

المدونة والآيات الحاكمة

من الآيات الحاكمة في هذا الباب: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ (هود: 1). وتُقرأ هذه الآية مع شبكة آل عمران وهود والزمر، حتى لا يُختزل المصطلح في موضع واحد.

تُجمع المدونة في طبقات: الآيات التي تستعمل مادة الحكم أو التشابه، والآيات التي تقرر التفصيل والبيان والتصريف، والآيات التي تضبط التنزيه والعدل والمسؤولية، والآيات التي تكشف أثر الزيغ واتباع الاحتمال. ويُسجل لكل آية نوع وظيفتها.

لا تكفي كثرة الآيات المؤيدة لتعريف الإحكام، بل يجب إدخال المواضع التي قد تبدو مخالفةً للتعريف. فإذا عجزت النظرية عن تفسير وصف القرآن كله بالمتشابه، مثلاً، مع وصف بعض آياته بالمتشابهات، كانت ناقصةً أو خلطت بين مستويين.

تُعامل القراءات الثابتة والسياق السُّوري والمأثور الصحيح بوصفها بيانات مساعدة، لا بوصفها بدائل عن الشبكة القرآنية. ويُفصل بين ما يثبت في النص وما يروى في سبب نزول أو تفسير تاريخي.

تُحفظ الآيات التي لم يُحسم موقعها في سجل معلق، ولا تُجبر على تصنيف محكم أو متشابه. فالتوقف في التصنيف أصدق من بناء نظرية تبدو مكتملةً لأنها حذفت الحالات المربكة.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم القرينة بتمييزه من الاحتمال. فالوضوح النفسي لدى قارئ ما لا يساوي الإحكام القرآني، كما أن تعدد الاحتمال لا يساوي التشابه المذموم إذا كانت الاحتمالات منضبطةً ولا ينتج عنها زيغ أو فتنة.

تتعلق رتبة التوقف بعلاقات النص لا بالكلمة وحدها. وقد يكون لفظٌ مشتركاً لكن التركيب يحسم معناه، أو يكون التركيب محتملاً لكن سياق السورة يرده إلى وجه أرجح، أو تبقى كيفية الغيب غير معلومة مع ثبوت أصل المعنى.

يُفصل بين التشابه بسبب نقص اللغة، والتشابه بسبب غياب السياق، والتشابه بسبب طبيعة الغيب، والتشابه الناتج من اصطلاح مذهبي سابق. ويُعالج كل نوع بأداة مختلفة، ولا يصح استعمال قاعدة واحدة لجميع الأنواع.

الإحكام في النظرية البيانية قدرة على الضبط والرد، ولذلك لا يشترط أن يكون المحكم أبسط لفظاً أو أقصر تركيباً. فقد تحكم شبكة من الآيات آيةً مفردة لأنها أوسع بياناً للحدود والمآلات.

يُصاغ التعريف التشغيلي بحيث يذكر: موضوع الحكم، ومستوى النص، ونوع القرينة، ومدى قابلية المعنى لرد الاحتمال، ودرجة الثقة. وبذلك يبتعد المصطلح عن الاستخدام الجدلي الذي يسمي ما يوافق المذهب محكماً وما يخالفه متشابهاً.

منهج الرد والترجيح

يبدأ الرد من المحكم الأقرب: التركيب والسياق المباشر، ثم المقطع والسورة، ثم التصريف والنظائر والمحكمات الكلية. ولا يجوز القفز مباشرةً إلى أصل كلامي أو فلسفي مع إهمال السياق الداخلي.

تُبنى فرضيتان على الأقل عند وجود احتمال معتبر. ولكل فرضية قائمة بالآيات المؤيدة والقيود والآيات النافية وكلفة الافتراضات. ثم يُقارن بينها بميزان القدرة التفسيرية والاتساق مع المحكمات.

لا يعني رد المتشابه إلغاء لفظه أو صرفه دائماً عن ظاهره، بل وضعه في موضعه الصحيح. وقد يكون الرد بتقييد العموم، أو تفسير المجاز، أو حفظ أصل الغيب مع رد الكيفية إلى الله، أو التوقف في تعيين مصداق.

تُراعى مراتب المحكمات؛ فالمحكم الصريح المتكرر في شبكة واسعة أقوى من دلالة محتملة في آية منفردة. لكن الاتساع وحده لا يكفي، بل يجب أن تكون العلاقة بالسؤال حقيقيةً لا مجرد كثرة استشهادات.

تنتهي عملية الترجيح بثلاثة مخرجات: محكم راجح يرد الاحتمال، أو تفسير مقيد مع بقاء احتمال ضعيف، أو توقف مسؤول عند توازن الأدلة. ولا يجوز تحويل كل مسألة إلى جواب قطعي لإرضاء توقع القارئ.

الحدود والمغالطات

من أخطر المغالطات في هذا الباب: جعل التأويل والتفسير مرادفاً للظاهر والحرفية، ثم بناء حكم شامل على هذا الترادف المصطنع. ويجب أن تُختبر المصطلحات على أمثلة لا توافق التوقع الأول.

ومن المخاطر اختيار «المحكم» بعد معرفة النتيجة؛ فيبحث المفسر عن آية تؤيد مذهبه ثم يجعلها أمّاً لبقية النصوص. ويعالج المنهج ذلك بإعلان معايير الحاكمية قبل التطبيق وبناء قراءة منافسة.

كما يُمنع استعمال التشابه ذريعةً لتعليق دلالة النص كلها أو فتح التأويل بلا حد. فالمتشابه داخل كتاب وصف نفسه بالبيان والتفصيل، ولا يُفهم خارج النظام الذي يرده إلى المحكم.

ويُمنع كذلك الجزم في الغيب بما لم يبينه النص؛ فثبوت لفظ الوجه أو اليد أو الروح لا يجيز اختلاق كيفية، كما أن التنزيه لا يجيز محو اللفظ أو تحويله إلى معنى لا قرينة عليه.

تُسجل حدود الحكم صراحةً: ما الذي ثبُت؟ وما الذي رُجّح؟ وما الذي بقي متشابهاً؟ وما الذي لا يتعلق به السؤال أصلاً؟ وهذه الحدود تمنع إعادة استعمال النتيجة في مجال أكبر من دليلها.

التطبيق والاختبار

يُختبر الباب على حالة من التأويل، ثم على حالة مقابلة من الظاهر. والغاية أن تثبت القاعدة قدرتها على التفسير خارج الأمثلة التي صيغت لأجلها.

يتضمن الاختبار أربع طبقات: قراءة أولية، وتحديد موضع التشابه، وجمع المحكمات، ثم بناء قراءة منافسة. ويُقارن أثر كل قراءة في السياق والسورة والشبكة والمآل.

تُدخل الحالات الحدية التي لا تحسمها القاعدة بسهولة. فإذا احتاجت النظرية إلى استثناءات كثيرة أو تعريفات متغيرة لحماية النتيجة، دل ذلك على ضعف الصياغة أو اتساعها أكثر من اللازم.

يُطلب من مراجع مستقل إعادة تحديد المحكم والمتشابه من المدونة نفسها من غير الاطلاع على الحكم النهائي، ثم تقارن النتائج. ويصبح اختلاف المراجعين بيانات لتطوير المعيار لا مشكلةً يجب إخفاؤها.

ينتهي التطبيق إلى بطاقة تبين: النص محل البحث، والمحكمات المختارة، وسبب حاكمية كل محكم، والقراءات المنافسة، ودرجة الترجيح، وما يحتاج إلى بحث إضافي.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى: التأويل ترجيح مآل دلالي بقرينة، ولا يُقبل بوصفه باباً لإلغاء الظاهر أو إنشاء معنى بلا سند، ويشرع التوقف عند توازن الاحتمالات. وتُطبق هذه القاعدة مع إعلان المستوى الذي تعمل فيه حتى لا تتحول إلى شعار مطلق.

وتُستخرج قاعدة ثانية تقضي بأن الفصل بين التأويل والتفسير والظاهر والحرفية شرط سابق للترجيح. فما دام المفهومان مدمجين، لا يمكن تحديد مصدر الاحتمال أو أداة علاجه.

وتقرر قاعدة ثالثة أن المحكم هو ما يملك قدرةً مبرهنةً على ضبط الاحتمال في السؤال المحدد، لا ما اعتاده المذهب أو اشتهر في كتب الجدل. ويُثبت ذلك من النص والسياق والشبكة.

أما القاعدة الرابعة فتجعل التوقف نتيجةً علميةً حين لا يكفي الدليل. فالرسوخ في العلم لا يساوي الادعاء بالإحاطة، بل يتضمن معرفة حدود ما بينه القرآن وما لم يفصله.

تنتهي نتائج الباب إلى سجل قابل للإصدار: تعريفات، ومحكمات، ومتشابهات، وقراءات بديلة، ودرجة ثقة، وحدود، وتاريخ مراجعة. وبذلك يصبح الحكم قابلاً للتصحيح من غير أن تضيع مادته السابقة.

البعد	السؤال	المخرج
النص	ما وحدة التشابه؟	موضع محدد
المحكم	ما الآية أو الشبكة الحاكمة؟	رتبة وتعليل
الاحتمال	ما القراءات الممكنة؟	فرضيات
الميزان	ما المرجحات والقيود؟	ترجيح معلل
الحد	ما الذي لا يثبته الحكم؟	حدود
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار

الباب السادس عشر: الخوارزمية والمصفوفة الحاسوبية للإحكام والتشابه

يقوم هذا الباب على السؤال: كيف تتحول النظرية إلى خطوات وحقول حاسوبية من غير تحويل المحكم إلى درجة رقمية مغلقة؟ وتختبر الدراسة الفرضية الآتية: الحوسبة توثق القرائن والعلاقات والبدائل ودرجات الثقة، ولا تصدر وحدها حكماً على مراد الله.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل الباب: كيف تتحول النظرية إلى خطوات وحقول حاسوبية من غير تحويل المحكم إلى درجة رقمية مغلقة؟ وتقوم فرضيته على أن الحوسبة توثق القرائن والعلاقات والبدائل ودرجات الثقة، ولا تصدر وحدها حكماً على مراد الله. ولا يُقبل هذا الجواب بوصفه تعريفاً سابقاً على المدونة، بل يجب أن يثبت من الآيات والسياقات والعلاقات التي تؤدي وظيفة الإحكام أو تكشف موضع التشابه.

يتصل السؤال بمفاهيم الخوارزمية والحوسبة والثقة. ويجب تحرير كل مفهوم في طبقته؛ لأن اضطراب المصطلح قد يجعل المفسر يصف آيةً بالمتشابه لمجرد أن اصطلاحه الموروث لا يطابق طريقة القرآن في البيان.

يفصل هذا الباب بين الرقم والحكم وبين الأداة والمفسر، وبين الاقتراح والشهادة وبين البيانات والمراد. وهذه الفروق ليست لغويةً فقط، بل تحدد ما يجوز للمفسر أن يجزم به وما ينبغي أن يرده إلى شبكة أوسع أو يتوقف فيه.

يُختبر السؤال بقراءة منافسة؛ فإذا استطاعت قراءة بديلة تفسير المحكمات والقيود والاستثناءات بقدرة أعلى وتكلف أقل، وجب خفض الثقة في القراءة الأولى. ومن ثم يكون الاختبار جزءاً من تعريف الإحكام نفسه.

ينتج عن الباب مقياس عملي: لا يوصف النص بالإحكام أو التشابه إلا مع بيان المستوى والسؤال والقرائن والمفسر ونطاق الحكم. وقد تكون الآية محكمةً في أصل ومتشابهةً في تفصيل، أو محكمةً في شبكة ومحتملةً في لفظ جزئي.

المدونة والآيات الحاكمة

من الآيات الحاكمة في هذا الباب: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ﴾ (الزمر: 23). وتُقرأ هذه الآية مع شبكة آل عمران وهود والزمر، حتى لا يُختزل المصطلح في موضع واحد.

تُجمع المدونة في طبقات: الآيات التي تستعمل مادة الحكم أو التشابه، والآيات التي تقرر التفصيل والبيان والتصريف، والآيات التي تضبط التنزيه والعدل والمسؤولية، والآيات التي تكشف أثر الزيغ واتباع الاحتمال. ويُسجل لكل آية نوع وظيفتها.

لا تكفي كثرة الآيات المؤيدة لتعريف الإحكام، بل يجب إدخال المواضع التي قد تبدو مخالفةً للتعريف. فإذا عجزت النظرية عن تفسير وصف القرآن كله بالمتشابه، مثلاً، مع وصف بعض آياته بالمتشابهات، كانت ناقصةً أو خلطت بين مستويين.

تُعامل القراءات الثابتة والسياق السُّوري والمأثور الصحيح بوصفها بيانات مساعدة، لا بوصفها بدائل عن الشبكة القرآنية. ويُفصل بين ما يثبت في النص وما يروى في سبب نزول أو تفسير تاريخي.

تُحفظ الآيات التي لم يُحسم موقعها في سجل معلق، ولا تُجبر على تصنيف محكم أو متشابه. فالتوقف في التصنيف أصدق من بناء نظرية تبدو مكتملةً لأنها حذفت الحالات المربكة.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم الثقة بتمييزه من البدائل. فالوضوح النفسي لدى قارئ ما لا يساوي الإحكام القرآني، كما أن تعدد الاحتمال لا يساوي التشابه المذموم إذا كانت الاحتمالات منضبطةً ولا ينتج عنها زيغ أو فتنة.

تتعلق رتبة الإصدار بعلاقات النص لا بالكلمة وحدها. وقد يكون لفظٌ مشتركاً لكن التركيب يحسم معناه، أو يكون التركيب محتملاً لكن سياق السورة يرده إلى وجه أرجح، أو تبقى كيفية الغيب غير معلومة مع ثبوت أصل المعنى.

يُفصل بين التشابه بسبب نقص اللغة، والتشابه بسبب غياب السياق، والتشابه بسبب طبيعة الغيب، والتشابه الناتج من اصطلاح مذهبي سابق. ويُعالج كل نوع بأداة مختلفة، ولا يصح استعمال قاعدة واحدة لجميع الأنواع.

الإحكام في النظرية البيانية قدرة على الضبط والرد، ولذلك لا يشترط أن يكون المحكم أبسط لفظاً أو أقصر تركيباً. فقد تحكم شبكة من الآيات آيةً مفردة لأنها أوسع بياناً للحدود والمآلات.

يُصاغ التعريف التشغيلي بحيث يذكر: موضوع الحكم، ومستوى النص، ونوع القرينة، ومدى قابلية المعنى لرد الاحتمال، ودرجة الثقة. وبذلك يبتعد المصطلح عن الاستخدام الجدلي الذي يسمي ما يوافق المذهب محكماً وما يخالفه متشابهاً.

منهج الرد والترجيح

يبدأ الرد من المحكم الأقرب: التركيب والسياق المباشر، ثم المقطع والسورة، ثم التصريف والنظائر والمحكمات الكلية. ولا يجوز القفز مباشرةً إلى أصل كلامي أو فلسفي مع إهمال السياق الداخلي.

تُبنى فرضيتان على الأقل عند وجود احتمال معتبر. ولكل فرضية قائمة بالآيات المؤيدة والقيود والآيات النافية وكلفة الافتراضات. ثم يُقارن بينها بميزان القدرة التفسيرية والاتساق مع المحكمات.

لا يعني رد المتشابه إلغاء لفظه أو صرفه دائماً عن ظاهره، بل وضعه في موضعه الصحيح. وقد يكون الرد بتقييد العموم، أو تفسير المجاز، أو حفظ أصل الغيب مع رد الكيفية إلى الله، أو التوقف في تعيين مصداق.

تُراعى مراتب المحكمات؛ فالمحكم الصريح المتكرر في شبكة واسعة أقوى من دلالة محتملة في آية منفردة. لكن الاتساع وحده لا يكفي، بل يجب أن تكون العلاقة بالسؤال حقيقيةً لا مجرد كثرة استشهادات.

تنتهي عملية الترجيح بثلاثة مخرجات: محكم راجح يرد الاحتمال، أو تفسير مقيد مع بقاء احتمال ضعيف، أو توقف مسؤول عند توازن الأدلة. ولا يجوز تحويل كل مسألة إلى جواب قطعي لإرضاء توقع القارئ.

الحدود والمغالطات

من أخطر المغالطات في هذا الباب: جعل الرقم والحكم مرادفاً لـالأداة والمفسر، ثم بناء حكم شامل على هذا الترادف المصطنع. ويجب أن تُختبر المصطلحات على أمثلة لا توافق التوقع الأول.

ومن المخاطر اختيار «المحكم» بعد معرفة النتيجة؛ فيبحث المفسر عن آية تؤيد مذهبه ثم يجعلها أمّاً لبقية النصوص. ويعالج المنهج ذلك بإعلان معايير الحاكمية قبل التطبيق وبناء قراءة منافسة.

كما يُمنع استعمال التشابه ذريعةً لتعليق دلالة النص كلها أو فتح التأويل بلا حد. فالمتشابه داخل كتاب وصف نفسه بالبيان والتفصيل، ولا يُفهم خارج النظام الذي يرده إلى المحكم.

ويُمنع كذلك الجزم في الغيب بما لم يبينه النص؛ فثبوت لفظ الوجه أو اليد أو الروح لا يجيز اختلاق كيفية، كما أن التنزيه لا يجيز محو اللفظ أو تحويله إلى معنى لا قرينة عليه.

تُسجل حدود الحكم صراحةً: ما الذي ثبُت؟ وما الذي رُجّح؟ وما الذي بقي متشابهاً؟ وما الذي لا يتعلق به السؤال أصلاً؟ وهذه الحدود تمنع إعادة استعمال النتيجة في مجال أكبر من دليلها.

التطبيق والاختبار

يُختبر الباب على حالة من الخوارزمية، ثم على حالة مقابلة من الحوسبة. والغاية أن تثبت القاعدة قدرتها على التفسير خارج الأمثلة التي صيغت لأجلها.

يتضمن الاختبار أربع طبقات: قراءة أولية، وتحديد موضع التشابه، وجمع المحكمات، ثم بناء قراءة منافسة. ويُقارن أثر كل قراءة في السياق والسورة والشبكة والمآل.

تُدخل الحالات الحدية التي لا تحسمها القاعدة بسهولة. فإذا احتاجت النظرية إلى استثناءات كثيرة أو تعريفات متغيرة لحماية النتيجة، دل ذلك على ضعف الصياغة أو اتساعها أكثر من اللازم.

يُطلب من مراجع مستقل إعادة تحديد المحكم والمتشابه من المدونة نفسها من غير الاطلاع على الحكم النهائي، ثم تقارن النتائج. ويصبح اختلاف المراجعين بيانات لتطوير المعيار لا مشكلةً يجب إخفاؤها.

ينتهي التطبيق إلى بطاقة تبين: النص محل البحث، والمحكمات المختارة، وسبب حاكمية كل محكم، والقراءات المنافسة، ودرجة الترجيح، وما يحتاج إلى بحث إضافي.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى: الحوسبة توثق القرائن والعلاقات والبدائل ودرجات الثقة، ولا تصدر وحدها حكماً على مراد الله. وتُطبق هذه القاعدة مع إعلان المستوى الذي تعمل فيه حتى لا تتحول إلى شعار مطلق.

وتُستخرج قاعدة ثانية تقضي بأن الفصل بين الرقم والحكم والأداة والمفسر شرط سابق للترجيح. فما دام المفهومان مدمجين، لا يمكن تحديد مصدر الاحتمال أو أداة علاجه.

وتقرر قاعدة ثالثة أن المحكم هو ما يملك قدرةً مبرهنةً على ضبط الاحتمال في السؤال المحدد، لا ما اعتاده المذهب أو اشتهر في كتب الجدل. ويُثبت ذلك من النص والسياق والشبكة.

أما القاعدة الرابعة فتجعل التوقف نتيجةً علميةً حين لا يكفي الدليل. فالرسوخ في العلم لا يساوي الادعاء بالإحاطة، بل يتضمن معرفة حدود ما بينه القرآن وما لم يفصله.

تنتهي نتائج الباب إلى سجل قابل للإصدار: تعريفات، ومحكمات، ومتشابهات، وقراءات بديلة، ودرجة ثقة، وحدود، وتاريخ مراجعة. وبذلك يصبح الحكم قابلاً للتصحيح من غير أن تضيع مادته السابقة.

البعد	السؤال	المخرج
النص	ما وحدة التشابه؟	موضع محدد
المحكم	ما الآية أو الشبكة الحاكمة؟	رتبة وتعليل
الاحتمال	ما القراءات الممكنة؟	فرضيات
الميزان	ما المرجحات والقيود؟	ترجيح معلل
الحد	ما الذي لا يثبته الحكم؟	حدود
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار

الباب السابع عشر: المختبرات التطبيقية الكبرى

يقوم هذا الباب على السؤال: هل تستطيع النظرية الصمود أمام مسائل عقدية وتشريعية ولغوية وقصصية وكونية مختلفة؟ وتختبر الدراسة الفرضية الآتية: المختبرات تكشف قوة القواعد وحدودها، ويجب أن تتضمن حالات حدية وقراءات منافسة لا أمثلة مؤيدة فقط.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل الباب: هل تستطيع النظرية الصمود أمام مسائل عقدية وتشريعية ولغوية وقصصية وكونية مختلفة؟ وتقوم فرضيته على أن المختبرات تكشف قوة القواعد وحدودها، ويجب أن تتضمن حالات حدية وقراءات منافسة لا أمثلة مؤيدة فقط. ولا يُقبل هذا الجواب بوصفه تعريفاً سابقاً على المدونة، بل يجب أن يثبت من الآيات والسياقات والعلاقات التي تؤدي وظيفة الإحكام أو تكشف موضع التشابه.

يتصل السؤال بمفاهيم المختبر والحالة الحدية والبديل. ويجب تحرير كل مفهوم في طبقته؛ لأن اضطراب المصطلح قد يجعل المفسر يصف آيةً بالمتشابه لمجرد أن اصطلاحه الموروث لا يطابق طريقة القرآن في البيان.

يفصل هذا الباب بين النجاح والاختبار وبين المثال والقاعدة، وبين التفسير والتطبيق وبين المؤيد والنافي. وهذه الفروق ليست لغويةً فقط، بل تحدد ما يجوز للمفسر أن يجزم به وما ينبغي أن يرده إلى شبكة أوسع أو يتوقف فيه.

يُختبر السؤال بقراءة منافسة، فإذا استطاعت قراءة بديلة تفسير المحكمات والقيود والاستثناءات بقدرة أعلى وتكلف أقل، وجب خفض الثقة في القراءة الأولى. ومن ثم يكون الاختبار جزءاً من تعريف الإحكام نفسه.

ينتج عن الباب مقياس عملي: لا يوصف النص بالإحكام أو التشابه إلا مع بيان المستوى والسؤال والقرائن والمفسر ونطاق الحكم. وقد تكون الآية محكمةً في أصل ومتشابهةً في تفصيل، أو محكمةً في شبكة ومحتملةً في لفظ جزئي.

المدونة والآيات الحاكمة

من الآيات الحاكمة في هذا الباب: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: 11). وتُقرأ هذه الآية مع شبكة آل عمران وهود والزمر، حتى لا يُختزل المصطلح في موضع واحد.

تُجمع المدونة في طبقات: الآيات التي تستعمل مادة الحكم أو التشابه، والآيات التي تقرر التفصيل والبيان والتصريف، والآيات التي تضبط التنزيه والعدل والمسؤولية، والآيات التي تكشف أثر الزيغ واتباع الاحتمال. ويُسجل لكل آية نوع وظيفتها.

لا تكفي كثرة الآيات المؤيدة لتعريف الإحكام، بل يجب إدخال المواضع التي قد تبدو مخالفةً للتعريف. فإذا عجزت النظرية عن تفسير وصف القرآن كله بالمتشابه، مثلاً، مع وصف بعض آياته بالمتشابهات، كانت ناقصةً أو خلطت بين مستويين.

تُعامل القراءات الثابتة والسياق السُّوري والمأثور الصحيح بوصفها بيانات مساعدة، لا بوصفها بدائل عن الشبكة القرآنية. ويُفصل بين ما يثبت في النص وما يروى في سبب نزول أو تفسير تاريخي.

تُحفظ الآيات التي لم يُحسم موقعها في سجل معلق، ولا تُجبر على تصنيف محكم أو متشابه. فالتوقف في التصنيف أصدق من بناء نظرية تبدو مكتملةً لأنها حذفت الحالات المربكة.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم البديل بتمييزه من التطبيق. فالوضوح النفسي لدى قارئ ما لا يساوي الإحكام القرآني، كما أن تعدد الاحتمال لا يساوي التشابه المذموم إذا كانت الاحتمالات منضبطةً ولا ينتج عنها زيغ أو فتنة.

تتعلق رتبة الحدود بعلاقات النص لا بالكلمة وحدها. وقد يكون لفظٌ مشتركاً لكن التركيب يحسم معناه، أو يكون التركيب محتملاً لكن سياق السورة يرده إلى وجه أرجح، أو تبقى كيفية الغيب غير معلومة مع ثبوت أصل المعنى.

يُفصل بين التشابه بسبب نقص اللغة، والتشابه بسبب غياب السياق، والتشابه بسبب طبيعة الغيب، والتشابه الناتج من اصطلاح مذهبي سابق. ويُعالج كل نوع بأداة مختلفة، ولا يصح استعمال قاعدة واحدة لجميع الأنواع.

الإحكام في النظرية البيانية قدرة على الضبط والرد، ولذلك لا يشترط أن يكون المحكم أبسط لفظاً أو أقصر تركيباً. فقد تحكم شبكة من الآيات آيةً مفردة لأنها أوسع بياناً للحدود والمآلات.

يُصاغ التعريف التشغيلي بحيث يذكر: موضوع الحكم، ومستوى النص، ونوع القرينة، ومدى قابلية المعنى لرد الاحتمال، ودرجة الثقة. وبذلك يبتعد المصطلح عن الاستخدام الجدلي الذي يسمي ما يوافق المذهب محكماً وما يخالفه متشابهاً.

منهج الرد والترجيح

يبدأ الرد من المحكم الأقرب: التركيب والسياق المباشر، ثم المقطع والسورة، ثم التصريف والنظائر والمحكمات الكلية. ولا يجوز القفز مباشرةً إلى أصل كلامي أو فلسفي مع إهمال السياق الداخلي.

تُبنى فرضيتان على الأقل عند وجود احتمال معتبر. ولكل فرضية قائمة بالآيات المؤيدة والقيود والآيات النافية وكلفة الافتراضات. ثم يُقارن بينها بميزان القدرة التفسيرية والاتساق مع المحكمات.

لا يعني رد المتشابه إلغاء لفظه أو صرفه دائماً عن ظاهره، بل وضعه في موضعه الصحيح. وقد يكون الرد بتقييد العموم، أو تفسير المجاز، أو حفظ أصل الغيب مع رد الكيفية إلى الله، أو التوقف في تعيين مصداق.

تُراعى مراتب المحكمات؛ فالمحكم الصريح المتكرر في شبكة واسعة أقوى من دلالة محتملة في آية منفردة. لكن الاتساع وحده لا يكفي، بل يجب أن تكون العلاقة بالسؤال حقيقيةً لا مجرد كثرة استشهادات.

تنتهي عملية الترجيح بثلاثة مخرجات: محكم راجح يرد الاحتمال، أو تفسير مقيد مع بقاء احتمال ضعيف، أو توقف مسؤول عند توازن الأدلة. ولا يجوز تحويل كل مسألة إلى جواب قطعي لإرضاء توقع القارئ.

الحدود والمغالطات

من أخطر المغالطات في هذا الباب: جعل النجاح والاختبار مرادفاً للمثال والقاعدة، ثم بناء حكم شامل على هذا الترادف المصطنع. ويجب أن تُختبر المصطلحات على أمثلة لا توافق التوقع الأول.

ومن المخاطر اختيار «المحكم» بعد معرفة النتيجة؛ فيبحث المفسر عن آية تؤيد مذهبه ثم يجعلها أمّاً لبقية النصوص. ويعالج المنهج ذلك بإعلان معايير الحاكمية قبل التطبيق وبناء قراءة منافسة.

كما يُمنع استعمال التشابه ذريعةً لتعليق دلالة النص كلها أو فتح التأويل بلا حد. فالمتشابه داخل كتاب وصف نفسه بالبيان والتفصيل، ولا يُفهم خارج النظام الذي يرده إلى المحكم.

ويُمنع كذلك الجزم في الغيب بما لم يبينه النص؛ فثبوت لفظ الوجه أو اليد أو الروح لا يجيز اختلاق كيفية، كما أن التنزيه لا يجيز محو اللفظ أو تحويله إلى معنى لا قرينة عليه.

تُسجل حدود الحكم صراحةً: ما الذي ثبُت؟ وما الذي رُجّح؟ وما الذي بقي متشابهاً؟ وما الذي لا يتعلق به السؤال أصلاً؟ وهذه الحدود تمنع إعادة استعمال النتيجة في مجال أكبر من دليلها.

التطبيق والاختبار

يُختبر الباب على حالة من المختبر، ثم على حالة مقابلة من الحالة الحدية. والغاية أن تثبت القاعدة قدرتها على التفسير خارج الأمثلة التي صيغت لأجلها.

يتضمن الاختبار أربع طبقات: قراءة أولية، وتحديد موضع التشابه، وجمع المحكمات، ثم بناء قراءة منافسة. ويُقارن أثر كل قراءة في السياق والسورة والشبكة والمآل.

تُدخل الحالات الحدية التي لا تحسمها القاعدة بسهولة. فإذا احتاجت النظرية إلى استثناءات كثيرة أو تعريفات متغيرة لحماية النتيجة، دل ذلك على ضعف الصياغة أو اتساعها أكثر من اللازم.

يُطلب من مراجع مستقل إعادة تحديد المحكم والمتشابه من المدونة نفسها من غير الاطلاع على الحكم النهائي، ثم تقارن النتائج. ويصبح اختلاف المراجعين بيانات لتطوير المعيار لا مشكلةً يجب إخفاؤها.

ينتهي التطبيق إلى بطاقة تبين: النص محل البحث، والمحكمات المختارة، وسبب حاكمية كل محكم، والقراءات المنافسة، ودرجة الترجيح، وما يحتاج إلى بحث إضافي.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى: المختبرات تكشف قوة القواعد وحدودها، ويجب أن تتضمن حالات حدية وقراءات منافسة لا أمثلة مؤيدة فقط. وتُطبق هذه القاعدة مع إعلان المستوى الذي تعمل فيه حتى لا تتحول إلى شعار مطلق.

وتُستخرج قاعدة ثانية تقضي بأن الفصل بين النجاح والاختبار والمثال والقاعدة شرط سابق للترجيح. فما دام المفهومان مدمجين، لا يمكن تحديد مصدر الاحتمال أو أداة علاجه.

وتقرر قاعدة ثالثة أن المحكم هو ما يملك قدرةً مبرهنةً على ضبط الاحتمال في السؤال المحدد، لا ما اعتاده المذهب أو اشتهر في كتب الجدل. ويُثبت ذلك من النص والسياق والشبكة.

أما القاعدة الرابعة فتجعل التوقف نتيجةً علميةً حين لا يكفي الدليل. فالرسوخ في العلم لا يساوي الادعاء بالإحاطة، بل يتضمن معرفة حدود ما بينه القرآن وما لم يفصله.

تنتهي نتائج الباب إلى سجل قابل للإصدار: تعريفات، ومحكمات، ومتشابهات، وقراءات بديلة، ودرجة ثقة، وحدود، وتاريخ مراجعة. وبذلك يصبح الحكم قابلاً للتصحيح من غير أن تضيع مادته السابقة.

البعد	السؤال	المخرج
النص	ما وحدة التشابه؟	موضع محدد
المحكم	ما الآية أو الشبكة الحاكمة؟	رتبة وتعليل
الاحتمال	ما القراءات الممكنة؟	فرضيات
الميزان	ما المرجحات والقيود؟	ترجيح معلل
الحد	ما الذي لا يثبته الحكم؟	حدود
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار

الباب الثامن عشر: النظرية الجامعة وميثاق الباحث في المحكم والمتشابه

يقوم هذا الباب على السؤال: ما الصيغة الجامعة التي تضبط المحكم والمتشابه وتمنع الطغيان في التفسير؟ وتختبر الدراسة الفرضية الآتية: النظرية الجامعة ترد الاحتمال إلى المحكمات المتدرجة، وتحفظ تعدد الدلالة المعتبر، وتلزم المفسر بالتوقف حين لا يكفي الدليل.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل الباب: ما الصيغة الجامعة التي تضبط المحكم والمتشابه وتمنع الطغيان في التفسير؟ وتقوم فرضيته على أن النظرية الجامعة ترد الاحتمال إلى المحكمات المتدرجة، وتحفظ تعدد الدلالة المعتبر، وتلزم المفسر بالتوقف حين لا يكفي الدليل. ولا يُقبل هذا الجواب بوصفه تعريفاً سابقاً على المدونة، بل يجب أن يثبت من الآيات والسياقات والعلاقات التي تؤدي وظيفة الإحكام أو تكشف موضع التشابه.

يتصل السؤال بمفاهيم الميزان والرسوخ والقسط. ويجب تحرير كل مفهوم في طبقته؛ لأن اضطراب المصطلح قد يجعل المفسر يصف آيةً بالمتشابه لمجرد أن اصطلاحه الموروث لا يطابق طريقة القرآن في البيان.

يفصل هذا الباب بين الحاكمية والطغيان وبين الرسوخ والادعاء، وبين البيان والجزم وبين العلم والتواضع. وهذه الفروق ليست لغويةً فقط، بل تحدد ما يجوز للمفسر أن يجزم به وما ينبغي أن يرده إلى شبكة أوسع أو يتوقف فيه.

يُختبر السؤال بقراءة منافسة؛ فإذا استطاعت قراءة بديلة تفسير المحكمات والقيود والاستثناءات بقدرة أعلى وتكلف أقل، وجب خفض الثقة في القراءة الأولى. ومن ثم يكون الاختبار جزءاً من تعريف الإحكام نفسه.

ينتج عن الباب مقياس عملي: لا يوصف النص بالإحكام أو التشابه إلا مع بيان المستوى والسؤال والقرائن والمفسر ونطاق الحكم. وقد تكون الآية محكمةً في أصل ومتشابهةً في تفصيل، أو محكمةً في شبكة ومحتملةً في لفظ جزئي.

المدونة والآيات الحاكمة

من الآيات الحاكمة في هذا الباب: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الإسراء: 36). وتُقرأ هذه الآية مع شبكة آل عمران وهود والزمر، حتى لا يُختزل المصطلح في موضع واحد.

تُجمع المدونة في طبقات: الآيات التي تستعمل مادة الحكم أو التشابه، والآيات التي تقرر التفصيل والبيان والتصريف، والآيات التي تضبط التنزيه والعدل والمسؤولية، والآيات التي تكشف أثر الزيغ واتباع الاحتمال. ويُسجل لكل آية نوع وظيفتها.

لا تكفي كثرة الآيات المؤيدة لتعريف الإحكام، بل يجب إدخال المواضع التي قد تبدو مخالفةً للتعريف. فإذا عجزت النظرية عن تفسير وصف القرآن كله بالمتشابه، مثلاً، مع وصف بعض آياته بالمتشابهات، كانت ناقصةً أو خلطت بين مستويين.

تُعامل القراءات الثابتة والسياق السُّوري والمأثور الصحيح بوصفها بيانات مساعدة، لا بوصفها بدائل عن الشبكة القرآنية. ويُفصل بين ما يثبت في النص وما يروى في سبب نزول أو تفسير تاريخي.

تُحفظ الآيات التي لم يُحسم موقعها في سجل معلق، ولا تُجبر على تصنيف محكم أو متشابه. فالتوقف في التصنيف أصدق من بناء نظرية تبدو مكتملةً لأنها حذفت الحالات المربكة.

التحرير المفهومي

يُحرر مفهوم القسط بتمييزه من التوقف. فالوضوح النفسي لدى قارئ ما لا يساوي الإحكام القرآني، كما أن تعدد الاحتمال لا يساوي التشابه المذموم إذا كانت الاحتمالات منضبطةً ولا ينتج عنها زيغ أو فتنة.

تتعلق رتبة الميثاق بعلاقات النص لا بالكلمة وحدها. وقد يكون لفظٌ مشتركاً لكن التركيب يحسم معناه، أو يكون التركيب محتملاً لكن سياق السورة يرده إلى وجه أرجح، أو تبقى كيفية الغيب غير معلومة مع ثبوت أصل المعنى.

يُفصل بين التشابه بسبب نقص اللغة، والتشابه بسبب غياب السياق، والتشابه بسبب طبيعة الغيب، والتشابه الناتج من اصطلاح مذهبي سابق. ويُعالج كل نوع بأداة مختلفة، ولا يصح استعمال قاعدة واحدة لجميع الأنواع.

الإحكام في النظرية البيانية قدرة على الضبط والرد، ولذلك لا يشترط أن يكون المحكم أبسط لفظاً أو أقصر تركيباً. فقد تحكم شبكة من الآيات آيةً مفردة لأنها أوسع بياناً للحدود والمآلات.

يُصاغ التعريف التشغيلي بحيث يذكر: موضوع الحكم، ومستوى النص، ونوع القرينة، ومدى قابلية المعنى لرد الاحتمال، ودرجة الثقة. وبذلك يبتعد المصطلح عن الاستخدام الجدلي الذي يسمي ما يوافق المذهب محكماً وما يخالفه متشابهاً.

منهج الرد والترجيح

يبدأ الرد من المحكم الأقرب: التركيب والسياق المباشر، ثم المقطع والسورة، ثم التصريف والنظائر والمحكمات الكلية. ولا يجوز القفز مباشرةً إلى أصل كلامي أو فلسفي مع إهمال السياق الداخلي.

تُبنى فرضيتان على الأقل عند وجود احتمال معتبر. ولكل فرضية قائمة بالآيات المؤيدة والقيود والآيات النافية وكلفة الافتراضات. ثم يُقارن بينها بميزان القدرة التفسيرية والاتساق مع المحكمات.

لا يعني رد المتشابه إلغاء لفظه أو صرفه دائماً عن ظاهره، بل وضعه في موضعه الصحيح. وقد يكون الرد بتقييد العموم، أو تفسير المجاز، أو حفظ أصل الغيب مع رد الكيفية إلى الله، أو التوقف في تعيين مصداق.

تُراعى مراتب المحكمات؛ فالمحكم الصريح المتكرر في شبكة واسعة أقوى من دلالة محتملة في آية منفردة. لكن الاتساع وحده لا يكفي، بل يجب أن تكون العلاقة بالسؤال حقيقيةً لا مجرد كثرة استشهادات.

تنتهي عملية الترجيح بثلاثة مخرجات: محكم راجح يرد الاحتمال، أو تفسير مقيد مع بقاء احتمال ضعيف، أو توقف مسؤول عند توازن الأدلة. ولا يجوز تحويل كل مسألة إلى جواب قطعي لإرضاء توقع القارئ.

الحدود والمغالطات

من أخطر المغالطات في هذا الباب: جعل الحاكمية والطغيان مرادفاً للرسوخ والادعاء، ثم بناء حكم شامل على هذا الترادف المصطنع. ويجب أن تُختبر المصطلحات على أمثلة لا توافق التوقع الأول.

ومن المخاطر اختيار «المحكم» بعد معرفة النتيجة؛ فيبحث المفسر عن آية تؤيد مذهبه ثم يجعلها أمّاً لبقية النصوص. ويعالج المنهج ذلك بإعلان معايير الحاكمية قبل التطبيق وبناء قراءة منافسة.

كما يُمنع استعمال التشابه ذريعةً لتعليق دلالة النص كلها أو فتح التأويل بلا حد. فالمتشابه داخل كتاب وصف نفسه بالبيان والتفصيل، ولا يُفهم خارج النظام الذي يرده إلى المحكم.

ويُمنع كذلك الجزم في الغيب بما لم يبينه النص؛ فثبوت لفظ الوجه أو اليد أو الروح لا يجيز اختلاق كيفية، كما أن التنزيه لا يجيز محو اللفظ أو تحويله إلى معنى لا قرينة عليه.

تُسجل حدود الحكم صراحةً: ما الذي ثبُت؟ وما الذي رُجّح؟ وما الذي بقي متشابهاً؟ وما الذي لا يتعلق به السؤال أصلاً؟ وهذه الحدود تمنع إعادة استعمال النتيجة في مجال أكبر من دليلها.

التطبيق والاختبار

يُختبر الباب على حالة من الميزان، ثم على حالة مقابلة من الرسوخ. والغاية أن تثبت القاعدة قدرتها على التفسير خارج الأمثلة التي صيغت لأجلها.

يتضمن الاختبار أربع طبقات: قراءة أولية، وتحديد موضع التشابه، وجمع المحكمات، ثم بناء قراءة منافسة. ويُقارن أثر كل قراءة في السياق والسورة والشبكة والمآل.

تُدخل الحالات الحدية التي لا تحسمها القاعدة بسهولة. فإذا احتاجت النظرية إلى استثناءات كثيرة أو تعريفات متغيرة لحماية النتيجة، دل ذلك على ضعف الصياغة أو اتساعها أكثر من اللازم.

يُطلب من مراجع مستقل إعادة تحديد المحكم والمتشابه من المدونة نفسها من غير الاطلاع على الحكم النهائي، ثم تقارن النتائج. ويصبح اختلاف المراجعين بيانات لتطوير المعيار لا مشكلةً يجب إخفاؤها.

ينتهي التطبيق إلى بطاقة تبين: النص محل البحث، والمحكمات المختارة، وسبب حاكمية كل محكم، والقراءات المنافسة، ودرجة الترجيح، وما يحتاج إلى بحث إضافي.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى: النظرية الجامعة ترد الاحتمال إلى المحكمات المتدرجة، وتحفظ تعدد الدلالة المعتبر، وتلزم المفسر بالتوقف حين لا يكفي الدليل. وتُطبق هذه القاعدة مع إعلان المستوى الذي تعمل فيه حتى لا تتحول إلى شعار مطلق.

وتُستخرج قاعدة ثانية تقضي بأن الفصل بين الحاكمية والطغيان والرسوخ والادعاء شرط سابق للترجيح. فما دام المفهومان مدمجين، لا يمكن تحديد مصدر الاحتمال أو أداة علاجه.

وتقرر قاعدة ثالثة أن المحكم هو ما يملك قدرةً مبرهنةً على ضبط الاحتمال في السؤال المحدد، لا ما اعتاده المذهب أو اشتهر في كتب الجدل. ويُثبت ذلك من النص والسياق والشبكة.

أما القاعدة الرابعة فتجعل التوقف نتيجةً علميةً حين لا يكفي الدليل. فالرسوخ في العلم لا يساوي الادعاء بالإحاطة، بل يتضمن معرفة حدود ما بينه القرآن وما لم يفصله.

تنتهي نتائج الباب إلى سجل قابل للإصدار: تعريفات، ومحكمات، ومتشابهات، وقراءات بديلة، ودرجة ثقة، وحدود، وتاريخ مراجعة. وبذلك يصبح الحكم قابلاً للتصحيح من غير أن تضيع مادته السابقة.

البعد	السؤال	المخرج
النص	ما وحدة التشابه؟	موضع محدد
المحكم	ما الآية أو الشبكة الحاكمة؟	رتبة وتعليل
الاحتمال	ما القراءات الممكنة؟	فرضيات
الميزان	ما المرجحات والقيود؟	ترجيح معلل
الحد	ما الذي لا يثبته الحكم؟	حدود
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار

القسم التركيبي الأول: مراتب الإحكام والتشابه

النوع	التعريف
إحكام لفظي	دلالة اللفظ في التركيب قوية في السؤال المحدد.
إحكام تركيبي	النظم والعلاقات النحوية تضبط الاحتمال.
إحكام سياقي	المقطع أو السياق المباشر يرد الوجوه البعيدة.
إحكام سُوري	بنية السورة ومحورها تقيد القراءة.
إحكام تصريفي	المواضع الأخرى تفصل المجمل أو تقيد المحتمل.
إحكام شبكي	شبكة محكمات واسعة تضبط المفهوم.
إحكام تنزيهي	محكمات التوحيد والتنزيه تمنع التشبيه والتكييف.
إحكام تشريعي	حدود الحقوق والشروط والموانع تضبط الحكم.
إحكام سنني	السنن المتكررة تفسر النمط مع شروطه.
إحكام مآلي	المآل الصريح يكشف اتجاه الحكم أو القصة.
تشابه لفظي	اشتراك أو احتمال في اللفظ يحتاج إلى تركيب وسياق.
تشابه تركيبي	أكثر من تعلق أو إعراب معتبر.
تشابه سياقي	تعدد محتمل في المخاطب أو المقام أو حدود المقطع.
تشابه مفهومي	تداخل مفاهيم متقاربة يحتاج إلى شبكة.
تشابه تمثيلي	لغة المثل أو الصورة تحتمل نقلاً غير منضبط.
تشابه غيبي	ثبوت الأصل مع عدم إحاطة الكيفية أو التفصيل.
تشابه تاريخي	نقص في تعيين الواقعة أو الزمن أو المصداق.
تشابه تفسيري	الإشكال ناشئ من أدوات المفسر أو اصطلاحه.
تشابه تطبيقي	المعنى معلوم لكن تنزيله على واقعة جديدة محتمل.

النوع	التعريف
تشابه متبقي	احتمال معتبر يبقى بعد تطبيق أدوات الرد.

إحكام لفظي

دلالة اللفظ في التركيب قوية في السؤال المحدد.

يُشترط لتسجيل هذه الرتبة تحديد السؤال ومستوى التحليل والقرائن ودرجة الثقة. ولا تُنقل الرتبة إلى جميع معاني الآية أو جميع استعمالاتها.

يُختبر التصنيف بقراءة منافسة وبمحكم أقرب؛ فإذا زال الاحتمال بسياق مباشر عُدّ التشابه أولياً لا نهائياً، وإذا بقي بعد استكمال الأدوات سُجل بوصفه تشابهاً متبقياً.

إحكام تركيبي

النظم والعلاقات النحوية تضبط الاحتمال.

يُشترط لتسجيل هذه الرتبة تحديد السؤال ومستوى التحليل والقرائن ودرجة الثقة. ولا تُنقل الرتبة إلى جميع معاني الآية أو جميع استعمالاتها.

يُختبر التصنيف بقراءة منافسة وبمحكم أقرب؛ فإذا زال الاحتمال بسياق مباشر عُدّ التشابه أولياً لا نهائياً، وإذا بقي بعد استكمال الأدوات سُجل بوصفه تشابهاً متبقياً.

إحكام سياقي

المقطع أو السياق المباشر يرد الوجوه البعيدة.

يُشترط لتسجيل هذه الرتبة تحديد السؤال ومستوى التحليل والقرائن ودرجة الثقة. ولا تُنقل الرتبة إلى جميع معاني الآية أو جميع استعمالاتها.

يُختبر التصنيف بقراءة منافسة وبمحكم أقرب؛ فإذا زال الاحتمال بسياق مباشر عُدّ التشابه أولياً لا نهائياً، وإذا بقي بعد استكمال الأدوات سُجل بوصفه تشابهاً متبقياً.

إحكام سُوري

بنية السورة ومحورها تقيد القراءة.

يُشترط لتسجيل هذه الرتبة تحديد السؤال ومستوى التحليل والقرائن ودرجة الثقة. ولا تُنقل الرتبة إلى جميع معاني الآية أو جميع استعمالاتها.

يُختبر التصنيف بقراءة منافسة وبمحكم أقرب؛ فإذا زال الاحتمال بسياق مباشر عُدّ التشابه أولياً لا نهائياً، وإذا بقي بعد استكمال الأدوات سُجل بوصفه تشابهاً متبقياً.

إحكام تصريفي

المواضع الأخرى تفصل المجمل أو تقيد المحتمل.

يُشترط لتسجيل هذه الرتبة تحديد السؤال ومستوى التحليل والقرائن ودرجة الثقة. ولا تُنقل الرتبة إلى جميع معاني الآية أو جميع استعمالاتها.

يُختبر التصنيف بقراءة منافسة وبمحكم أقرب؛ فإذا زال الاحتمال بسياق مباشر عُدّ التشابه أولياً لا نهائياً، وإذا بقي بعد استكمال الأدوات سُجل بوصفه تشابهاً متبقياً.

إحكام شبكي

شبكة محكمات واسعة تضبط المفهوم.

يُشترط لتسجيل هذه الرتبة تحديد السؤال ومستوى التحليل والقرائن ودرجة الثقة. ولا تُنقل الرتبة إلى جميع معاني الآية أو جميع استعمالاتها.

يُختبر التصنيف بقراءة منافسة وبمحكم أقرب؛ فإذا زال الاحتمال بسياق مباشر عُدّ التشابه أولياً لا نهائياً، وإذا بقي بعد استكمال الأدوات سُجل بوصفه تشابهاً متبقياً.

إحكام تنزيهي

محكمات التوحيد والتنزيه تمنع التشبيه والتكييف.

يُشترط لتسجيل هذه الرتبة تحديد السؤال ومستوى التحليل والقرائن ودرجة الثقة. ولا تُنقل الرتبة إلى جميع معاني الآية أو جميع استعمالاتها.

يُختبر التصنيف بقراءة منافسة وبمحكم أقرب؛ فإذا زال الاحتمال بسياق مباشر عُدّ التشابه أولياً لا نهائياً، وإذا بقي بعد استكمال الأدوات سُجل بوصفه تشابهاً متبقياً.

إحكام تشريعي

حدود الحقوق والشروط والموانع تضبط الحكم.

يُشترط لتسجيل هذه الرتبة تحديد السؤال ومستوى التحليل والقرائن ودرجة الثقة. ولا تُنقل الرتبة إلى جميع معاني الآية أو جميع استعمالاتها.

يُختبر التصنيف بقراءة منافسة وبحكم أقرب؛ فإذا زال الاحتمال بسياق مباشر عُدّ التشابه أولياً لا نهائياً، وإذا بقي بعد استكمال الأدوات سُجل بوصفه تشابهاً متبقياً.

إحكام سنني

السنن المتكررة تفسر النمط مع شروطه.

يُشترط لتسجيل هذه الرتبة تحديد السؤال ومستوى التحليل والقرائن ودرجة الثقة. ولا تُنقل الرتبة إلى جميع معاني الآية أو جميع استعمالاتها.

يُختبر التصنيف بقراءة منافسة وبحكم أقرب؛ فإذا زال الاحتمال بسياق مباشر عُدّ التشابه أولياً لا نهائياً، وإذا بقي بعد استكمال الأدوات سُجل بوصفه تشابهاً متبقياً.

إحكام مآلي

المآل الصريح يكشف اتجاه الحكم أو القصة.

يُشترط لتسجيل هذه الرتبة تحديد السؤال ومستوى التحليل والقرائن ودرجة الثقة. ولا تُنقل الرتبة إلى جميع معاني الآية أو جميع استعمالاتها.

يُختبر التصنيف بقراءة منافسة وبحكم أقرب؛ فإذا زال الاحتمال بسياق مباشر عُدّ التشابه أولياً لا نهائياً، وإذا بقي بعد استكمال الأدوات سُجل بوصفه تشابهاً متبقياً.

تشابه لفظي

اشتراك أو احتمال في اللفظ يحتاج إلى تركيب وسياق.

يُشترط لتسجيل هذه الرتبة تحديد السؤال ومستوى التحليل والقرائن ودرجة الثقة. ولا تُنقل الرتبة إلى جميع معاني الآية أو جميع استعمالاتها.

يُختبر التصنيف بقراءة منافسة وبحكم أقرب؛ فإذا زال الاحتمال بسياق مباشر عُدّ التشابه أولياً لا نهائياً، وإذا بقي بعد استكمال الأدوات سُجل بوصفه تشابهاً متبقياً.

تشابه تركيبي

أكثر من تعلق أو إعراب معتبر.

يُشترط لتسجيل هذه الرتبة تحديد السؤال ومستوى التحليل والقرائن ودرجة الثقة. ولا تُنقل الرتبة إلى جميع معاني الآية أو جميع استعمالاتها.

يُختبر التصنيف بقراءة منافسة وبحكم أقرب، فإذا زال الاحتمال بسياق مباشر عُدّ التشابه أولياً لا نهائياً، وإذا بقي بعد استكمال الأدوات سُجل بوصفه تشابهاً متبقياً.

تشابه سياقي

تعدد محتمل في المخاطب أو المقام أو حدود المقطع.

يُشترط لتسجيل هذه الرتبة تحديد السؤال ومستوى التحليل والقرائن ودرجة الثقة. ولا تُنقل الرتبة إلى جميع معاني الآية أو جميع استعمالاتها.

يُختبر التصنيف بقراءة منافسة وبحكم أقرب، فإذا زال الاحتمال بسياق مباشر عُدّ التشابه أولياً لا نهائياً، وإذا بقي بعد استكمال الأدوات سُجل بوصفه تشابهاً متبقياً.

تشابه مفهومي

تداخل مفاهيم متقاربة يحتاج إلى شبكة.

يُشترط لتسجيل هذه الرتبة تحديد السؤال ومستوى التحليل والقرائن ودرجة الثقة. ولا تُنقل الرتبة إلى جميع معاني الآية أو جميع استعمالاتها.

يُختبر التصنيف بقراءة منافسة وبحكم أقرب، فإذا زال الاحتمال بسياق مباشر عُدّ التشابه أولياً لا نهائياً، وإذا بقي بعد استكمال الأدوات سُجل بوصفه تشابهاً متبقياً.

تشابه تمثيلي

لغة المثل أو الصورة تحتمل نقلاً غير منضبط.

يُشترط لتسجيل هذه الرتبة تحديد السؤال ومستوى التحليل والقرائن ودرجة الثقة. ولا تُنقل الرتبة إلى جميع معاني الآية أو جميع استعمالاتها.

يُختبر التصنيف بقراءة منافسة وبحكم أقرب، فإذا زال الاحتمال بسياق مباشر عُدّ التشابه أولياً لا نهائياً، وإذا بقي بعد استكمال الأدوات سُجل بوصفه تشابهاً متبقياً.

تشابه غيبي

ثبوت الأصل مع عدم إحاطة الكيفية أو التفصيل.

يُشترط لتسجيل هذه الرتبة تحديد السؤال ومستوى التحليل والقرائن ودرجة الثقة. ولا تُنقل الرتبة إلى جميع معاني الآية أو جميع استعمالاتها.

يُختبر التصنيف بقراءة منافسة وبحكم أقرب؛ فإذا زال الاحتمال بسياق مباشر عُدّ التشابه أولياً لا نهائياً، وإذا بقي بعد استكمال الأدوات سُجل بوصفه تشابهاً متبقياً.

تشابه تاريخي

نقص في تعيين الواقعة أو الزمن أو المصداق.

يُشترط لتسجيل هذه الرتبة تحديد السؤال ومستوى التحليل والقرائن ودرجة الثقة. ولا تُنقل الرتبة إلى جميع معاني الآية أو جميع استعمالاتها.

يُختبر التصنيف بقراءة منافسة وبحكم أقرب؛ فإذا زال الاحتمال بسياق مباشر عُدّ التشابه أولياً لا نهائياً، وإذا بقي بعد استكمال الأدوات سُجل بوصفه تشابهاً متبقياً.

تشابه تفسيري

الإشكال ناشئ من أدوات المفسر أو اصطلاحه.

يُشترط لتسجيل هذه الرتبة تحديد السؤال ومستوى التحليل والقرائن ودرجة الثقة. ولا تُنقل الرتبة إلى جميع معاني الآية أو جميع استعمالاتها.

يُختبر التصنيف بقراءة منافسة وبحكم أقرب؛ فإذا زال الاحتمال بسياق مباشر عُدّ التشابه أولياً لا نهائياً، وإذا بقي بعد استكمال الأدوات سُجل بوصفه تشابهاً متبقياً.

تشابه تطبيقي

المعنى معلوم لكن تنزيله على واقعة جديدة محتمل.

يُشترط لتسجيل هذه الرتبة تحديد السؤال ومستوى التحليل والقرائن ودرجة الثقة. ولا تُنقل الرتبة إلى جميع معاني الآية أو جميع استعمالاتها.

يُختبر التصنيف بقراءة منافسة وبحكم أقرب؛ فإذا زال الاحتمال بسياق مباشر عُدّ التشابه أولياً لا نهائياً، وإذا بقي بعد استكمال الأدوات سُجل بوصفه تشابهاً متبقياً.

تشابه متبقي

احتمال معتبر يبقى بعد تطبيق أدوات الرد.

يُشترط لتسجيل هذه الرتبة تحديد السؤال ومستوى التحليل والقرائن ودرجة الثقة. ولا تُنقل الرتبة إلى جميع معاني الآية أو جميع استعمالاتها.

يُختبر التصنيف بقراءة منافسة وبمحكم أقرب؛ فإذا زال الاحتمال بسياق مباشر عُدّ التشابه أولياً لا نهائياً، وإذا بقي بعد استكمال الأدوات سُجل بوصفه تشابهاً متبقياً.

القسم التركيبي الثاني: الأربعون قاعدة في المحكم والمتشابه

م	القاعدة
1	القرآن محكم من جهة الإتقان، ومتشابه من جهة التناسب والتثاني، وفيه محكمات ومتشابهات من جهة الوظيفة التفسيرية.
2	لا تُحمل أوصاف الإحكام والتشابه العامة والخاصة على معنى واحد.
3	المحكمات أم الكتاب؛ أي مرجع في رد الاحتمال ضمن المجال الذي تحكمه.
4	التشابه لا يعني التناقض.
5	التشابه لا يساوي الجهل المطلق بالمعنى.
6	الوضوح النفسي لا يساوي الإحكام.
7	صعوبة النص على مفسر لا تثبت تشابه النص.
8	يبدأ رد المتشابه من السياق الأقرب.
9	التركيب مقدم على المعنى القاموسي المجرد.
10	السورة سياق حاكم على موقع الآية.
11	التصريف بين السور يكشف القيود والتفصيل.
12	المحكم الشبكي قد يكون أقوى من آية مفردة في بعض الأسئلة.
13	لا يثبت محكم مذهبي خارج القرآن بلا دليل قرآني.
14	لا تجعل الأشهر في كتب الجدل محكماً تلقائياً.
15	آيات التنزيه تحكم كيفية فهم ألفاظ الصفات.
16	إثبات الصفة لا يجيز اختلاق كيفية.

م	القاعدة
17	التنزيه لا يجيز إلغاء اللفظ بغير قرينة.
18	المتشابه الغيبي يثبت منه ما بينه النص ويُرد ما وراءه إلى الله.
19	الهداية والإضلال يقرآن مع المسؤولية والابتلاء والجزاء.
20	المشيئة لا تساوي الجبر.
21	النص التشريعي المحتمل لا ينشئ عقوبة عالية الأثر منفرداً.
22	تزداد عتبة الترجيح بزيادة أثر الحكم.
23	سبب النزول لا يصبح محكماً إلا بقدر ثبوته ووظيفته.
24	المأثور يفسر ولا يعيد ترتيب المحكمات بلا دليل.
25	القراءة المذهبية فرضية تفسيرية لا محكم قرآني.
26	المجاز ليس مهرباً من ظاهر غير مرغوب ولا الحرفية حكماً مسبقاً.
27	المثل والرمز يحتاجان إلى قرائن داخلية.
28	الآيات الكونية لا تُحمل على نظرية علمية متغيرة بلا نص كاف.
29	التعارض الظاهري يستدعي توحيد المحل والزمان والوظيفة قبل الترجيح.
30	الجمع المعتبر مقدم على الترجيح إذا حفظ الدلالات بلا تكلف.
31	الترجيح يحتاج إلى مرجح معلن.
32	التأويل ترجيح مآل دلالي بقرينة لا إنشاء معنى حر.

م	القاعدة
33	بقاء احتمال مؤثر يوجب خفض الجزم.
34	التوقف نتيجة علمية عند تعادل القرائن.
35	الآية قد تكون محكمة في أصل ومتشابهة في تفصيل.
36	الحكم بالإحكام أو التشابه يحمل إصداراً ومجالاً.
37	يجب اختبار المحكم المقترح بآيات حدية ونافية.
38	يجب بناء قراءة منافسة عند الخلاف القوي.
39	الذكاء الاصطناعي يقترح العلاقات ولا يشهد على مراد الله.
40	الميزان النهائي هو اتساق القراءة مع المحكمات والبيان والقسط وحدود العلم.

القاعدة 1: القرآن محكم من جهة الإتقان، ومتشابه من جهة التناسب والتثاني، وفيه محكمات ومتشابهات من جهة الوظيفة التفسيرية. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 2: لا تُحمل أوصاف الإحكام والتشابه العامة والخاصة على معنى واحد. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 3: المحكمات أم الكتاب؛ أي مرجع في رد الاحتمال ضمن المجال الذي تحكمه. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 4: التشابه لا يعني التناقض. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 5: التشابه لا يساوي الجهل المطلق بالمعنى. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 6: الوضوح النفسي لا يساوي الإحكام. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 7: صعوبة النص على مفسر لا تثبت تشابه النص. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 8: يبدأ رد المتشابه من السياق الأقرب. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 9: التركيب مقدم على المعنى القاموسي المجرد. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 10: السورة سياق حاكم على موقع الآية. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 11: التصريف بين السور يكشف القيود والتفصيل. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 12: المحكم الشبكي قد يكون أقوى من آية مفردة في بعض الأسئلة. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 13: لا يثبت محكم مذهبي خارج القرآن بلا دليل قرآني. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 14: لا تجعل الأشهر في كتب الجدل محكماً تلقائياً. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 15: آيات التنزيه تحكم كيفية فهم ألفاظ الصفات. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 16: إثبات الصفة لا يجيز اختلاق كيفية. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 17: التنزيه لا يجيز إلغاء اللفظ بغير قرينة. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 18: المتشابه الغيبي يثبت منه ما بينه النص ويُرد ما وراءه إلى الله. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 19: الهداية والإضلال يقرآن مع المسؤولية والابتلاء والجزاء. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 20: المشيئة لا تساوي الجبر. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 21: النص التشريعي المحتمل لا ينشئ عقوبة عالية الأثر منفرداً. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 22: تزداد عتبة الترجيح بزيادة أثر الحكم. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 23: سبب النزول لا يصبح محكماً إلا بقدر ثبوته ووظيفته. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 24: المأثور يفسر ولا يعيد ترتيب المحكمات بلا دليل. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 25: القراءة المذهبية فرضية تفسيرية لا محكم قرآني. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 26: المجاز ليس مهرباً من ظاهر غير مرغوب ولا الحرفية حكماً مسبقاً. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 27: المثل والرمز يحتاجان إلى قرائن داخلية. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 28: الآيات الكونية لا تُحمل على نظرية علمية متغيرة بلا نص كاف. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 29: التعارض الظاهري يستدعي توحيد المحل والزمان والوظيفة قبل الترجيح. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 30: الجمع المعتبر مقدم على الترجيح إذا حفظ الدلالات بلا تكلف. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 31: الترجيح يحتاج إلى مرجح معلن. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 32: التأويل ترجيح مآل دلالي بقرينة لا إنشاء معنى حر. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 33: بقاء احتمال مؤثر يوجب خفض الجزم. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 34: التوقف نتيجة علمية عند تعادل القرائن. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 35: الآية قد تكون محكمة في أصل ومتشابهة في تفصيل. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 36: الحكم بالإحكام أو التشابه يحمل إصداراً ومجالاً. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 37: يجب اختبار المحكم المقترح بآيات حدية ونافية. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 38: يجب بناء قراءة منافسة عند الخلاف القوي. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 39: الذكاء الاصطناعي يقترح العلاقات ولا يشهد على مراد الله. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القاعدة 40: الميزان النهائي هو اتساق القراءة مع المحكمات والبيان والقسط وحدود العلم. وتعمل هذه القاعدة داخل شبكة القواعد، ولا يجوز استخدامها منفردةً لقلب معنى نص أو إسقاط قراءة من غير استكمال بقية الموازين.

القسم التركيبي الثالث: الأربعون مغالطة

م	المغالطة
1	كل واضح محكم
2	كل صعب متشابه
3	كل متشابه مجهول المعنى
4	كل محكم قطعي في كل تفاصيله
5	اختيار المحكم بعد معرفة النتيجة
6	جعل المذهب أم الكتاب
7	إهمال وصف القرآن كله بالإحكام
8	إهمال وصف القرآن كله بالتشابه
9	جعل آل عمران 7 قائمة مغلقة للآيات
10	مساواة التشابه بالتناقض
11	مساواة الاحتمال بالاضطراب
12	جعل المعجم حكماً نهائياً
13	اقتطاع الآية من السورة
14	إهمال التصريف
15	اختراع سياق خارجي لحل الإشكال
16	استخدام سبب نزول ضعيف كحاكم
17	تحويل قول صحابي إلى محكم مطلق
18	تحويل اصطلاح كلامي إلى معيار قرآني
19	التجسيم باسم الإثبات

م	المغالطة
20	التعطيل باسم التنزيه
21	اختلاق كيفية للغيب
22	الجبر من آية مشيئة معزولة
23	التفويض من آية اختيار معزولة
24	العقوبة من نص محتمل بلا أصول
25	حصر المثل في رمز حر
26	إلغاء الحدث التاريخي باسم الرمز
27	الإعجاز العلمي بوصفه محكماً
28	رد العلم الثابت بدعوى ظاهر متشابه
29	الجمع المتكلف
30	الترجيح بلا مرجح
31	التأويل بلا قرينة
32	رفض التأويل مطلقاً
33	اعتبار التوقف جهلاً مذموماً
34	اعتبار الرسوخ إحاطةً بكل التأويل
35	إخفاء القراءة المنافسة
36	الاستشهاد بالآيات المؤيدة فقط
37	تجاهل الحالة الحدية
38	تحويل درجة رقمية إلى حكم تفسيري
39	اعتبار الذكاء الاصطناعي مفسراً حاكماً

م	المغالطة
40	عصمة نظرية المحكم والمتشابه نفسها

المغالطة 1: كل واضح محكم. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 2: كل صعب متشابه. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 3: كل متشابه مجهول المعنى. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 4: كل محكم قطعي في كل تفاصيله. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 5: اختيار المحكم بعد معرفة النتيجة. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 6: جعل المذهب أم الكتاب. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 7: إهمال وصف القرآن كله بالإحكام. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 8: إهمال وصف القرآن كله بالتشابه. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 9: جعل آل عمران 7 قائمة مغلقة للآيات. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 10: مساواة التشابه بالتناقض. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 11: مساواة الاحتمال بالاضطراب. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 12: جعل المعجم حكماً نهائياً. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 13: اقتطاع الآية من السورة. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 14: إهمال التصريف. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 15: اختراع سياق خارجي لحل الإشكال. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 16: استخدام سبب نزول ضعيف كحاكم. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 17: تحويل قول صحابي إلى محكم مطلق. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 18: تحويل اصطلاح كلامي إلى معيار قرآني. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 19: التجسيم باسم الإثبات. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 20: التعطيل باسم التنزيه. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 21: اختلاق كيفية للغيب. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 22: الجبر من آية مشيئة معزولة. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 23: التفويض من آية اختيار معزولة. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 24: العقوبة من نص محتمل بلا أصول. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 25: حصر المثل في رمز حر. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 26: إلغاء الحدث التاريخي باسم الرمز. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 27: الإعجاز العلمي بوصفه محكماً. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 28: رد العلم الثابت بدعوى ظاهر متشابه. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 29: الجمع المتكلف. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 30: الترجيح بلا مرجح. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 31: التأويل بلا قرينة. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 32: رفض التأويل مطلقاً. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 33: اعتبار التوقف جهلاً مذموماً. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 34: اعتبار الرسوخ إحاطةً بكل التأويل. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 35: إخفاء القراءة المنافسة. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 36: الاستشهاد بالآيات المؤيدة فقط. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 37: تجاهل الحالة الحدية. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 38: تحويل درجة رقمية إلى حكم تفسيري. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 39: اعتبار الذكاء الاصطناعي مفسراً حاكماً. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

المغالطة 40: عصمة نظرية المحكم والمتشابه نفسها. ويُعالج هذا الخلل بتحديد موضع القفزة غير المبرهنة، وإعادة المفسر إلى المدونة والسياق والمحكمات والقراءة المنافسة، ثم خفض درجة الحكم إن لم يزل الاحتمال.

القسم التركيبي الرابع: المختبرات التطبيقية الكبرى

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾

محور المختبر: محكم التنزيه. يُختبر بوصفه حاكماً على قراءات الصفات من غير إلغاء ما أثبته القرآن.

تحرير السؤال

يُحدد محل الإشكال ودرجة الأثر وما إذا كان الخلاف في أصل المعنى أو تفصيله. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

جمع المحكمات

تُجمع الآيات الأقرب والأوسع بياناً والقيود والمقابلات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

تحديد موضع التشابه

يُذكر هل الاحتمال لفظي أو سياقي أو مفهومي أو غيبي أو تطبيقي. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

القراءة المنافسة

تُصاغ قراءة معتبرة تخالف الفرضية الأولى من غير تشويه. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الميزان

تُقارن القراءات في اللسان والسياق والسورة والشبكة والمحكمات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الخلاصة

يُصاغ الحكم بدرجته وحدوده وما بقي غير محسوم. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الطبقة	المخرج
السؤال	محدد

الطبقة	المخرج
المحكم	شبكة معللة
التشابه	نوع ودرجة
البديل	قراءة منافسة
الترجيح	ميزان معلن
الحد	ما لا يثبته الحكم

﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾

محور المختبر: العرش والاستواء. يُفصل أصل الإثبات من كيفية الغيب ومن إسقاط المكان المخلوق.

تحرير السؤال

يُحدد محل الإشكال ودرجة الأثر وما إذا كان الخلاف في أصل المعنى أو تفصيله. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

جمع المحكمات

تُجمع الآيات الأقرب والأوسع بياناً والقيود والمقابلات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

تحديد موضع التشابه

يُذكر هل الاحتمال لفظي أو سياقي أو مفهومي أو غيبي أو تطبيقي. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

القراءة المنافسة

تُصاغ قراءة معتبرة تخالف الفرضية الأولى من غير تشويه. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الميزان

تُقارن القراءات في اللسان والسياق والسورة والشبكة والمحكمات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الخلاصة

يُصاغ الحكم بدرجته وحدوده وما بقي غير محسوم. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الطبقة	المخرج
السؤال	محدد
المحكم	شبكة معللة
التشابه	نوع ودرجة
البديل	قراءة منافسة
الترجيح	ميزان معلن
الحد	ما لا يثبته الحكم

﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾

محور المختبر: اليد. تُقرأ في سياق البيعة ومع محكمات التنزيه والقدرة والعهد.

تحرير السؤال

يُحدد محل الإشكال ودرجة الأثر وما إذا كان الخلاف في أصل المعنى أو تفصيله. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

جمع المحكمات

تُجمع الآيات الأقرب والأوسع بياناً والقيود والمقابلات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

تحديد موضع التشابه

يُذكر هل الاحتمال لفظي أو سياقي أو مفهومي أو غيبي أو تطبيقي. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

القراءة المنافسة

تُصاغ قراءة معتبرة تخالف الفرضية الأولى من غير تشويه. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الميزان

تُقارن القراءات في اللسان والسياق والسورة والشبكة والمحكمات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الخلاصة

يُصاغ الحكم بدرجته وحدوده وما بقي غير محسوم. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الطبقة	المخرج
السؤال	محدد
المحكم	شبكة معللة
التشابه	نوع ودرجة
البديل	قراءة منافسة
الترجيح	ميزان معلن
الحد	ما لا يثبته الحكم

﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾

محور المختبر: الوجه. يُختبر التفسير اللفظي والشبكي والغيبي وحدود التعيين.

تحرير السؤال

يُحدد محل الإشكال ودرجة الأثر وما إذا كان الخلاف في أصلِ المعنى أو تفصيله. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

جمع المحكمات

تُجمع الآيات الأقرب والأوسع بياناً والقيود والمقابلات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

تحديد موضع التشابه

يُذكر هل الاحتمال لفظي أو سياقي أو مفهومي أو غيبي أو تطبيقي. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

القراءة المنافسة

تُصاغ قراءة معتبرة تخالف الفرضية الأولى من غير تشويه. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الميزان

تُقارن القراءات في اللسان والسياق والسورة والشبكة والمحكمات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الخلاصة

يُصاغ الحكم بدرجته وحدوده وما بقي غير محسوم. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الطبقة	المخرج
السؤال	محدد
المحكم	شبكة معللة
التشابه	نوع ودرجة
البديل	قراءة منافسة

الطبقة	المخرج
الترجيح	ميزان معلن
الحد	ما لا يثبته الحكم

﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾

محور المختبر: الروح. يُمنع فهم الإضافة بما يناقض الخلق والتنزيه.

تحرير السؤال

يُحدد محل الإشكال ودرجة الأثر وما إذا كان الخلاف في أصل المعنى أو تفصيله. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

جمع المحكمات

تُجمع الآيات الأقرب والأوسع بياناً والقيود والمقابلات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

تحديد موضع التشابه

يُذكر هل الاحتمال لفظي أو سياقي أو مفهومي أو غيبي أو تطبيقي. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

القراءة المنافسة

تُصاغ قراءة معتبرة تخالف الفرضية الأولى من غير تشويه. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الميزان

تُقارن القراءات في اللسان والسياق والسورة والشبكة والمحكمات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الخلاصة

يُصاغ الحكم بدرجته وحدوده وما بقي غير محسوم. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الطبقة	المخرج
السؤال	محدد
المحكم	شبكة معللة
التشابه	نوع ودرجة
البديل	قراءة منافسة
الترجيح	ميزان معلن
الحد	ما لا يثبته الحكم

﴿يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾

محور المختبر: الهداية والإضلال. تُرد إلى شبكة المشيئة والاختيار والزيغ والاستجابة.

تحرير السؤال

يُحدد محل الإشكال ودرجة الأثر وما إذا كان الخلاف في أصل المعنى أو تفصيله. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

جمع المحكمات

تُجمع الآيات الأقرب والأوسع بياناً والقيود والمقابلات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

تحديد موضع التشابه

يُذكر هل الاحتمال لفظي أو سياقي أو مفهومي أو غيبي أو تطبيقي. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

القراءة المنافسة

تُصاغ قراءة معتبرة تخالف الفرضية الأولى من غير تشويه. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الميزان

تُقارن القراءات في اللسان والسياق والسورة والشبكة والمحكمات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الخلاصة

يُصاغ الحكم بدرجته وحدوده وما بقي غير محسوم. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الطبقة	المخرج
السؤال	محدد
المحكم	شبكة معللة
التشابه	نوع ودرجة
البديل	قراءة منافسة
الترجيح	ميزان معلن
الحد	ما لا يثبته الحكم

﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾

محور المختبر: المشيئة. تُقرأ مع التكليف والمسؤولية والابتلاء.

تحرير السؤال

يُحدد محل الإشكال ودرجة الأثر وما إذا كان الخلاف في أصل المعنى أو تفصيله. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

جمع المحكمات

تُجمع الآيات الأقرب والأوسع بياناً والقيود والمقابلات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

تحديد موضع التشابه

يُذكر هل الاحتمال لفظي أو سياقي أو مفهومي أو غيبي أو تطبيقي. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

القراءة المنافسة

تُصاغ قراءة معتبرة تخالف الفرضية الأولى من غير تشويه. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الميزان

تُقارن القراءات في اللسان والسياق والسورة والشبكة والمحكمات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الخلاصة

يُصاغ الحكم بدرجته وحدوده وما بقي غير محسوم. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الطبقة	المخرج
السؤال	محدد
المحكم	شبكة معللة
التشابه	نوع ودرجة
البديل	قراءة منافسة
الترجيح	ميزان معلن
الحد	ما لا يثبته الحكم

آيات الشفاعة

محور المختبر: الشفاعة. تجمع الآيات النافية والمثبتة والمقيدة بالإذن.

تحرير السؤال

يُحدد محل الإشكال ودرجة الأثر وما إذا كان الخلاف في أصل المعنى أو تفصيله. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

جمع المحكمات

تُجمع الآيات الأقرب والأوسع بياناً والقيود والمقابلات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

تحديد موضع التشابه

يُذكر هل الاحتمال لفظي أو سياقي أو مفهومي أو غيبي أو تطبيقي. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

القراءة المنافسة

تُصاغ قراءة معتبرة تخالف الفرضية الأولى من غير تشويه. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الميزان

تُقارن القراءات في اللسان والسياق والسورة والشبكة والمحكمات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الخلاصة

يُصاغ الحكم بدرجته وحدوده وما بقي غير محسوم. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الطبقة	المخرج
السؤال	محدد
المحكم	شبكة معللة

الطبقة	المخرج
التشابه	نوع ودرجة
البديل	قراءة منافسة
الترجيح	ميزان معلن
الحد	ما لا يثبته الحكم

آية الولاية

محور المختبر: الولاية. تُفصل دلالة السياق من البناء المذهبي اللاحق.

تحرير السؤال

يُحدد محل الإشكال ودرجة الأثر وما إذا كان الخلاف في أصل المعنى أو تفصيله. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

جمع المحكمات

تُجمع الآيات الأقرب والأوسع بياناً والقيود والمقابلات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

تحديد موضع التشابه

يُذكر هل الاحتمال لفظي أو سياقي أو مفهومي أو غيبي أو تطبيقي. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

القراءة المنافسة

تُصاغ قراءة معتبرة تخالف الفرضية الأولى من غير تشويه. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الميزان

تُقارن القراءات في اللسان والسياق والسورة والشبكة والمحكمات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الخلاصة

يُصاغ الحكم بدرجته وحدوده وما بقي غير محسوم. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الطبقة	المخرج
السؤال	محدد
المحكم	شبكة معللة
التشابه	نوع ودرجة
البديل	قراءة منافسة
الترجيح	ميزان معلن
الحد	ما لا يثبته الحكم

آية أولي الأمر

محور المختبر: الطاعة. تُقرأ مع الرد إلى الله والرسول وحدود المعروف.

تحرير السؤال

يُحدد محل الإشكال ودرجة الأثر وما إذا كان الخلاف في أصل المعنى أو تفصيله. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

جمع المحكمات

تُجمع الآيات الأقرب والأوسع بياناً والقيود والمقابلات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

تحديد موضع التشابه

يُذكر هل الاحتمال لفظي أو سياقي أو مفهومي أو غيبي أو تطبيقي. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

القراءة المنافسة

تُصاغ قراءة معتبرة تخالف الفرضية الأولى من غير تشويه. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الميزان

تُقارن القراءات في اللسان والسياق والسورة والشبكة والمحكمات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الخلاصة

يُصاغ الحكم بدرجته وحدوده وما بقي غير محسوم. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الطبقة	المخرج
السؤال	محدد
المحكم	شبكة معللة
التشابه	نوع ودرجة
البديل	قراءة منافسة
الترجيح	ميزان معلن
الحد	ما لا يثبته الحكم

آية التطهير

محور المختبر: التطهير. يُحرر المخاطب والسياق ووظيفة الآية وحدود الاستنباط.

تحرير السؤال

يُحدد محل الإشكال ودرجة الأثر وما إذا كان الخلاف في أصل المعنى أو تفصيله. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

جمع المحكمات

تُجمع الآيات الأقرب والأوسع بياناً والقيود والمقابلات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

تحديد موضع التشابه

يُذكر هل الاحتمال لفظي أو سياقي أو مفهومي أو غيبي أو تطبيقي. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

القراءة المنافسة

تُصاغ قراءة معتبرة تخالف الفرضية الأولى من غير تشويه. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الميزان

تُقارن القراءات في اللسان والسياق والسورة والشبكة والمحكمات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الخلاصة

يُصاغ الحكم بدرجته وحدوده وما بقي غير محسوم. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الطبقة	المخرج
السؤال	محدد
المحكم	شبكة معللة
التشابه	نوع ودرجة
البديل	قراءة منافسة
الترجيح	ميزان معلن
الحد	ما لا يثبته الحكم

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾

محور المختبر: القوامة. تُرد إلى السياق الأسري والإنفاق والحقوق والقسط.

تحرير السؤال

يُحدد محل الإشكال ودرجة الأثر وما إذا كان الخلاف في أصل المعنى أو تفصيله. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

جمع المحكمات

تُجمع الآيات الأقرب والأوسع بياناً والقيود والمقابلات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

تحديد موضع التشابه

يُذكر هل الاحتمال لفظي أو سياقي أو مفهومي أو غيبي أو تطبيقي. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

القراءة المنافسة

تُصاغ قراءة معتبرة تخالف الفرضية الأولى من غير تشويه. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الميزان

تُقارن القراءات في اللسان والسياق والسورة والشبكة والمحكمات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الخلاصة

يُصاغ الحكم بدرجته وحدوده وما بقي غير محسوم. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الطبقة	المخرج
السؤال	محدد
المحكم	شبكة معللة

الطبقة	المخرج
التشابه	نوع ودرجة
البديل	قراءة منافسة
الترجيح	ميزان معلن
الحد	ما لا يثبته الحكم

﴿وَاضْرِبُوهُنَّ﴾

محور المختبر: المعالجة الأسرية. يُبحث اللفظ والسياق والتدرج والمقصد والمآل بلا انتقاء.

تحرير السؤال

يُحدد محل الإشكال ودرجة الأثر وما إذا كان الخلاف في أصل المعنى أو تفصيله. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

جمع المحكمات

تُجمع الآيات الأقرب والأوسع بياناً والقيود والمقابلات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

تحديد موضع التشابه

يُذكر هل الاحتمال لفظي أو سياقي أو مفهومي أو غيبي أو تطبيقي. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

القراءة المنافسة

تُصاغ قراءة معتبرة تخالف الفرضية الأولى من غير تشويه. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الميزان

تُقارن القراءات في اللسان والسياق والسورة والشبكة والمحكمات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الخلاصة

يُصاغ الحكم بدرجته وحدوده وما بقي غير محسوم. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الطبقة	المخرج
السؤال	محدد
المحكم	شبكة معللة
التشابه	نوع ودرجة
البديل	قراءة منافسة
الترجيح	ميزان معلن
الحد	ما لا يثبته الحكم

﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾

محور المختبر: آية القتال. تُقرأ داخل سياق العهد والقتال والاستثناءات.

تحرير السؤال

يُحدد محل الإشكال ودرجة الأثر وما إذا كان الخلاف في أصل المعنى أو تفصيله. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

جمع المحكمات

تُجمع الآيات الأقرب والأوسع بياناً والقيود والمقابلات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

تحديد موضع التشابه

يُذكر هل الاحتمال لفظي أو سياقي أو مفهومي أو غيبي أو تطبيقي. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

القراءة المنافسة

تُصاغ قراءة معتبرة تخالف الفرضية الأولى من غير تشويه. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الميزان

تُقارن القراءات في اللسان والسياق والسورة والشبكة والمحكمات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الخلاصة

يُصاغ الحكم بدرجته وحدوده وما بقي غير محسوم. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الطبقة	المخرج
السؤال	محدد
المحكم	شبكة معللة
التشابه	نوع ودرجة
البديل	قراءة منافسة
الترجيح	ميزان معلن
الحد	ما لا يثبته الحكم

﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾

محور المختبر: السرقة. تُفصل دلالة النص من شروط القضاء والتطبيق.

تحرير السؤال

يُحدد محل الإشكال ودرجة الأثر وما إذا كان الخلاف في أصل المعنى أو تفصيله. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

جمع المحكمات

تُجمع الآيات الأقرب والأوسع بياناً والقيود والمقابلات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

تحديد موضع التشابه

يُذكر هل الاحتمال لفظي أو سياقي أو مفهومي أو غيبي أو تطبيقي. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

القراءة المنافسة

تُصاغ قراءة معتبرة تخالف الفرضية الأولى من غير تشويه. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الميزان

تُقارن القراءات في اللسان والسياق والسورة والشبكة والمحكمات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الخلاصة

يُصاغ الحكم بدرجته وحدوده وما بقي غير محسوم. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الطبقة	المخرج
السؤال	محدد
المحكم	شبكة معللة
التشابه	نوع ودرجة
البديل	قراءة منافسة
الترجيح	ميزان معلن
الحد	ما لا يثبته الحكم

قصة آدم والشجرة

محور المختبر: القصص والغيب. يُفصل ما أثبته النص من التوسعات الإسرائيلية والرمزية الحرة.

تحرير السؤال

يُحدد محل الإشكال ودرجة الأثر وما إذا كان الخلاف في أصل المعنى أو تفصيله. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

جمع المحكمات

تُجمع الآيات الأقرب والأوسع بياناً والقيود والمقابلات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

تحديد موضع التشابه

يُذكر هل الاحتمال لفظي أو سياقي أو مفهومي أو غيبي أو تطبيقي. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

القراءة المنافسة

تُصاغ قراءة معتبرة تخالف الفرضية الأولى من غير تشويه. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الميزان

تُقارن القراءات في اللسان والسياق والسورة والشبكة والمحكمات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الخلاصة

يُصاغ الحكم بدرجته وحدوده وما بقي غير محسوم. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الطبقة	المخرج
السؤال	محدد
المحكم	شبكة معللة

الطبقة	المخرج
التشابه	نوع ودرجة
البديل	قراءة منافسة
الترجيح	ميزان معلن
الحد	ما لا يثبته الحكم

قصة موسى والخضر

محور المختبر: العلم والتأويل. يُبحث مقام العلم والسبب والمآل وحدود القياس.

تحرير السؤال

يُحدد محل الإشكال ودرجة الأثر وما إذا كان الخلاف في أصل المعنى أو تفصيله. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

جمع المحكمات

تُجمع الآيات الأقرب والأوسع بياناً والقيود والمقابلات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

تحديد موضع التشابه

يُذكر هل الاحتمال لفظي أو سياقي أو مفهومي أو غيبي أو تطبيقي. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

القراءة المنافسة

تُصاغ قراءة معتبرة تخالف الفرضية الأولى من غير تشويه. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الميزان

تُقارن القراءات في اللسان والسياق والسورة والشبكة والمحكمات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الخلاصة

يُصاغ الحكم بدرجته وحدوده وما بقي غير محسوم. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الطبقة	المخرج
السؤال	محدد
المحكم	شبكة معللة
التشابه	نوع ودرجة
البديل	قراءة منافسة
الترجيح	ميزان معلن
الحد	ما لا يثبته الحكم

﴿وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾

محور المختبر: الآيات الكونية. يُمنع تحويل الصورة القرآنية إلى نظرية جيولوجية تفصيلية بلا دليل.

تحرير السؤال

يُحدد محل الإشكال ودرجة الأثر وما إذا كان الخلاف في أصل المعنى أو تفصيله. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

جمع المحكمات

تُجمع الآيات الأقرب والأوسع بياناً والقيود والمقابلات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

تحديد موضع التشابه

يُذكر هل الاحتمال لفظي أو سياقي أو مفهومي أو غيبي أو تطبيقي. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

القراءة المنافسة

تُصاغ قراءة معتبرة تخالف الفرضية الأولى من غير تشويه. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الميزان

تُقارن القراءات في اللسان والسياق والسورة والشبكة والمحكمات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الخلاصة

يُصاغ الحكم بدرجته وحدوده وما بقي غير محسوم. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الطبقة	المخرج
السؤال	محدد
المحكم	شبكة معللة
التشابه	نوع ودرجة
البديل	قراءة منافسة
الترجيح	ميزان معلن
الحد	ما لا يثبته الحكم

﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾

محور المختبر: البحران. يُفصل البيان المشاهد من دعاوى الإعجاز العلمي الزائدة.

تحرير السؤال

يُحدد محل الإشكال ودرجة الأثر وما إذا كان الخلاف في أصل المعنى أو تفصيله. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

جمع المحكمات

تُجمع الآيات الأقرب والأوسع بياناً والقيود والمقابلات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

تحديد موضع التشابه

يُذكر هل الاحتمال لفظي أو سياقي أو مفهومي أو غيبي أو تطبيقي. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

القراءة المنافسة

تُصاغ قراءة معتبرة تخالف الفرضية الأولى من غير تشويه. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الميزان

تُقارن القراءات في اللسان والسياق والسورة والشبكة والمحكمات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الخلاصة

يُصاغ الحكم بدرجته وحدوده وما بقي غير محسوم. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الطبقة	المخرج
السؤال	محدد
المحكم	شبكة معللة
التشابه	نوع ودرجة
البديل	قراءة منافسة
الترجيح	ميزان معلن
الحد	ما لا يثبته الحكم

آيات الساعة

محور المختبر: المآل الغيبي. يثبت أصل الساعة وما فصل القرآن ويُتوقف في الكيفيات غير المبينة.

تحرير السؤال

يُحدد محل الإشكال ودرجة الأثر وما إذا كان الخلاف في أصل المعنى أو تفصيله. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

جمع المحكمات

تُجمع الآيات الأقرب والأوسع بياناً والقيود والمقابلات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

تحديد موضع التشابه

يُذكر هل الاحتمال لفظي أو سياقي أو مفهومي أو غيبي أو تطبيقي. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

القراءة المنافسة

تُصاغ قراءة معتبرة تخالف الفرضية الأولى من غير تشويه. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الميزان

تُقارن القراءات في اللسان والسياق والسورة والشبكة والمحكمات. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الخلاصة

يُصاغ الحكم بدرجته وحدوده وما بقي غير محسوم. ويُحفظ الدليل المخالف في التقرير، ولا تُستخدم النتيجة خارج السؤال الذي اختُبرت فيه.

الطبقة	المخرج
السؤال	محدد
المحكم	شبكة معللة

الطبقة	المخرج
التشابه	نوع ودرجة
البديل	قراءة منافسة
الترجيح	ميزان معلن
الحد	ما لا يثبته الحكم

القسم التركيبي الخامس: خوارزمية رد المتشابه إلى المحكم

م	المرحلة	شرط الانتقال
1	تحرير السؤال ووحدة الحكم	وجود مادة وتعليل موثق
2	تثبيت النص والقراءات	وجود مادة وتعليل موثق
3	جمع المدونة المباشرة وغير المباشرة	وجود مادة وتعليل موثق
4	تحليل الصرف والتركيب	وجود مادة وتعليل موثق
5	تحليل السياق والمقطع	وجود مادة وتعليل موثق
6	تحليل الوحدة السُّورية	وجود مادة وتعليل موثق
7	جمع التصريف والنظائر	وجود مادة وتعليل موثق
8	تحديد المحكمات المرشحة	وجود مادة وتعليل موثق
9	تعليل حاكمية كل محكم	وجود مادة وتعليل موثق
10	تحديد نوع التشابه	وجود مادة وتعليل موثق
11	فصل التشابه النصي من التفسيري	وجود مادة وتعليل موثق
12	جمع المأثور والسياق الخارجي بمراتبه	وجود مادة وتعليل موثق
13	بناء القراءة الأولى	وجود مادة وتعليل موثق
14	بناء قراءة منافسة	وجود مادة وتعليل موثق
15	اختبار الآيات النافية والحالات الحدية	وجود مادة وتعليل موثق
16	ترتيب المحكمات عند التعارض	وجود مادة وتعليل موثق
17	تطبيق الجمع أو الترجيح	وجود مادة وتعليل موثق
18	تحديد ما يبقى متشابهاً	وجود مادة وتعليل موثق

م	المرحلة	شرط الانتقال
19	صياغة درجة الحكم وحدوده	وجود مادة وتعليل موثق
20	المراجعة المستقلة والإصدار	وجود مادة وتعليل موثق

المرحلة 1: تحرير السؤال ووحدة الحكم. ولا تُعد المرحلة مكتملةً بمجرد ملء حقل، بل بوجود بيانات يمكن لمراجع مستقل إعادتها واختبارها. فإذا كان النقص جوهرياً توقف المسار أو خُفضت درجة النتيجة.

المرحلة 2: تثبيت النص والقراءات. ولا تُعد المرحلة مكتملةً بمجرد ملء حقل، بل بوجود بيانات يمكن لمراجع مستقل إعادتها واختبارها. فإذا كان النقص جوهرياً توقف المسار أو خُفضت درجة النتيجة.

المرحلة 3: جمع المدونة المباشرة وغير المباشرة. ولا تُعد المرحلة مكتملةً بمجرد ملء حقل، بل بوجود بيانات يمكن لمراجع مستقل إعادتها واختبارها. فإذا كان النقص جوهرياً توقف المسار أو خُفضت درجة النتيجة.

المرحلة 4: تحليل الصرف والتركيب. ولا تُعد المرحلة مكتملةً بمجرد ملء حقل، بل بوجود بيانات يمكن لمراجع مستقل إعادتها واختبارها. فإذا كان النقص جوهرياً توقف المسار أو خُفضت درجة النتيجة.

المرحلة 5: تحليل السياق والمقطع. ولا تُعد المرحلة مكتملةً بمجرد ملء حقل، بل بوجود بيانات يمكن لمراجع مستقل إعادتها واختبارها. فإذا كان النقص جوهرياً توقف المسار أو خُفضت درجة النتيجة.

المرحلة 6: تحليل الوحدة السُّورية. ولا تُعد المرحلة مكتملةً بمجرد ملء حقل، بل بوجود بيانات يمكن لمراجع مستقل إعادتها واختبارها. فإذا كان النقص جوهرياً توقف المسار أو خُفضت درجة النتيجة.

المرحلة 7: جمع التصريف والنظائر. ولا تُعد المرحلة مكتملةً بمجرد ملء حقل، بل بوجود بيانات يمكن لمراجع مستقل إعادتها واختبارها. فإذا كان النقص جوهرياً توقف المسار أو خُفضت درجة النتيجة.

المرحلة 8: تحديد المحكمات المرشحة. ولا تُعد المرحلة مكتملةً بمجرد ملء حقل، بل بوجود بيانات يمكن لمراجع مستقل إعادتها واختبارها. فإذا كان النقص جوهرياً توقف المسار أو خُفضت درجة النتيجة.

المرحلة 9: تعليل حاكمية كل محكم. ولا تُعد المرحلة مكتملةً بمجرد ملء حقل، بل بوجود بيانات يمكن لمراجع مستقل إعادتها واختبارها. فإذا كان النقص جوهرياً توقف المسار أو خُفضت درجة النتيجة.

المرحلة 10: تحديد نوع التشابه. ولا تُعد المرحلة مكتملةً بمجرد ملء حقل، بل بوجود بيانات يمكن لمراجع مستقل إعادتها واختبارها. فإذا كان النقص جوهرياً توقف المسار أو خُفضت درجة النتيجة.

المرحلة 11: فصل التشابه النصي من التفسيري. ولا تُعد المرحلة مكتملةً بمجرد ملء حقل، بل بوجود بيانات يمكن لمراجع مستقل إعادتها واختبارها. فإذا كان النقص جوهرياً توقف المسار أو خُفضت درجة النتيجة.

المرحلة 12: جمع المأثور والسياق الخارجي بمراتبه. ولا تُعد المرحلة مكتملةً بمجرد ملء حقل، بل بوجود بيانات يمكن لمراجع مستقل إعادتها واختبارها. فإذا كان النقص جوهرياً توقف المسار أو خُفضت درجة النتيجة.

المرحلة 13: بناء القراءة الأولى. ولا تُعد المرحلة مكتملةً بمجرد ملء حقل، بل بوجود بيانات يمكن لمراجع مستقل إعادتها واختبارها. فإذا كان النقص جوهرياً توقف المسار أو خُفضت درجة النتيجة.

المرحلة 14: بناء قراءة منافسة. ولا تُعد المرحلة مكتملةً بمجرد ملء حقل، بل بوجود بيانات يمكن لمراجع مستقل إعادتها واختبارها. فإذا كان النقص جوهرياً توقف المسار أو خُفضت درجة النتيجة.

المرحلة 15: اختبار الآيات النافية والحالات الحدية. ولا تُعد المرحلة مكتملةً بمجرد ملء حقل، بل بوجود بيانات يمكن لمراجع مستقل إعادتها واختبارها. فإذا كان النقص جوهرياً توقف المسار أو خُفضت درجة النتيجة.

المرحلة 16: ترتيب المحكمات عند التعارض. ولا تُعد المرحلة مكتملةً بمجرد ملء حقل، بل بوجود بيانات يمكن لمراجع مستقل إعادتها واختبارها. فإذا كان النقص جوهرياً توقف المسار أو خُفضت درجة النتيجة.

المرحلة 17: تطبيق الجمع أو الترجيح. ولا تُعد المرحلة مكتملةً بمجرد ملء حقل، بل بوجود بيانات يمكن لمراجع مستقل إعادتها واختبارها. فإذا كان النقص جوهرياً توقف المسار أو خُفضت درجة النتيجة.

المرحلة 18: تحديد ما يبقى متشابهاً. ولا تُعد المرحلة مكتملةً بمجرد ملء حقل، بل بوجود بيانات يمكن لمراجع مستقل إعادتها واختبارها. فإذا كان النقص جوهرياً توقف المسار أو خُفضت درجة النتيجة.

المرحلة 19: صياغة درجة الحكم وحدوده. ولا تُعد المرحلة مكتملةً بمجرد ملء حقل، بل بوجود بيانات يمكن لمراجع مستقل إعادتها واختبارها. فإذا كان النقص جوهرياً توقف المسار أو خُفضت درجة النتيجة.

المرحلة 20: المراجعة المستقلة والإصدار. ولا تُعد المرحلة مكتملةً بمجرد ملء حقل، بل بوجود بيانات يمكن لمراجع مستقل إعادتها واختبارها. فإذا كان النقص جوهرياً توقف المسار أو خُفضت درجة النتيجة.

القسم التركيبي السادس: المصفوفة الحاسوبية

الحقل	وظيفته
case_id	معرف المسألة
ayah_id	الآية أو الموضع
question	السؤال المحدد
reading	القراءة المعتمدة
linguistic_analysis	الصرف والتركيب
local_context	السياق المباشر
surah_context	سياق السورة
network_context	الشبكة القرآنية
muhkam_candidate	المحكم المرشح
muhkam_type	نوع الإحكام
muhkam_evidence	دليل الحاكمية
mutashabih_type	نوع التشابه
alternative_reading	القراءة المنافسة
counter_evidence	الدليل النافي
weight	درجة القوة
interpretation_status	محكم/راجح/مقيد/متوقف
scope	مجال الحكم
reviewer	المراجع
version	الإصدار

الحقل	وظيفته
notes	الحدود والملاحظات

case_id: معرف المسألة. ويُحفظ الحقل في سجل قابل للتحديث، ولا يُستبدل الإصدار السابق عند التصحيح حتى يبقى تاريخ العلم والاعتراض ظاهراً.

ayah_id: الآية أو الموضع. ويُحفظ الحقل في سجل قابل للتحديث، ولا يُستبدل الإصدار السابق عند التصحيح حتى يبقى تاريخ العلم والاعتراض ظاهراً.

question: السؤال المحدد. ويُحفظ الحقل في سجل قابل للتحديث، ولا يُستبدل الإصدار السابق عند التصحيح حتى يبقى تاريخ العلم والاعتراض ظاهراً.

reading: القراءة المعتمدة. ويُحفظ الحقل في سجل قابل للتحديث، ولا يُستبدل الإصدار السابق عند التصحيح حتى يبقى تاريخ العلم والاعتراض ظاهراً.

linguistic_analysis: الصرف والتركيب. ويُحفظ الحقل في سجل قابل للتحديث، ولا يُستبدل الإصدار السابق عند التصحيح حتى يبقى تاريخ العلم والاعتراض ظاهراً.

local_context: السياق المباشر. ويُحفظ الحقل في سجل قابل للتحديث، ولا يُستبدل الإصدار السابق عند التصحيح حتى يبقى تاريخ العلم والاعتراض ظاهراً.

surah_context: سياق السورة. ويُحفظ الحقل في سجل قابل للتحديث، ولا يُستبدل الإصدار السابق عند التصحيح حتى يبقى تاريخ العلم والاعتراض ظاهراً.

network_context: الشبكة القرآنية. ويُحفظ الحقل في سجل قابل للتحديث، ولا يُستبدل الإصدار السابق عند التصحيح حتى يبقى تاريخ العلم والاعتراض ظاهراً.

muhkam_candidate: المحكم المرشح. ويُحفظ الحقل في سجل قابل للتحديث، ولا يُستبدل الإصدار السابق عند التصحيح حتى يبقى تاريخ العلم والاعتراض ظاهراً.

muhkam_type: نوع الإحكام. ويُحفظ الحقل في سجل قابل للتحديث، ولا يُستبدل الإصدار السابق عند التصحيح حتى يبقى تاريخ العلم والاعتراض ظاهراً.

muhkam_evidence: دليل الحاكمية. ويُحفظ الحقل في سجل قابل للتحديث، ولا يُستبدل الإصدار السابق عند التصحيح حتى يبقى تاريخ العلم والاعتراض ظاهراً.

mutashabih_type: نوع التشابه. ويُحفظ الحقل في سجل قابل للتحديث، ولا يُستبدل الإصدار السابق عند التصحيح حتى يبقى تاريخ العلم والاعتراض ظاهراً.

alternative_reading: القراءة المنافسة. ويُحفظ الحقل في سجل قابل للتحديث، ولا يُستبدل الإصدار السابق عند التصحيح حتى يبقى تاريخ العلم والاعتراض ظاهراً.

counter_evidence: الدليل النافي. ويُحفظ الحقل في سجل قابل للتحديث، ولا يُستبدل الإصدار السابق عند التصحيح حتى يبقى تاريخ العلم والاعتراض ظاهراً.

weight: درجة القوة. ويُحفظ الحقل في سجل قابل للتحديث، ولا يُستبدل الإصدار السابق عند التصحيح حتى يبقى تاريخ العلم والاعتراض ظاهراً.

interpretation_status: محكم/راجح/مقيد/متوقف. ويُحفظ الحقل في سجل قابل للتحديث، ولا يُستبدل الإصدار السابق عند التصحيح حتى يبقى تاريخ العلم والاعتراض ظاهراً.

scope: مجال الحكم. ويُحفظ الحقل في سجل قابل للتحديث، ولا يُستبدل الإصدار السابق عند التصحيح حتى يبقى تاريخ العلم والاعتراض ظاهراً.

reviewer: المراجع. ويُحفظ الحقل في سجل قابل للتحديث، ولا يُستبدل الإصدار السابق عند التصحيح حتى يبقى تاريخ العلم والاعتراض ظاهراً.

version: الإصدار. ويُحفظ الحقل في سجل قابل للتحديث، ولا يُستبدل الإصدار السابق عند التصحيح حتى يبقى تاريخ العلم والاعتراض ظاهراً.

notes: الحدود والملاحظات. ويُحفظ الحقل في سجل قابل للتحديث، ولا يُستبدل الإصدار السابق عند التصحيح حتى يبقى تاريخ العلم والاعتراض ظاهراً.

القسم التركيبي السابع: معيار اعتماد المحكم

المعيار	البيان
قرب الدلالة	اتصال المحكم المباشر بالسؤال.
صراحة النص	قوة الدلالة اللغوية والتركيبية.
السياق	اتساق المحكم مع مقطعه وسورته.
التصريف	دعمه من مواضع أخرى مستقلة.
السعة الشبكية	قدرته على تفسير عدد من المواضع بلا تكلف.
القيود	قدرته على استيعاب الاستثناءات والحدود.
الحالة النافية	صموده أمام الآيات التي تبدو مخالفة.
البديل	تفوقه على قراءة منافسة معتبرة.
التاريخ التفسيري	عدم اعتماده على مصطلح متأخر وحده.
القسط	عدم تطبيقه انتقائياً على مدرسة دون أخرى.
الحدود	وضوح ما لا يحكمه.
المراجعة	إمكان إعادة الحكم من باحث مستقل.

قرب الدلالة: اتصال المحكم المباشر بالسؤال. ولا يعني نجاح معيار واحد أن الآية أصبحت محكمةً في جميع الأسئلة؛ فالاعتماد مركب ويجب أن يُذكر نوع الحاكمية ومجالها.

صراحة النص: قوة الدلالة اللغوية والتركيبية. ولا يعني نجاح معيار واحد أن الآية أصبحت محكمةً في جميع الأسئلة؛ فالاعتماد مركب ويجب أن يُذكر نوع الحاكمية ومجالها.

السياق: اتساق المحكم مع مقطعه وسورته. ولا يعني نجاح معيار واحد أن الآية أصبحت محكمةً في جميع الأسئلة؛ فالاعتماد مركب ويجب أن يُذكر نوع الحاكمية ومجالها.

التصريف: دعمه من مواضع أخرى مستقلة. ولا يعني نجاح معيار واحد أن الآية أصبحت محكمةً في جميع الأسئلة؛ فالاعتماد مركب ويجب أن يُذكر نوع الحاكمية ومجالها.

السعة الشبكية: قدرته على تفسير عدد من المواضع بلا تكلف. ولا يعني نجاح معيار واحد أن الآية أصبحت محكمةً في جميع الأسئلة؛ فالاعتماد مركب ويجب أن يُذكر نوع الحاكمية ومجالها.

القيود: قدرته على استيعاب الاستثناءات والحدود. ولا يعني نجاح معيار واحد أن الآية أصبحت محكمةً في جميع الأسئلة؛ فالاعتماد مركب ويجب أن يُذكر نوع الحاكمية ومجالها.

الحالة النافية: صموده أمام الآيات التي تبدو مخالفة. ولا يعني نجاح معيار واحد أن الآية أصبحت محكمةً في جميع الأسئلة؛ فالاعتماد مركب ويجب أن يُذكر نوع الحاكمية ومجالها.

البديل: تفوقه على قراءة منافسة معتبرة. ولا يعني نجاح معيار واحد أن الآية أصبحت محكمةً في جميع الأسئلة؛ فالاعتماد مركب ويجب أن يُذكر نوع الحاكمية ومجالها.

التاريخ التفسيري: عدم اعتماده على مصطلح متأخر وحده. ولا يعني نجاح معيار واحد أن الآية أصبحت محكمةً في جميع الأسئلة؛ فالاعتماد مركب ويجب أن يُذكر نوع الحاكمية ومجالها.

القسط: عدم تطبيقه انتقائياً على مدرسة دون أخرى. ولا يعني نجاح معيار واحد أن الآية أصبحت محكمةً في جميع الأسئلة؛ فالاعتماد مركب ويجب أن يُذكر نوع الحاكمية ومجالها.

الحدود: وضوح ما لا يحكمه. ولا يعني نجاح معيار واحد أن الآية أصبحت محكمةً في جميع الأسئلة؛ فالاعتماد مركب ويجب أن يُذكر نوع الحاكمية ومجالها.

المراجعة: إمكان إعادة الحكم من باحث مستقل. ولا يعني نجاح معيار واحد أن الآية أصبحت محكمةً في جميع الأسئلة؛ فالاعتماد مركب ويجب أن يُذكر نوع الحاكمية ومجالها.

القسم التركيبي الثامن: نماذج الحكم النهائي

النموذج	تعريفه
محكم حاكم	دلالة قوية وشبكة مؤيدة ترد الاحتمال في السؤال.
محكم مقيد	محكم داخل مجال أو سياق محدد لا خارجه.
راجح بعد الرد	كان الموضع محتملاً ثم رجح وجه بمحكمات.
متشابه أولي	احتمال يزول غالباً باستكمال السياق أو التصريف.
متشابه غيبي	يثبت الأصل ويبقى الكيف أو التفصيل غير مبين.
متشابه تفسيري	المشكلة في أدوات القراءة أو المصطلح.
متشابه متبقٍ	بقي احتمال معتبر بعد استكمال الأدوات.
متعارض القرائن	محكمات أو قراءات قوية متقابلة تحتاج مراجعة.
متوقف فيه	لا تكفي المادة للترجيح.
تأويل مقبول	مآل دلالي تدعمه قرائن معتبرة.
تأويل متكلف	يحتاج افتراضات زائدة أو يهدر محكمات.
قراءة مرفوضة	تناقض محكماً أو السياق أو اللسان تناقضاً مؤثراً.

محكم حاكم: دلالة قوية وشبكة مؤيدة ترد الاحتمال في السؤال. ويجب أن يذكر التقرير درجة الثقة والمجال والبدائل وما الذي قد يغير الحكم، لا أن يكتفي باللقب.

محكم مقيد: محكم داخل مجال أو سياق محدد لا خارجه. ويجب أن يذكر التقرير درجة الثقة والمجال والبدائل وما الذي قد يغير الحكم، لا أن يكتفي باللقب.

راجح بعد الرد: كان الموضع محتملاً ثم رجح وجه بمحكمات. ويجب أن يذكر التقرير درجة الثقة والمجال والبدائل وما الذي قد يغير الحكم، لا أن يكتفي باللقب.

متشابه أولي: احتمال يزول غالباً باستكمال السياق أو التصريف. ويجب أن يذكر التقرير درجة الثقة والمجال والبدائل وما الذي قد يغير الحكم، لا أن يكتفي باللقب.

متشابه غيبي: يثبت الأصل ويبقى الكيف أو التفصيل غير مبين. ويجب أن يذكر التقرير درجة الثقة والمجال والبدائل وما الذي قد يغير الحكم، لا أن يكتفي باللقب.

متشابه تفسيري: المشكلة في أدوات القراءة أو المصطلح. ويجب أن يذكر التقرير درجة الثقة والمجال والبدائل وما الذي قد يغير الحكم، لا أن يكتفي باللقب.

متشابه متبقٍ: بقي احتمال معتبر بعد استكمال الأدوات. ويجب أن يذكر التقرير درجة الثقة والمجال والبدائل وما الذي قد يغير الحكم، لا أن يكتفي باللقب.

متعارض القرائن: محكمات أو قراءات قوية متقابلة تحتاج مراجعة. ويجب أن يذكر التقرير درجة الثقة والمجال والبدائل وما الذي قد يغير الحكم، لا أن يكتفي باللقب.

متوقف فيه: لا تكفي المادة للترجيح. ويجب أن يذكر التقرير درجة الثقة والمجال والبدائل وما الذي قد يغير الحكم، لا أن يكتفي باللقب.

تأويل مقبول: مآل دلالي تدعمه قرائن معتبرة. ويجب أن يذكر التقرير درجة الثقة والمجال والبدائل وما الذي قد يغير الحكم، لا أن يكتفي باللقب.

تأويل متكلف: يحتاج افتراضات زائدة أو يهدر محكمات. ويجب أن يذكر التقرير درجة الثقة والمجال والبدائل وما الذي قد يغير الحكم، لا أن يكتفي باللقب.

قراءة مرفوضة: تناقض محكماً أو السياق أو اللسان تناقضاً مؤثراً. ويجب أن يذكر التقرير درجة الثقة والمجال والبدائل وما الذي قد يغير الحكم، لا أن يكتفي باللقب.

الخاتمة

ينتهي الكتاب إلى أن المحكم والمتشابه ليسا ثنائيةً جامدةً تقسم القرآن إلى قسمين منفصلين بلا مستويات، بل نظام رد وبيان داخل كتاب محكم في إتقانه، متشابه في تناسبه، وفيه محكمات مرجعية ومتشابهات تحتاج إلى تلك المرجعية. وهذا النظام لا يعمل خارج السياق والشبكة واللسان.

أهم التحولات في النظرية هو الانتقال من سؤال «هل هذه الآية محكمة أم متشابهة؟» إلى سؤال أدق: «في أي معنى ومستوى وسؤال تقوم الآية بوظيفة الإحكام أو يظهر فيها التشابه؟». وبهذا يمكن أن يكون أصل المعنى محكماً مع بقاء كيفية غيبية غير معلومة، أو يكون اللفظ محتملاً مع حسم السورة لوظيفته.

كما ينتهي الكتاب إلى أن أخطر صور اتباع المتشابه ليست مجرد قراءة نص صعب، بل اتخاذ المحتمل أصلاً ثم إعادة تأويل المحكمات لتوافقه. وهذا هو موضع الزيغ المنهجي؛ لأنه يعكس ترتيب أم الكتاب ويجعل الفرع حاكماً على الأصل.

ويحفظ الميزان البياني للمتشابه وظيفته؛ فلا يحوله إلى فراغ دلالي، ولا يزيل منه ما أراد القرآن إبقاءه في حدود الغيب أو الابتلاء أو تعدد النظر. كما يحفظ للمحكم حاكميته من غير أن يحوله إلى ذريعة لإلغاء التنوع البياني أو اختزال القرآن في عبارات تقريرية.

وبهذا يستقر رد المتشابه إلى المحكم بوصفه قاعدةً تفسيريةً وشهادةً أخلاقيةً معاً: تعيد الاحتمال إلى العلم، وترد الهوى إلى الميزان، وتمنع المفسر من أن يتخذ نقصه أو مذهبه أو أداةً حاسوبيةً حاكماً على كلام الله.

التعريف النهائي

الميزان بين المحكم والمتشابه في التفسير البياني هو النظام الذي يميز مراتب الإحكام والتشابه بحسب اللفظ والتركيب والسياق والسورة والتصريف والشبكة والمفهوم والغيب والتطبيق، ويجعل المحكمات ذات القدرة المبرهنة على الضبط والرد مرجعاً للمواضع المحتملة، ويشخص مصدر التشابه هل هو نصي أو تفسيري، ثم يبني قراءات متنافسة ويزنها باللسان والسياق والمحكمات والقيود والآيات النافية، ويصوغ النتيجة بدرجاتها وحدودها أو يتوقف عند بقاء الاحتمال المؤثر، تحت حاكمية القرآن ومنطق البيان والميزان والقسط ومنع القول على الله بغير علم.

الملحق النقدي الأول: مدارس المحكم والمتشابه في تاريخ التفسير

المدرسة الأثرية

تميل إلى حفظ ألفاظ النص والمأثور والتوقف عن التوسع في الكيفيات، وتختلف داخلها درجات قبول التأويل.

قوتها في التحفظ من اختلاق المعنى وحفظ النقل، وخطرها حين يتحول التوقف المشروع إلى منع أدوات البيان أو حين يصبح المأثور نفسه محكماً بلا فحص.

في الميزان البياني تُعامل هذه المدرسة بوصفها مورداً للأدوات والأسئلة لا سلطةً نهائية. ويُستخرج منها ما يمكن تحويله إلى قرائن معلنة، ثم يُختبر على المدونة نفسها وعلى حالات لا توافق افتراضاتها الأصلية.

يجب أيضاً التفريق بين تاريخ المدرسة وبين أفضل صياغة معاصرة لها؛ فلا يُنسب إليها موقف واحد إذا كان داخلها خلاف معتبر. وتُسجل مواضع اتفاقها مع المنهج ومواضع اختلافها حتى لا تكون المقارنة جدليةً أو انتقائية.

المدرسة السلفية الأثرية

تؤكد الإثبات بلا تمثيل والتنزيه بلا تعطيل، وتتحفظ من التأويل الكلامي.

تفيد في منع التكييف، لكن تحتاج إلى بيان دقيق للفارق بين إثبات اللفظ وإثبات معنى حسي مألوف، وبين التفويض في الكيف والتوقف في المعنى.

في الميزان البياني تُعامل هذه المدرسة بوصفها مورداً للأدوات والأسئلة لا سلطةً نهائية. ويُستخرج منها ما يمكن تحويله إلى قرائن معلنة، ثم يُختبر على المدونة نفسها وعلى حالات لا توافق افتراضاتها الأصلية.

يجب أيضاً التفريق بين تاريخ المدرسة وبين أفضل صياغة معاصرة لها؛ فلا يُنسب إليها موقف واحد إذا كان داخلها خلاف معتبر. وتُسجل مواضع اتفاقها مع المنهج ومواضع اختلافها حتى لا تكون المقارنة جدليةً أو انتقائية.

المدرسة الأشعرية

تعطي لمحكمات التنزيه وزناً كبيراً، وتجيز التأويل عند قيام ما ترى أنه صارف عن الظاهر.

قوتها في حماية التنزيه، وخطرها في أن يتحول الأصل الكلامي السابق إلى محكم خارجي يحدد مسبقاً أي ظواهر يجب صرفها.

في الميزان البياني تُعامل هذه المدرسة بوصفها مورداً للأدوات والأسئلة لا سلطةً نهائية. ويُستخرج منها ما يمكن تحويله إلى قرائن معلنة، ثم يُختبر على المدونة نفسها وعلى حالات لا توافق افتراضاتها الأصلية.

يجب أيضاً التفريق بين تاريخ المدرسة وبين أفضل صياغة معاصرة لها؛ فلا يُنسب إليها موقف واحد إذا كان داخلها خلاف معتبر. وتُسجل مواضع اتفاقها مع المنهج ومواضع اختلافها حتى لا تكون المقارنة جدليةً أو انتقائية.

المدرسة المعتزلية

ترد المتشابه إلى أصول التوحيد والعدل وتستعمل العقل في نفي ما يناقضهما.

تسهم في إبراز شبكة العدل والمسؤولية، لكنها تحتاج إلى منع تحويل الأصول العقلية المصاغة تاريخياً إلى معيار فوق شبكة القرآن نفسها.

في الميزان البياني تُعامل هذه المدرسة بوصفها مورداً للأدوات والأسئلة لا سلطةً نهائية. ويُستخرج منها ما يمكن تحويله إلى قرائن معلنة، ثم يُختبر على المدونة نفسها وعلى حالات لا توافق افتراضاتها الأصلية.

يجب أيضاً التفريق بين تاريخ المدرسة وبين أفضل صياغة معاصرة لها؛ فلا يُنسب إليها موقف واحد إذا كان داخلها خلاف معتبر. وتُسجل مواضع اتفاقها مع المنهج ومواضع اختلافها حتى لا تكون المقارنة جدليةً أو انتقائية.

المدرسة الإمامية

تربط المحكم والمتشابه ببيان الرسول وأهل البيت، وتوظف المأثور في رد الآيات إلى منظومة عقدية وتفسيرية.

تتميز بحفظ شبكة روائية واسعة، ويجب فيها التمييز بين بيان ثابت ورواية محتملة، وبين دلالة الآية المباشرة والتطبيقات المذهبية اللاحقة.

في الميزان البياني تُعامل هذه المدرسة بوصفها مورداً للأدوات والأسئلة لا سلطةً نهائية. ويُستخرج منها ما يمكن تحويله إلى قرائن معلنة، ثم يُختبر على المدونة نفسها وعلى حالات لا توافق افتراضاتها الأصلية.

يجب أيضاً التفريق بين تاريخ المدرسة وبين أفضل صياغة معاصرة لها؛ فلا يُنسب إليها موقف واحد إذا كان داخلها خلاف معتبر. وتُسجل مواضع اتفاقها مع المنهج ومواضع اختلافها حتى لا تكون المقارنة جدليةً أو انتقائية.

المدرسة الفقهية

نتعامل مع المحكم والمتشابه من خلال العموم والخصوص والمطلق والمقيد والنص والظاهر والمجمل والمبين.

تقدم أدوات دقيقة للتشريع، لكن نقل هذه التقسيمات إلى كل القرآن قد يختزل الأسلوب القصصي والغيب والمثل في قوالب حكمية صممت أساساً للاستنباط.

في الميزان البياني تُعامل هذه المدرسة بوصفها مورداً للأدوات والأسئلة لا سلطةً نهائية. ويُستخرج منها ما يمكن تحويله إلى قرائن معلنة، ثم يُختبر على المدونة نفسها وعلى حالات لا توافق افتراضاتها الأصلية.

يجب أيضاً التفريق بين تاريخ المدرسة وبين أفضل صياغة معاصرة لها؛ فلا يُنسب إليها موقف واحد إذا كان داخلها خلاف معتبر. وتُسجل مواضع اتفاقها مع المنهج ومواضع اختلافها حتى لا تكون المقارنة جدليةً أو انتقائية.

المدرسة الكلامية الجدلية

تصنف الآيات بحسب علاقتها بالمسائل العقدية، فتجعل بعض النصوص أصولاً وبعضها محتاجاً إلى التأويل.

تكشف أثر البناء النظري في القراءة، لكن خطرها الأكبر أن يصبح الصراع الكلامي هو الذي يحدد أم الكتاب بدلاً من المدونة القرآنية.

في الميزان البياني تُعامل هذه المدرسة بوصفها مورداً للأدوات والأسئلة لا سلطةً نهائية. ويُستخرج منها ما يمكن تحويله إلى قرائن معلنة، ثم يُختبر على المدونة نفسها وعلى حالات لا توافق افتراضاتها الأصلية.

يجب أيضاً التفريق بين تاريخ المدرسة وبين أفضل صياغة معاصرة لها؛ فلا يُنسب إليها موقف واحد إذا كان داخلها خلاف معتبر. وتُسجل مواضع اتفاقها مع المنهج ومواضع اختلافها حتى لا تكون المقارنة جدليةً أو انتقائية.

المدرسة الفلسفية

تقرأ بعض المتشابهات في ضوء مراتب الوجود والعقل والنفس والفيض أو تصورات ميتافيزيقية أخرى.

يمكن أن تقدم أسئلة تحليلية، لكن المفاهيم الفلسفية لا تُعامل كمحكمات إلا إذا أثبت القرآن بنيتها وعلاقاتها، وإلا بقيت نماذج تفسيرية منافسة.

في الميزان البياني تُعامل هذه المدرسة بوصفها مورداً للأدوات والأسئلة لا سلطةً نهائية. ويُستخرج منها ما يمكن تحويله إلى قرائن معلنة، ثم يُختبر على المدونة نفسها وعلى حالات لا توافق افتراضاتها الأصلية.

يجب أيضاً التفريق بين تاريخ المدرسة وبين أفضل صياغة معاصرة لها؛ فلا يُنسب إليها موقف واحد إذا كان داخلها خلاف معتبر. وتُسجل مواضع اتفاقها مع المنهج ومواضع اختلافها حتى لا تكون المقارنة جدليةً أو انتقائية.

المدرسة الصوفية والإشارية

تميز بين ظاهر محفوظ وإشارات أو بطون تستخرج من التجربة الروحية والرمز.

قوتها في حساسية العلاقات والمآلات، لكن الإشارة لا تصبح تفسيراً حاكماً ولا يجوز أن تلغي ظاهر النص أو تنسب إلى الله مراداً بلا قرينة قابلة للمشاركة العلمية.

في الميزان البياني تُعامل هذه المدرسة بوصفها مورداً للأدوات والأسئلة لا سلطةً نهائية. ويُستخرج منها ما يمكن تحويله إلى قرائن معلنة، ثم يُختبر على المدونة نفسها وعلى حالات لا توافق افتراضاتها الأصلية.

يجب أيضاً التفريق بين تاريخ المدرسة وبين أفضل صياغة معاصرة لها؛ فلا يُنسب إليها موقف واحد إذا كان داخلها خلاف معتبر. وتُسجل مواضع اتفاقها مع المنهج ومواضع اختلافها حتى لا تكون المقارنة جدليةً أو انتقائية.

المدرسة اللغوية البلاغية

ترد الاحتمالات إلى الاستعمال العربي والنظم والمجاز والكناية والحذف والتقديم والتأخير.

وهي ضرورية لتشخيص التشابه اللفظي والتركيبي، لكنها لا تستقل عن السياق والسورة والتصريف وشبكة القرآن، ولا يكون المعجم محكماً نهائياً.

في الميزان البياني تُعامل هذه المدرسة بوصفها مورداً للأدوات والأسئلة لا سلطةً نهائية. ويُستخرج منها ما يمكن تحويله إلى قرائن معلنة، ثم يُختبر على المدونة نفسها وعلى حالات لا توافق افتراضاتها الأصلية.

يجب أيضاً التفريق بين تاريخ المدرسة وبين أفضل صياغة معاصرة لها؛ فلا يُنسب إليها موقف واحد إذا كان داخلها خلاف معتبر. وتُسجل مواضع اتفاقها مع المنهج ومواضع اختلافها حتى لا تكون المقارنة جدليةً أو انتقائية.

المدرسة المقاصدية الحديثة

تقرأ المحتمل في ضوء مقاصد العدل والرحمة والحرية والإصلاح وغيرها.

تفيد في ضبط التطبيق والمآل، لكن المقصد لا يُدخل قبل ثبوت الدلالة ولا يُنشأ من قيم خارجية ثم يُجعل حاكماً على النص.

في الميزان البياني تُعامل هذه المدرسة بوصفها مورداً للأدوات والأسئلة لا سلطةً نهائية. ويُستخرج منها ما يمكن تحويله إلى قرائن معلنة، ثم يُختبر على المدونة نفسها وعلى حالات لا توافق افتراضاتها الأصلية.

يجب أيضاً التفريق بين تاريخ المدرسة وبين أفضل صياغة معاصرة لها؛ فلا يُنسب إليها موقف واحد إذا كان داخلها خلاف معتبر. وتُسجل مواضع اتفاقها مع المنهج ومواضع اختلافها حتى لا تكون المقارنة جدليةً أو انتقائية.

المدرسة التاريخية الحداثية

توسع أثر سياق النزول وتاريخ الخطاب والتحولات الاجتماعية في تفسير المتشابه.

تكشف قيوداً حقيقية حين يثبت السياق، لكن إعادة بناء تاريخ افتراضي لا يجوز أن تصير محكماً يخصص أو يلغي النص المحكم.

في الميزان البياني تُعامل هذه المدرسة بوصفها مورداً للأدوات والأسئلة لا سلطةً نهائية. ويُستخرج منها ما يمكن تحويله إلى قرائن معلنة، ثم يُختبر على المدونة نفسها وعلى حالات لا توافق افتراضاتها الأصلية.

يجب أيضاً التفريق بين تاريخ المدرسة وبين أفضل صياغة معاصرة لها؛ فلا يُنسب إليها موقف واحد إذا كان داخلها خلاف معتبر. وتُسجل مواضع اتفاقها مع المنهج ومواضع اختلافها حتى لا تكون المقارنة جدليةً أو انتقائية.

المدرسة العلمية

تحاول رد الإشارات الكونية المحتملة إلى المعارف العلمية المتاحة.

قد تفيد في كشف إمكانات دلالية، لكن النظرية العلمية المتغيرة ليست محكماً قرآنياً، ويجب الفصل بين معنى الآية وبين تطبيق علمي مؤقت.

في الميزان البياني تُعامل هذه المدرسة بوصفها مورداً للأدوات والأسئلة لا سلطةً نهائية. ويُستخرج منها ما يمكن تحويله إلى قرائن معلنة، ثم يُختبر على المدونة نفسها وعلى حالات لا توافق افتراضاتها الأصلية.

يجب أيضاً التفريق بين تاريخ المدرسة وبين أفضل صياغة معاصرة لها؛ فلا يُنسب إليها موقف واحد إذا كان داخلها خلاف معتبر. وتُسجل مواضع اتفاقها مع المنهج ومواضع اختلافها حتى لا تكون المقارنة جدليةً أو انتقائية.

المدرسة الأدبية والسُّورية

تجعل النظم والوحدة السُّورية والحركة الحجاجية قرائن مركزية في تحديد المحكم والمتشابه.

تقدم تصحيحاً مهماً للاقتطاع، لكن فرض محور واحد أو بنية مثالية على السورة قد يصبح محكماً مصنوعاً يحتاج هو نفسه إلى اختبار.

في الميزان البياني تُعامل هذه المدرسة بوصفها مورداً للأدوات والأسئلة لا سلطةً نهائية. ويُستخرج منها ما يمكن تحويله إلى قرائن معلنة، ثم يُختبر على المدونة نفسها وعلى حالات لا توافق افتراضاتها الأصلية.

يجب أيضاً التفريق بين تاريخ المدرسة وبين أفضل صياغة معاصرة لها؛ فلا يُنسب إليها موقف واحد إذا كان داخلها خلاف معتبر. وتُسجل مواضع اتفاقها مع المنهج ومواضع اختلافها حتى لا تكون المقارنة جدليةً أو انتقائية.

المدرسة الحاسوبية الناشئة

تستخدم البحث الدلالي والشبكات والتجميع لاقتراح المحكمات والعلاقات.

تفيد في الاستيعاب وكشف الأنماط، لكنها لا تعرف بذاتها نوع العلاقة ولا مراد الله، ويجب منع تحويل المركزية الرقمية أو التشابه المتجهي إلى حكم تفسيري.

في الميزان البياني تُعامل هذه المدرسة بوصفها مورداً للأدوات والأسئلة لا سلطةً نهائية. ويُستخرج منها ما يمكن تحويله إلى قرائن معلنة، ثم يُختبر على المدونة نفسها وعلى حالات لا توافق افتراضاتها الأصلية.

يجب أيضاً التفريق بين تاريخ المدرسة وبين أفضل صياغة معاصرة لها؛ فلا يُنسب إليها موقف واحد إذا كان داخلها خلاف معتبر. وتُسجل مواضع اتفاقها مع المنهج ومواضع اختلافها حتى لا تكون المقارنة جدليةً أو انتقائية.

الملحق النقدي الثاني: ملفات تفصيلية لعمليات الرد

رد اللفظ المشترك

موضع المشكلة: يظهر الاحتمال بسبب تعدد الدلالة المعجمية أو الاستعمالية.

مسار الرد: يُجمع الاستعمال القرآني للصيغة نفسها، ثم يحكم التركيب والسياق والمقابلة، ويُستبعد المعنى الذي لا ينسجم مع البنية.

يجب في كل ملف تعيين المحكم الأقرب والمحكم الشبكي والقرينة النافية. ويُذكر ما إذا كان الرد يحسم أصل المعنى أو يقيد فقط أحد تطبيقاته، لأن الخلط بين المستويين يخلق إحكاماً زائفاً.

تُبنى حالة اختبار مضادة يُفترض فيها أن القراءة الأولى خطأ، ثم يُنظر هل تستطيع المحكمات نفسها كشف الخطأ. فإذا لم تستطع، خُفضت قوة القاعدة أو أُضيف شرط جديد معلل.

العنصر	السجل
الإشكال	يظهر الاحتمال بسبب تعدد الدلالة المعجمية أو الاستعمالية.
المحكم	يحدد من المدونة
طريقة الرد	يُجمع الاستعمال القرآني للصيغة نفسها، ثم يحكم التركيب والسياق والمقابلة، ويُستبعد المعنى الذي لا ينسجم مع البنية.
الحالة الحدية	تختبر مستقلة
الحكم	درجة وحدود

رد الضمير المحتمل

موضع المشكلة: يتعدد مرجع الضمير أو يتغير المخاطب.

مسار الرد: تُراجع أقرب المراجع والنظم والالتفات والمقطع والسورة، ويُختبر كل مرجع في انتظام الجملة وما بعده.

يجب في كل ملف تعيين المحكم الأقرب والمحكم الشبكي والقرينة النافية. ويُذكر ما إذا كان الرد يحسم أصل المعنى أو يقيد فقط أحد تطبيقاته، لأن الخلط بين المستويين يخلق إحكاماً زائفاً.

تُبنى حالة اختبار مضادة يُفترض فيها أن القراءة الأولى خطأ، ثم يُنظر هل تستطيع المحكمات نفسها كشف الخطأ. فإذا لم تستطع، خُفضت قوة القاعدة أو أُضيف شرط جديد معلل.

العنصر	السجل
الإشكال	يتعدد مرجع الضمير أو يتغير المخاطب.
المحكم	يحدد من المدونة
طريقة الرد	تُراجع أقرب المراجع والنظم والالتفات والمقطع والسورة، ويُختبر كل مرجع في انتظام الجملة وما بعده.
الحالة الحدية	تختبر مستقلة
الحكم	درجة وحدود

رد المجمل إلى المفصل

موضع المشكلة: يذكر القرآن أصلاً مختصراً في موضع ويفصله في مواضع أخرى.

مسار الرد: يُجمع التصريف مع حفظ خصوصية كل سياق، ولا يُدمج الحدثان المختلفان لمجرد التشابه.

يجب في كل ملف تعيين المحكم الأقرب والمحكم الشبكي والقرينة النافية. ويُذكر ما إذا كان الرد يحسم أصل المعنى أو يقيد فقط أحد تطبيقاته، لأن الخلط بين المستويين يخلق إحكاماً زائفاً.

تُبنى حالة اختبار مضادة يُفترض فيها أن القراءة الأولى خطأ، ثم يُنظر هل تستطيع المحكمات نفسها كشف الخطأ. فإذا لم تستطع، خُفضت قوة القاعدة أو أُضيف شرط جديد معلل.

العنصر	السجل
الإشكال	يذكر القرآن أصلاً مختصراً في موضع ويفصله في مواضع أخرى.
المحكم	يحدد من المدونة
طريقة الرد	يُجمع التصريف مع حفظ خصوصية كل سياق، ولا يُدمج الحدثان المختلفان لمجرد التشابه.
الحالة الحدية	تختبر مستقلة

العنصر	السجل
الحكم	درجة وحدود

رد العام إلى القيد

موضع المشكلة: تبدو العبارة واسعة وتوجد نصوص تقيد محلها أو شرطها.

مسار الرد: يُحدد اتحاد الموضوع والوظيفة قبل التقييد، ويُمنع استخدام قيد في مجال مختلف.

يجب في كل ملف تعيين المحكم الأقرب والمحكم الشبكي والقرينة النافية. ويُذكر ما إذا كان الرد يحسم أصل المعنى أو يقيد فقط أحد تطبيقاته، لأن الخلط بين المستويين يخلق إحكاماً زائفاً.

تُبنى حالة اختبار مضادة يُفترض فيها أن القراءة الأولى خطأ، ثم يُنظر هل تستطيع المحكمات نفسها كشف الخطأ. فإذا لم تستطع، خُفضت قوة القاعدة أو أضيف شرط جديد معلل.

العنصر	السجل
الإشكال	تبدو العبارة واسعة وتوجد نصوص تقيد محلها أو شرطها.
المحكم	يحدد من المدونة
طريقة الرد	يُحدد اتحاد الموضوع والوظيفة قبل التقييد، ويُمنع استخدام قيد في مجال مختلف.
الحالة الحدية	تختبر مستقلة
الحكم	درجة وحدود

رد المتشابه التنزيهي

موضع المشكلة: يحتمل اللفظ معنىً مخلوقياً مألوفاً.

مسار الرد: يُرد إلى محكمات التنزيه والخلق والافتقار مع حفظ ما يثبته النص من الصفة أو الفعل.

يجب في كل ملف تعيين المحكم الأقرب والمحكم الشبكي والقرينة النافية. ويُذكر ما إذا كان الرد يحسم أصل المعنى أو يقيد فقط أحد تطبيقاته، لأن الخلط بين المستويين يخلق إحكاماً زائفاً.

تُبنى حالة اختبار مضادة يُفترض فيها أن القراءة الأولى خطأ، ثم يُنظر هل تستطيع المحكمات نفسها كشف الخطأ. فإذا لم تستطع، خُفضت قوة القاعدة أو أضيف شرط جديد معلل.

العنصر	السجل
الإشكال	يحتمل اللفظ معنىً مخلوقياً مألوفاً.
المحكم	يحدد من المدونة
طريقة الرد	يُرد إلى محكمات التنزيه والخلق والافتقار مع حفظ ما يثبته النص من الصفة أو الفعل.
الحالة الحدية	تختبر مستقلة
الحكم	درجة وحدود

رد المتشابه الغيبي

موضع المشكلة: يثبت النص واقعاً غيبياً ولا يفصل كيفيته.

مسار الرد: يُثبت الأصل ويُجمع ما فصله القرآن، ثم يُتوقف في الكيفيات والزمان والمكان غير المبينة.

يجب في كل ملف تعيين المحكم الأقرب والمحكم الشبكي والقرينة النافية. ويُذكر ما إذا كان الرد يحسم أصل المعنى أو يقيد فقط أحد تطبيقاته، لأن الخلط بين المستويين يخلق إحكاماً زائفاً.

تُبنى حالة اختبار مضادة يُفترض فيها أن القراءة الأولى خطأ، ثم يُنظر هل تستطيع المحكمات نفسها كشف الخطأ. فإذا لم تستطع، خُفضت قوة القاعدة أو أضيف شرط جديد معلل.

العنصر	السجل
الإشكال	يثبت النص واقعاً غيبياً ولا يفصل كيفيته.
المحكم	يحدد من المدونة
طريقة الرد	يُثبت الأصل ويُجمع ما فصله القرآن، ثم يُتوقف في الكيفيات والزمان والمكان غير المبينة.

العنصر	السجل
الحالة الحدية	تختبر مستقلة
الحكم	درجة وحدود

رد المتشابه القدري

موضع المشكلة: تظهر آية في المشيئة وكأنها تلغي المسؤولية.

مسار الرد: تُجمع شبكة الهداية والزيغ والاختيار والتكليف والجزاء والتوبة حتى لا يستقل فرع بمعنى الجبر.

يجب في كل ملف تعيين المحكم الأقرب والمحكم الشبكي والقرينة النافية. ويُذكر ما إذا كان الرد يحسم أصل المعنى أو يقيد فقط أحد تطبيقاته، لأن الخلط بين المستويين يخلق إحكاماً زائفاً.

تُبنى حالة اختبار مضادة يُفترض فيها أن القراءة الأولى خطأ، ثم يُنظر هل تستطيع المحكمات نفسها كشف الخطأ. فإذا لم تستطع، خُفضت قوة القاعدة أو أضيف شرط جديد معلل.

العنصر	السجل
الإشكال	تظهر آية في المشيئة وكأنها تلغي المسؤولية.
المحكم	يحدد من المدونة
طريقة الرد	تُجمع شبكة الهداية والزيغ والاختيار والتكليف والجزاء والتوبة حتى لا يستقل فرع بمعنى الجبر.
الحالة الحدية	تختبر مستقلة
الحكم	درجة وحدود

رد المتشابه التشريعي

موضع المشكلة: يبدو النص أمراً عاماً أو عقوبة مطلقة.

مسار الرد: تُجمع الشروط والاستثناءات والسياق والأصول والحقوق، ويُفصل معنى النص من إجراءات التطبيق.

يجب في كل ملف تعيين المحكم الأقرب والمحكم الشبكي والقرينة النافية. ويُذكر ما إذا كان الرد يحسم أصل المعنى أو يقيد فقط أحد تطبيقاته، لأن الخلط بين المستويين يخلق إحكاماً زائفاً.

تُبنى حالة اختبار مضادة يُفترض فيها أن القراءة الأولى خطأ، ثم يُنظر هل تستطيع المحكمات نفسها كشف الخطأ. فإذا لم تستطع، خُفضت قوة القاعدة أو أضيف شرط جديد معلل.

العنصر	السجل
الإشكال	يبدو النص أمراً عاماً أو عقوبة مطلقة.
المحكم	يحدد من المدونة
طريقة الرد	تُجمع الشروط والاستثناءات والسياق والأصول والحقوق، ويُفصل معنى النص من إجراءات التطبيق.
الحالة الحدية	تختبر مستقلة
الحكم	درجة وحدود

رد المتشابه القصصي

موضع المشكلة: تتعدد صيغ القصة بين السور أو تغيب تفاصيل.

مسار الرد: يُقرأ كل موضع في وظيفته، ويُمنع تركيب رواية تفصيلية من فراغات ملأها الموروث بلا نص.

يجب في كل ملف تعيين المحكم الأقرب والمحكم الشبكي والقرينة النافية. ويُذكر ما إذا كان الرد يحسم أصل المعنى أو يقيد فقط أحد تطبيقاته، لأن الخلط بين المستويين يخلق إحكاماً زائفاً.

تُبنى حالة اختبار مضادة يُفترض فيها أن القراءة الأولى خطأ، ثم يُنظر هل تستطيع المحكمات نفسها كشف الخطأ. فإذا لم تستطع، خُفضت قوة القاعدة أو أضيف شرط جديد معلل.

العنصر	السجل
الإشكال	تتعدد صيغ القصة بين السور أو تغيب تفاصيل.
المحكم	يحدد من المدونة
طريقة الرد	يُقرأ كل موضع في وظيفته، ويُمنع تركيب رواية تفصيلية من فراغات ملأها الموروث بلا نص.

العنصر	السجل
الحالة الحدية	تختبر مستقلة
الحكم	درجة وحدود

رد المتشابه العلمي

موضع المشكلة: تبدو الآية قابلة لمطابقة نظرية معاصرة.

مسار الرد: يُثبت الحد اللغوي والسياقي أولاً، ثم تعرض المطابقة بوصفها تطبيقاً محتملاً لا معنىً نهائياً.

يجب في كل ملف تعيين المحكم الأقرب والمحكم الشبكي والقرينة النافية. ويُذكر ما إذا كان الرد يحسم أصل المعنى أو يقيد فقط أحد تطبيقاته، لأن الخلط بين المستويين يخلق إحكاماً زائفاً.

تُبنى حالة اختبار مضادة يُفترض فيها أن القراءة الأولى خطأ، ثم يُنظر هل تستطيع المحكمات نفسها كشف الخطأ. فإذا لم تستطع، خُفضت قوة القاعدة أو أضيف شرط جديد معلل.

العنصر	السجل
الإشكال	تبدو الآية قابلة لمطابقة نظرية معاصرة.
المحكم	يحدد من المدونة
طريقة الرد	يُثبت الحد اللغوي والسياقي أولاً، ثم تعرض المطابقة بوصفها تطبيقاً محتملاً لا معنىً نهائياً.
الحالة الحدية	تختبر مستقلة
الحكم	درجة وحدود

رد المتشابه التاريخي

موضع المشكلة: يحتاج النص إلى تعيين شخص أو مكان أو تاريخ لم يصرح به.

مسار الرد: تُجمع القرائن التاريخية بدرجاتها، ويُحفظ الفرق بين التفسير الذي يحتاج التعيين والعبرة التي لا تتوقف عليه.

يجب في كل ملف تعيين المحكم الأقرب والمحكم الشبكي والقرينة النافية. ويُذكر ما إذا كان الرد يحسم أصل المعنى أو يقيد فقط أحد تطبيقاته، لأن الخلط بين المستويين يخلق إحكاماً زائفاً.

تُبنى حالة اختبار مضادة يُفترض فيها أن القراءة الأولى خطأ، ثم يُنظر هل تستطيع المحكمات نفسها كشف الخطأ. فإذا لم تستطع، خُفضت قوة القاعدة أو أضيف شرط جديد معلل.

العنصر	السجل
الإشكال	يحتاج النص إلى تعيين شخص أو مكان أو تاريخ لم يصرح به.
المحكم	يحدد من المدونة
طريقة الرد	تُجمع القرائن التاريخية بدرجاتها، ويُحفظ الفرق بين التفسير الذي يحتاج التعيين والعبرة التي لا تتوقف عليه.
الحالة الحدية	تختبر مستقلة
الحكم	درجة وحدود

رد المتشابه المذهبي

موضع المشكلة: تتنازع المدارس في جعل آية دليلاً عقدياً أو سياسياً.

مسار الرد: تُعاد المسألة إلى سؤال الآية وسياقها وشبكتها قبل الاصطلاح المذهبي، ثم تُذكر نتائج كل توسع استنباطي مستقلة.

يجب في كل ملف تعيين المحكم الأقرب والمحكم الشبكي والقرينة النافية. ويُذكر ما إذا كان الرد يحسم أصل المعنى أو يقيد فقط أحد تطبيقاته، لأن الخلط بين المستويين يخلق إحكاماً زائفاً.

تُبنى حالة اختبار مضادة يُفترض فيها أن القراءة الأولى خطأ، ثم يُنظر هل تستطيع المحكمات نفسها كشف الخطأ. فإذا لم تستطع، خُفضت قوة القاعدة أو أضيف شرط جديد معلل.

العنصر	السجل
الإشكال	تتنازع المدارس في جعل آية دليلاً عقدياً أو سياسياً.
المحكم	يحدد من المدونة
طريقة الرد	تُعاد المسألة إلى سؤال الآية وسياقها وشبكتها قبل

العنصر	السجل
	الاصطلاح المذهبي، ثم تُذكر نتائج كل توسع استنباطي مستقلةً.
الحالة الحدية	تختبر مستقلة
الحكم	درجة وحدود

رد المتشابه المقصدي

موضع المشكلة: تظهر قراءة حرفية تنتج مآلاً بعيداً عن شبكة العدل أو الرحمة.

مسار الرد: يُراجع أولاً ثبوت القراءة ودلالتها، ثم يُستعمل المقصد في اختبار التطبيق لا في صناعة معنى بديل بلا نص.

يجب في كل ملف تعيين المحكم الأقرب والمحكم الشبكي والقرينة النافية. ويُذكر ما إذا كان الرد يحسم أصل المعنى أو يقيد فقط أحد تطبيقاته، لأن الخلط بين المستويين يخلق إحكاماً زائفاً.

تُبنى حالة اختبار مضادة يُفترض فيها أن القراءة الأولى خطأ، ثم يُنظر هل تستطيع المحكمات نفسها كشف الخطأ. فإذا لم تستطع، خُفضت قوة القاعدة أو أضيف شرط جديد معلل.

العنصر	السجل
الإشكال	تظهر قراءة حرفية تنتج مآلاً بعيداً عن شبكة العدل أو الرحمة.
المحكم	يحدد من المدونة
طريقة الرد	يُراجع أولاً ثبوت القراءة ودلالتها، ثم يُستعمل المقصد في اختبار التطبيق لا في صناعة معنى بديل بلا نص.
الحالة الحدية	تختبر مستقلة
الحكم	درجة وحدود

رد المتشابه بسبب الترجمة

موضع المشكلة: تضيق الترجمة أو تحمل لفظاً قرآنياً اصطلاحاً أجنبياً.

مسار الرد: يُرجع إلى العربية والصيغ والسياقات، وتُعامل الترجمة تفسيراً يحتاج إلى تقييم لا نصاً حاكماً.

يجب في كل ملف تعيين المحكم الأقرب والمحكم الشبكي والقرينة النافية. ويُذكر ما إذا كان الرد يحسم أصل المعنى أو يقيد فقط أحد تطبيقاته، لأن الخلط بين المستويين يخلق إحكاماً زائفاً.

تُبنى حالة اختبار مضادة يُفترض فيها أن القراءة الأولى خطأ، ثم يُنظر هل تستطيع المحكمات نفسها كشف الخطأ. فإذا لم تستطع، خُفضت قوة القاعدة أو أضيف شرط جديد معلل.

العنصر	السجل
الإشكال	تضيق الترجمة أو تحمل لفظاً قرآنياً اصطلاحاً أجنبياً.
المحكم	يحدد من المدونة
طريقة الرد	يُرجع إلى العربية والصيغ والسياقات، وتُعامل الترجمة تفسيراً يحتاج إلى تقييم لا نصاً حاكماً.
الحالة الحدية	تختبر مستقلة
الحكم	درجة وحدود

رد المتشابه الحاسوبي

موضع المشكلة: تقترح الخوارزمية تشابهاً أو علاقةً بين آيات.

مسار الرد: يُكشف سبب الاقتراح، ثم يختبره الباحث في اللغة والسياق ونوع العلاقة، ولا يثبت الخط الحاسوبي بوصفه دليلاً.

يجب في كل ملف تعيين المحكم الأقرب والمحكم الشبكي والقرينة النافية. ويُذكر ما إذا كان الرد يحسم أصل المعنى أو يقيد فقط أحد تطبيقاته، لأن الخلط بين المستويين يخلق إحكاماً زائفاً.

تُبنى حالة اختبار مضادة يُفترض فيها أن القراءة الأولى خطأ، ثم يُنظر هل تستطيع المحكمات نفسها كشف الخطأ. فإذا لم تستطع، خُفضت قوة القاعدة أو أضيف شرط جديد معلل.

العنصر	السجل
الإشكال	تقترح الخوارزمية تشابهاً أو علاقةً بين آيات.
المحكم	يحدد من المدونة

العنصر	السجل
طريقة الرد	يُكشف سبب الاقتراح، ثم يختبره الباحث في اللغة والسياق ونوع العلاقة، ولا يثبت الخط الحاسوبي بوصفه دليلاً.
الحالة الحدية	تختبر مستقلة
الحكم	درجة وحدود

الملحق النقدي الثالث: تعارض المحكمات وتعدد مستويات الحاكمية

قد يبدو أن محكمين يقودان إلى نتيجتين مختلفتين؛ غير أن أول خطوة ليست ترجيح أحدهما، بل اختبار اتحاد السؤال. فقد يكون أحدهما محكماً في أصل عقدي والآخر في سياق تشريعي، أو يكون أحدهما يحدد المعنى والآخر يحدد التطبيق. وعند اختلاف المجال لا يوجد تعارض حقيقي.

إذا اتحد السؤال، يُنظر في قرب المحكم من النص؛ فالدلالة التركيبية والسياق المباشر لا يُتركان لمحكم كلي بعيد إلا إذا تعذر الجمع. ثم يُنظر في صراحة كل محكم وثبوته واتساع شبكته وقدرته على استيعاب الاستثناءات.

يجب الفصل بين قوة المحكم وعدد الآيات التي يستشهد بها المفسر. فقد تكون آية واحدة صريحةً في محل النزاع أقوى من شبكة واسعة لا تتعلق بالسؤال إلا بواسطة تأويل. والعكس قد تكون العبارة المفردة محتملةً وتردها شبكة متكررة متماسكة.

عند استمرار التنافس، تُبنى مصفوفة لكل قراءة: النصوص المؤسسة والقيود والقرائن النافية والافتراضات المضافة والأثر في السياق والسورة. ويُفضل التفسير الذي يفسر مادةً أكثر مع افتراضات أقل من غير إهدار نصوص معتبرة.

لا يجوز أن يكون المآل وحده مرجحاً لمعنى لا يحتمله النص، لكنه يكشف خللاً في التطبيق أو تناقضاً بين قراءة جزئية ومقصد صريح. ومن ثم يُعاد فحص مرحلة الانتقال التي نشأ فيها الضرر.

إذا تساوت القرائن أو بقي كل تفسير محتاجاً إلى افتراض جوهري غير مثبت، فالتوقف هو المخرج العلمي. ولا يعني التوقف أن القرآن بلا بيان، بل أن المادة المتاحة للمفسر لا تمنحه حق الجزم في السؤال التفصيلي المطروح.

المرحلة	السؤال
توحيد السؤال	هل يتناول المحكمان الموضوع والرتبة نفسيهما؟
تمييز المستوى	لفظي أم سياقي أم سوري أم شبكي أم تطبيقي؟
قياس القرب	أي المحكمين أقرب اتصالاً بالنص محل الخلاف؟
قياس الصراحة	أي الدلالتين أقل احتياجاً إلى افتراض؟
اختبار الشبكة	أي قراءة تستوعب النظائر والقيود أفضل؟
اختبار النافي	كيف نتعامل كل قراءة مع الآية أو الحالة الأصعب؟

المرحلة	السؤال
فحص الاستثناء	هل تتكاثر الاستثناءات لإنقاذ أحد التفسيرين؟
فحص المآل	هل الخلل في المعنى أم في التطبيق؟
المراجعة المستقلة	هل يعيد مراجع آخر النتيجة؟
التوقف	هل بقي الاحتمال المؤثر بعد كل المراحل؟

الملحق النقدي الرابع: الأسئلة البحثية المفتوحة

السؤال 1: درجة الإحكام

هل يمكن بناء مقياس نوعي لدرجة الإحكام من غير تحويله إلى رقم يوهم بالموضوعية؟

يحتاج هذا السؤال إلى مدونة محددة وحالات متنافسة وبيانات من أكثر من مدرسة تفسيرية. ويُمنع أن يبدأ البحث من جواب عقدي مقرر ثم يصمم أمثلته لإثباته.

المخرج المطلوب ليس رأياً إضافياً فقط، بل معيار أو مصفوفة أو مجموعة حالات اختبار تسمح لباحث آخر بإعادة الدراسة ومعرفة موضع الاتفاق والخلاف.

السؤال 2: الإحكام النسبي

هل تختلف رتبة الإحكام باختلاف السؤال مع بقاء النص نفسه؟

يحتاج هذا السؤال إلى مدونة محددة وحالات متنافسة وبيانات من أكثر من مدرسة تفسيرية. ويُمنع أن يبدأ البحث من جواب عقدي مقرر ثم يصمم أمثلته لإثباته.

المخرج المطلوب ليس رأياً إضافياً فقط، بل معيار أو مصفوفة أو مجموعة حالات اختبار تسمح لباحث آخر بإعادة الدراسة ومعرفة موضع الاتفاق والخلاف.

السؤال 3: التشابه الغيبي

ما الحد بين بيان أصل الغيب وبين تفصيل الكيفية الذي لم يُعط للإنسان؟

يحتاج هذا السؤال إلى مدونة محددة وحالات متنافسة وبيانات من أكثر من مدرسة تفسيرية. ويُمنع أن يبدأ البحث من جواب عقدي مقرر ثم يصمم أمثلته لإثباته.

المخرج المطلوب ليس رأياً إضافياً فقط، بل معيار أو مصفوفة أو مجموعة حالات اختبار تسمح لباحث آخر بإعادة الدراسة ومعرفة موضع الاتفاق والخلاف.

السؤال 4: الرسوخ

ما العلاقة بين الرسوخ في العلم والقول آمنا به، وهل الرسوخ يزيد التأويل أم يزيد معرفة حدود التأويل؟

يحتاج هذا السؤال إلى مدونة محددة وحالات متنافسة وبيانات من أكثر من مدرسة تفسيرية. ويُمنع أن يبدأ البحث من جواب عقدي مقرر ثم يصمم أمثلته لإثباته.

المخرج المطلوب ليس رأياً إضافياً فقط، بل معيار أو مصفوفة أو مجموعة حالات اختبار تسمح لباحث آخر بإعادة الدراسة ومعرفة موضع الاتفاق والخلاف.

السؤال 5: الوقف في آل عمران 7

كيف يؤثر اختلاف الوقف في فهم من يعلم التأويل، وما الذي يبقى ثابتاً في القراءتين؟

يحتاج هذا السؤال إلى مدونة محددة وحالات متنافسة وبيانات من أكثر من مدرسة تفسيرية. ويُمنع أن يبدأ البحث من جواب عقدي مقرر ثم يصمم أمثلته لإثباته.

المخرج المطلوب ليس رأياً إضافياً فقط، بل معيار أو مصفوفة أو مجموعة حالات اختبار تسمح لباحث آخر بإعادة الدراسة ومعرفة موضع الاتفاق والخلاف.

السؤال 6: القراءات

متى ترفع القراءة القرآنية احتمالاً ومتى تضيف وجهاً دلالياً جديداً؟

يحتاج هذا السؤال إلى مدونة محددة وحالات متنافسة وبيانات من أكثر من مدرسة تفسيرية. ويُمنع أن يبدأ البحث من جواب عقدي مقرر ثم يصمم أمثلته لإثباته.

المخرج المطلوب ليس رأياً إضافياً فقط، بل معيار أو مصفوفة أو مجموعة حالات اختبار تسمح لباحث آخر بإعادة الدراسة ومعرفة موضع الاتفاق والخلاف.

السؤال 7: السورة

كيف نقيس قوة الوحدة السُّورية بوصفها محكماً من غير فرض محور مصطنع؟

يحتاج هذا السؤال إلى مدونة محددة وحالات متنافسة وبيانات من أكثر من مدرسة تفسيرية. ويُمنع أن يبدأ البحث من جواب عقدي مقرر ثم يصمم أمثلته لإثباته.

المخرج المطلوب ليس رأياً إضافياً فقط، بل معيار أو مصفوفة أو مجموعة حالات اختبار تسمح لباحث آخر بإعادة الدراسة ومعرفة موضع الاتفاق والخلاف.

السؤال 8: المأثور

ما معايير اعتبار البيان النبوي أو قول الصحابي محكماً تفسيرياً؟

يحتاج هذا السؤال إلى مدونة محددة وحالات متنافسة وبيانات من أكثر من مدرسة تفسيرية. ويُمنع أن يبدأ البحث من جواب عقدي مقرر ثم يصمم أمثلته لإثباته.

المخرج المطلوب ليس رأياً إضافياً فقط، بل معيار أو مصفوفة أو مجموعة حالات اختبار تسمح لباحث آخر بإعادة الدراسة ومعرفة موضع الاتفاق والخلاف.

السؤال 9: التاريخ

كيف يُستخدم السياق التاريخي في رد المتشابه من غير أن يصبح تاريخاً مفترضاً حاكماً على النص؟

يحتاج هذا السؤال إلى مدونة محددة وحالات متنافسة وبيانات من أكثر من مدرسة تفسيرية. ويُمنع أن يبدأ البحث من جواب عقدي مقرر ثم يصمم أمثلته لإثباته.

المخرج المطلوب ليس رأياً إضافياً فقط، بل معيار أو مصفوفة أو مجموعة حالات اختبار تسمح لباحث آخر بإعادة الدراسة ومعرفة موضع الاتفاق والخلاف.

السؤال 10: المذهب

هل يمكن قياس أثر المقدمات المذهبية في تصنيف الآيات محكمةً أو متشابهة؟

يحتاج هذا السؤال إلى مدونة محددة وحالات متنافسة وبيانات من أكثر من مدرسة تفسيرية. ويُمنع أن يبدأ البحث من جواب عقدي مقرر ثم يصمم أمثلته لإثباته.

المخرج المطلوب ليس رأياً إضافياً فقط، بل معيار أو مصفوفة أو مجموعة حالات اختبار تسمح لباحث آخر بإعادة الدراسة ومعرفة موضع الاتفاق والخلاف.

السؤال 11: الحوسبة

ما المهام الآمنة للذكاء الاصطناعي في اقتراح المحكمات والقراءات المنافسة؟

يحتاج هذا السؤال إلى مدونة محددة وحالات متنافسة وبيانات من أكثر من مدرسة تفسيرية. ويُمنع أن يبدأ البحث من جواب عقدي مقرر ثم يصمم أمثلته لإثباته.

المخرج المطلوب ليس رأياً إضافياً فقط، بل معيار أو مصفوفة أو مجموعة حالات اختبار تسمح لباحث آخر بإعادة الدراسة ومعرفة موضع الاتفاق والخلاف.

السؤال 12: التعليم

كيف يُدرَّس المحكم والمتشابه بوصفه مهارة رد وترجيح لا قائمة تعريفات؟

يحتاج هذا السؤال إلى مدونة محددة وحالات متنافسة وبيانات من أكثر من مدرسة تفسيرية. ويُمنع أن يبدأ البحث من جواب عقدي مقرر ثم يصمم أمثلته لإثباته.

المخرج المطلوب ليس رأياً إضافياً فقط، بل معيار أو مصفوفة أو مجموعة حالات اختبار تسمح لباحث آخر بإعادة الدراسة ومعرفة موضع الاتفاق والخلاف.

الملحق النقدي الخامس: بروتوكول الاعتماد المؤسسي

المرحلة	المطلوب
تسجيل القضية	صياغة السؤال وتحديد أثر الحكم.
تجميد المدونة	إصدار مؤقت للآيات والقراءات والمأثور.
تحليل لغوي مستقل	صرف ونحو ونظم من غير الاطلاع على النتيجة المرغوبة.
تحليل سياقي وسوري	المقطع ووظيفة الآية ووحدة السورة.
تحديد المحكمات	مرشحون متعددون مع أسباب الحاكمية.
تحليل المتشابه	نوع الاحتمال ومصدره.
قراءة منافسة	صياغة أقوى بديل معتبر.
اختبار ضغط	آيات نافية وحالات حدية.
مراجعة مذهبية مقارنة	فحص أثر الافتراضات المسبقة.
اعتماد الدرجة	محكم أو راجح أو مقيد أو متوقف.
إعلان الحدود	ما لا يثبته الحكم.
الإصدار والتصحيح	حفظ التعديلات والاعتراضات.

المرحلة 1: تسجيل القضية. صياغة السؤال وتحديد أثر الحكم. ولا تُعد مكتملةً إلا إذا كان لها سجل مصدر ومراجع وتاريخ، وتُرفع عتبة المراجعة في القضايا العقدية والحقوقية التي يترتب على الخطأ فيها إقصاء أو عقوبة أو سلطة.

المرحلة 2: تجميد المدونة. إصدار مؤقت للآيات والقراءات والمأثور. ولا تُعد مكتملةً إلا إذا كان لها سجل مصدر ومراجع وتاريخ، وتُرفع عتبة المراجعة في القضايا العقدية والحقوقية التي يترتب على الخطأ فيها إقصاء أو عقوبة أو سلطة.

المرحلة 3: تحليل لغوي مستقل. صرف ونحو ونظم من غير الاطلاع على النتيجة المرغوبة. ولا تُعد مكتملةً إلا إذا كان لها سجل مصدر ومراجع وتاريخ، وتُرفع عتبة المراجعة في القضايا العقدية والحقوقية التي يترتب على الخطأ فيها إقصاء أو عقوبة أو سلطة.

المرحلة 4: تحليل سياقي وسوري. المقطع ووظيفة الآية ووحدة السورة. ولا تُعد مكتملةً إلا إذا كان لها سجل مصدر ومراجع وتاريخ، وتُرفع عتبة المراجعة في القضايا العقدية والحقوقية التي يترتب على الخطأ فيها إقصاء أو عقوبة أو سلطة.

المرحلة 5: تحديد المحكمات. مرشحون متعددون مع أسباب الحاكمية. ولا تُعد مكتملةً إلا إذا كان لها سجل مصدر ومراجع وتاريخ، وتُرفع عتبة المراجعة في القضايا العقدية والحقوقية التي يترتب على الخطأ فيها إقصاء أو عقوبة أو سلطة.

المرحلة 6: تحليل المتشابه. نوع الاحتمال ومصدره. ولا تُعد مكتملةً إلا إذا كان لها سجل مصدر ومراجع وتاريخ، وتُرفع عتبة المراجعة في القضايا العقدية والحقوقية التي يترتب على الخطأ فيها إقصاء أو عقوبة أو سلطة.

المرحلة 7: قراءة منافسة. صياغة أقوى بديل معتبر. ولا تُعد مكتملةً إلا إذا كان لها سجل مصدر ومراجع وتاريخ، وتُرفع عتبة المراجعة في القضايا العقدية والحقوقية التي يترتب على الخطأ فيها إقصاء أو عقوبة أو سلطة.

المرحلة 8: اختبار ضغط. آيات نافية وحالات حدية. ولا تُعد مكتملةً إلا إذا كان لها سجل مصدر ومراجع وتاريخ، وتُرفع عتبة المراجعة في القضايا العقدية والحقوقية التي يترتب على الخطأ فيها إقصاء أو عقوبة أو سلطة.

المرحلة 9: مراجعة مذهبية مقارنة. فحص أثر الافتراضات المسبقة. ولا تُعد مكتملةً إلا إذا كان لها سجل مصدر ومراجع وتاريخ، وتُرفع عتبة المراجعة في القضايا العقدية والحقوقية التي يترتب على الخطأ فيها إقصاء أو عقوبة أو سلطة.

المرحلة 10: اعتماد الدرجة. محكم أو راجح أو مقيد أو متوقف. ولا تُعد مكتملةً إلا إذا كان لها سجل مصدر ومراجع وتاريخ، وتُرفع عتبة المراجعة في القضايا العقدية والحقوقية التي يترتب على الخطأ فيها إقصاء أو عقوبة أو سلطة.

المرحلة 11: إعلان الحدود. ما لا يثبته الحكم. ولا تُعد مكتملةً إلا إذا كان لها سجل مصدر ومراجع وتاريخ، وتُرفع عتبة المراجعة في القضايا العقدية والحقوقية التي يترتب على الخطأ فيها إقصاء أو عقوبة أو سلطة.

المرحلة 12: الإصدار والتصحيح. حفظ التعديلات والاعتراضات. ولا تُعد مكتملةً إلا إذا كان لها سجل مصدر ومراجع وتاريخ، وتُرفع عتبة المراجعة في القضايا العقدية والحقوقية التي يترتب على الخطأ فيها إقصاء أو عقوبة أو سلطة.

الخاتمة الاستدراكية

تؤكد المراجعة المقارنة للمدارس أن الخلاف في المحكم والمتشابه كثيراً ما يبدأ قبل الآية محل النزاع؛ إذ يبدأ من تعريف المحكم، ومن ترتيب المصادر، ومن مفهوم الظاهر، ومن حدود العقل والمأثور. ولذلك لا يكفي مقارنة النتائج النهائية، بل يجب كشف سلسلة الافتراضات التي أنتجتها.

وتكشف ملفات الرد أن علاج التشابه ليس إجراءً واحداً. فالتشابه اللفظي يعالج بالتركيب والاستعمال، والغيبي بالمحكمات وحدود العلم، والتشريعي بالسياق والأصول والحقوق، والتاريخي بدرجات الشهادة، والعلمي بالفصل بين المعنى والتطبيق. وهذه التعددية تمنع اختزال النظرية في شعار «رد المتشابه إلى المحكم».

كما يبين بروتوكول تعارض المحكمات أن الحاكمية نفسها تحتاج إلى ميزان؛ فليس كل ما سُمي محكماً حاكماً في كل سؤال. ويجب تعليل القرب والصراحة والسعة والقدرة على استيعاب الاستثناءات والقراءة المنافسة.

وبذلك يصبح الرسوخ في العلم مقترناً بمسؤولية معرفية: أن يعرف الباحث موضع البيان وموضع الاحتمال، وأن لا يجعل حاجة المذهب إلى جواب سبباً لرفع درجة الدليل، وأن يرد ما لم يتبين إلى الله من غير أن يتوقف عن البحث والتدبر.

الملحق النقدي السادس: التأويل والوقف والرسوخ في آية آل عمران

تمثل آية آل عمران السابعة عقدةً منهجيةً، لأن الخلاف في موضع الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ ينعكس على سؤال: هل الراسخون في العلم يعلمون التأويل، أم يقفون عند الإيمان بما لم يعلموه؟ ولا ينبغي أن يتحول هذا الخلاف إلى ثنائية بين عقلانيين ومفوضة، بل يجب تحليل تركيب الآية ووظيفتها وشبكتها الأخلاقية.

إذا وُقف على لفظ الجلالة، ظهر تمييز بين علم الله بالتأويل وبين موقف الراسخين الذين يقولون: ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾. وهذا الوجه يبرز حد العلم الإنساني، ويجعل الرسوخ قدرةً على رد المتشابه إلى أم الكتاب وعلى عدم اتباعه ابتغاء الفتنة، لا ادعاء الإحاطة بكل مآل وكيفية.

وإذا وُصلت العبارة بالراسخين في العلم، أمكن أن يفهم أن طائفةً من أهل العلم تعلم من التأويل ما أذن الله في علمه. لكن هذا الوجه لا يستلزم أنهم يعلمون كل تأويل أو جميع حقائق الغيب؛ إذ تبقى بنية الآية نفسها في مقام التمييز بين الزيغ والرسوخ، كما يبقى علم الله محيطاً وعلم الإنسان محدوداً ومكتسباً.

ينبغي كذلك تحرير لفظ التأويل نفسه. فهو في القرآن لا يساوي دائماً «صرف اللفظ عن ظاهره»، بل يأتي في معنى المآل والتحقق والتفسير الذي تنتهي إليه الرؤيا أو الواقعة أو الخبر. ولذلك فإن استيراد التعريف الكلامي المتأخر للتأويل إلى آل عمران 7 قبل دراسة الاستعمال القرآني يخلق تشابهاً اصطلاحياً ثم ينسبه إلى النص.

تقتضي المدونة جمع مواضع التأويل في القرآن، ولا سيما في قصة يوسف وقصة موسى مع العبد الصالح، مع مواضع مآل الأمر وصدق الوعد. ومن هذه المدونة يظهر أن التأويل يرتبط بكشف ما تؤول إليه العلامة أو الواقعة أو الكلام، وأن بعضه يُعلم بعد تحقق المآل وبعضه يبيّن بتعليم من الله وبعضه يبقى خارج إحاطة الإنسان.

لا ينتج من ذلك تعريف واحد آلي لكل موضع، لكنه يمنع اختزال التأويل في المجاز أو في «المعنى الباطن». وفي آل عمران تحديداً يجب أن يُقرأ التأويل في سياق المحكم والمتشابه والزيغ والفتنة والرسوخ، أي بوصفه متصلاً بمآل الدلالة وما تطلبه القراءة من تعيين نهائي.

تقدم عبارة ﴿هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ مفتاحاً آخر؛ فالراسخ لا يبدأ من المتشابه ثم يسخر المحكم لخدمته، بل يجعل الأم مرجعاً. ولذلك فإن معرفة التأويل -على أي من وجهي الوقف- لا تكون مستقلةً عن المحكمات، ولا يملك المفسر أن يسمي تأويلاً ما يناقض أم الكتاب ثم يحتج بأن المتشابه يسمح به.

كما أن قول الراسخين ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ يمنع صورةً أخرى من الخطأ: رد المتشابه لأنه لم يوافق البناء الفكري. فالرسوخ يجمع بين التسليم بمصدر النص وبين الاجتهاد في فهم علاقاته؛ فلا يُلغى المتشابه، ولا يُتبع منفرداً، بل يُحفظ في موضعه داخل الكتاب.

من هنا يُعاد تعريف الرسوخ في العلم بوصفه صفةً منهجيةً وأخلاقية: سعة المدونة، وتمييز مراتب الدلالة، ورد الاحتمال إلى المحكم، والقدرة على التوقف، وعدم ابتغاء الفتنة، والاستعداد لتصحيح التأويل عند ظهور دليل أقوى. فالرسوخ ليس كثرة المعلومات وحدها، ولا الثقة النفسية، ولا الانتماء إلى طبقة أو مدرسة.

ويترتب على ذلك أن الخلاف في الوقف لا يجب أن يشل النظرية. ففي الوجهين يبقى ثمة علم لله لا يضاهيه علم، ويبقى المحكم مرجعاً، ويبقى اتباع المتشابه ابتغاء الفتنة مذموماً، ويبقى الراسخون على خلاف أهل الزيغ في طريقة التعامل مع النص. وهذه المشتركات هي المحكم المنهجي الذي ينبغي أن يحكم الخلاف نفسه.

أما ما يختلف فيه الوجهان فهو مقدار ما يمكن أن ينسب إلى الراسخين من علم التأويل. وهذا موضع ينبغي فيه التفريق بين «علم تأويل بعض المتشابه» و«علم تأويل المتشابه كله» و«الإحاطة بكيفيات الغيب». لا يثبت الثاني والثالث لمجرد اختيار الوصل، ولا يُنفى الأول مطلقاً لمجرد اختيار الوقف.

تعمل هذه الدراسة مثالاً على النظرية نفسها: لا تُحسم القضية بقاعدة نحوية واحدة، ولا بمذهب سابق، بل بجمع القراءات والنحو والاستعمال القرآني للتأويل والسياق وآية أم الكتاب ووظيفة الرسوخ. ثم تُصاغ النتيجة بدرجة تناسب قوة المادة.

مصفوفة الوقف والتأويل

البعد	الوقف على لفظ الجلالة	الوصل بالراسخين
علم التأويل	يختص بالله في ظاهر الوقف	يثبت للراسخين قدر من العلم مع بقاء علم الله الأعلى
وظيفة الرسوخ	الإيمان والرد إلى المحكم وحد العلم	العلم بالتأويل مع الإيمان والرد إلى المحكم
ما لا يثبت	أن الراسخين لا يفهمون أي متشابه	أن الراسخين يحيطون بكل غيب وكيفية

البعد	الوقف على لفظ الجلالة	الوصل بالراسخين
المحكم المشترك	أم الكتاب وذم الزيغ وابتغاء الفتنة	أم الكتاب وذم الزيغ وابتغاء الفتنة
المخرج البياني	التوقف فيما لم يبين مع الاجتهاد فيما بين	التأويل بقرينة مع حفظ حدود العلم

قواعد مستخرجة من دراسة آل عمران 7

القاعدة الاستدراكية 1: لا يُبنى تعريف التأويل على اصطلاح كلامي متأخر قبل جمع الاستعمال القرآني.

القاعدة الاستدراكية 2: الخلاف في الوقف لا يلغي المشتركات المحكمة في بنية الآية.

القاعدة الاستدراكية 3: علم بعض التأويل لا يساوي الإحاطة بكل التأويل.

القاعدة الاستدراكية 4: الرسوخ يجمع العلم بأخلاق العلم وحدوده.

القاعدة الاستدراكية 5: أم الكتاب مرجع قبل الدخول في تفاصيل المتشابه.

القاعدة الاستدراكية 6: الإيمان بالمتشابه لا يعني إلغاء البحث في دلالته.

القاعدة الاستدراكية 7: رد المتشابه لا يعني رد النص أو تجريده من المعنى.

القاعدة الاستدراكية 8: ابتغاء الفتنة علامة على خلل المنهج والغاية، لا مجرد خطأ تقني في اللغة.

القاعدة الاستدراكية 9: يجب أن تُذكر درجة الحكم في المسائل التي يحتمل فيها الوقف أو التركيب أكثر من وجه معتبر.

القاعدة الاستدراكية 10: تُحفظ القراءة المخالفة إذا كان لها أساس لغوي وتفسيري معتبر، ويُرد المبالغ فيه لا أصل احتمالها.

الخلاصة المنهجية للملحق

تثبت دراسة آل عمران 7 أن نظرية المحكم والمتشابه يجب أن تبدأ بتطبيق قواعدها على الآية التي تؤسسها. فإذا اختزلت الآية في قراءة واحدة بلا عرض للخلاف والقرائن، ناقضت النظرية مقصدها. وإذا حولت الخلاف إلى سيولة لا يمكن معها الترجيح، وقعت في طغيان التشابه. والميزان هو حفظ المحكم المشترك، وتحليل موضع الاختلاف، وإعطاء كل قراءة قدر دليلها، والتوقف في الزائد عن العلم.

وبهذا يصبح الرسوخ نموذجاً للمفسرِ البياني: لا يتبع المحتمل ليبني عليه الفتنة أو الغلبة، ولا يهرب من النص المتشابه، ولا يدعي إحاطةً لم يمنحه الله إياها؛ بل يرد ويجمع ويزن ويقول بقدر ما يعلم، ويترك بقدر ما لا يعلم.

الاستدراك الأخير: حدود دعوى الإحكام

لا يجوز أن تتحول نتيجة الترجيح إلى دعوى أن المفسر قد أحاط بالآية من جميع جهاتها. فالإحكام في سؤال محدد لا يستلزم أن تكون جميع العلاقات والمآلات والتطبيقات قد استنفدت. وقد يبقى للنص مجال بيان آخر لا يتصل بالسؤال الحالي، ولذلك يجب أن يحمل كل حكم تحديداً لموضوعه ومستواه وزمان تطبيقه.

كما ينبغي التفريق بين إحكام النص وبين إحكام صياغة المفسر. قد تكون الآية محكمةً في معناها القرآني بينما تكون العبارة الاصطلاحية التي صاغ بها الباحث ذلك المعنى ناقصةً أو محملةً بتاريخ فكري زائد. ومن ثم تخضع لغة التفسير للمراجعة حتى بعد استقرار أصل الدلالة.

لا يمنح اتفاق المفسرين وحده صفة الإحكام، لكنه قرينة تاريخية تستحق الفحص. وقد ينشأ الاتفاق من قوة النص والسياق، وقد ينشأ من تكرار تفسير مبكر لم تُختبر بدائله. لذلك يُسأل دائماً: هل يمكن إعادة النتيجة من النص نفسه، أم تعتمد قوتها أساساً على سلطة التلقي؟

وفي المقابل لا يجعل الخلاف المستمر النص متشابهاً بالضرورة؛ فقد يكون بعض الخلاف ناتجاً من أسئلة مختلفة أو مصطلحات مختلفة أو مصالح مذهبية. ويحتاج تحليل الخلاف إلى إعادة توحيد السؤال قبل الاستدلال بكثرته على غموض الآية.

ينبغي أيضاً التمييز بين التشابه المنتج والتشابه المعطل. فقد يدفع تعدد الوجوه المنضبطة إلى تدبر أوسع من غير أن يهدم المحكم، بينما يؤدي التشابه المعطل إلى إسقاط كل معيار والقول بصحة القراءات المتناقضة معاً. لا يقبل منطق البيان الصورة الثانية؛ لأن القرآن كتاب هدى وبيان وميزان.

أخيراً، لا تكون غاية نظرية المحكم والمتشابه تقليل عدد الآيات المتشابهة أو تعظيم عدد المحكمات، بل إقامة علاقة عادلة بين درجات الدلالة. فقد يكون حفظ موضع من مواضع التشابه والقول بحدود العلم فيه أقرب إلى القسط من تأويل متكلف يحوله إلى محكم مصطنع، وقد يكون رد احتمال شائع إلى محكم واضح واجباً لحماية النص من الطغيان التأويلي.

ويترتب على ذلك أن تعليم المحكم والمتشابه ينبغي أن يتغير من حفظ تعريفات متقابلة إلى تدريب على عملية الرد نفسها. فيُعطى الطالب نصاً محتملاً، ويطلب منه تحديد نوع الاحتمال، وجمع

المحكمات، وبناء بديلٍ، وبيان ما الذي تغير في درجة الحكم بعد كل خطوة. بهذه الطريقة يصبح الرسوخ ممارسةً علميةً لا مجرد وصف لطبقة من العلماء.

كما يجب أن تُربط نتائج هذا الكتاب بالكتب السابقة من الموسوعة: فالمدونة تحدد المادة، والسياق يضبط موضعها، والوحدة السُّورية تبين وظيفتها، والشبكات تكشف العلاقات، والقواعد تضبط الانتقال، والسنن تمنع تفسير الانتظام التاريخي بآية معزولة. ومن دون هذا التكامل قد يتحول المحكم والمتشابه إلى باب مستقل يعيد إنتاج التجزئة التي جاءت الموسوعة لمعالجتها.

وتبقى مراجعة الحكم واجبةً عند ظهور قراءة ثابتة أو مخطوط تفسيري مهم أو تحليل لساني أقوى أو إعادة بناء أفضل للسياق. لا يُعد هذا نقضاً للنظرية، بل هو مقتضى كون التفسير شهادةً بشريةً على معنى النص. فالنص لا يتغير، أما مقدار ما يتبين للباحث من علاقاته وحدوده فيجوز أن يتسع أو يتصحح.

وبذلك يكتمل الكتاب على قاعدة مزدوجة: لا يُترك المتشابه بلا رد إلى أم الكتاب، ولا يُصنع المحكم من رغبة المفسر في إنهاء الخلاف. فالبيان القرآني أوسع من العجلة إلى القطع، والميزان أدق من التسوية بين الاحتمالات، والقسط يوجب أن يُعطى كل دليل قدره من غير زيادة ولا إخسار.

وتظل الخاتمة المنهجية الأهم أن المحكم والمتشابه ليسا باباً لإدارة الخلاف المذهبي فحسب، بل ميزاناً عاماً لأخلاق التفسير. فالمفسر مطالب بأن يعرف متى يكون الدليل قد بلغ درجة الإحكام، ومتى يبقى الاحتمال مشروعاً، ومتى يكون حمل النص على معنى معين تجاوزاً لحد العلم. فإذا حفظ هذه المراتب أمكنه أن يجمع بين الثقة بالبيان القرآني والتواضع أمام ما لم يتبين له، وأن يفرق بين قوة النص وقوة عادته في فهم النص. ومن هنا يصبح التوقف أحياناً أقرب إلى الرسوخ، ويصبح الرجوع عن تأويل سابق علامة أمانة لا ضعف، ويصبح عرض القراءة المنافسة جزءاً من الشهادة بالقسط. وبهذا المعنى لا يكتمل رد المتشابه إلى المحكم إلا حين يرد الباحث نفسه أيضاً إلى ميزان القرآن، فلا يجعل رغبته في الحسم محكماً، ولا خوفه من الخلاف متشابهاً، ولا مدرسته أم الكتاب، وإنما يزن كل قول بقدر دليله ويترك لله ما استأثر بعلمه.

ويُحفظ في كل إصدار من الكتاب سجل مستقل بالمسائل التي بقيت متشابهةً أو متوقَّفاً فيها، حتى لا توحي كثرة النتائج المحكمة بإحاطة لم تحصل، وحتى يعرف الباحث اللاحق أين يبدأ الاستكمال، وما القرائن التي لو ظهرت أمكن أن تنقل المسألة من الاحتمال إلى الترجيح أو من الترجيح إلى الإحكام.